



دراسة زواج القاصرات في الاردن

2017

تقديم

يسر المجلس الاعلى للسكان ان يصدر دراسة «زواج القاصرات في الاردن»، والتي هدفت الى تشخيص كمي ونوعي لمشكلة زواج الاناث دون سن 18 سنة في الأردن من واقع بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، ودراسة اسباب المشكلة واثارها وامتدادها المكاني. وقد أعدها المجلس ضمن جهوده في متابعة التحولات الديموغرافية التي يمر بها الاردن.

يعتبر زواج القاصرات انتهاكا للعديد من الحقوق الإنسانية المشروعة للفتيات ومنها الحق في التعليم، والحق في تنمية القدرات والاختيار الواعي دون إجبار على شريك الحياة، والحق في ضمان تكافؤ الزواج وبناء علاقات أسرية سوية، وينعكس إهدار تلك الحقوق سلبا على نوعية وجودة الحياة للفتاة، وعلى صحتها الإنجابية، فضلا عن الآثار الاقتصادية، وعلى قدرة الأسرة على القيام بواجباتها في تربية النشء، خاصة ان بناء الأجيال الجديدة مرهون بخصائصها، كما يهدد الخصائص السكانية للمجتمع والجهود الرامية الى الانتفاع من مرحلة التحول الديموغرافي التي يمر بها الاردن.

وينقسم هذا التقرير الى خمس فصول؛ يعرض الفصل الاول مقدمة الدراسة ومنهجيتها، في حين يعرض الفصل الثاني تعريفا لزواج القاصرات، وبرز نتائج العديد من الدراسات الوطنية والاقليمية والعالمية التي تناولت الآثار الديموغرافية والصحية والنفسية والاقتصادية لزواج القاصرات، كما تناول الاطار التشريعي الناظم لعملية الزواج في الاردن، اما الفصل الثالث فقد شخض حجم ظاهرة زواج القاصرات في الاردن على المستوى الوطني، وعلى عدة مستويات ؛ بين الاردنيين، والسوريين والجنسيات الاخرى المقيمة على الارض الاردنية، كما حلل اتجاهات المشكلة حسب التقسيمات الادارية، واستعرض بعض خصائص المتزوجات دون سن 18، اما الفصل الرابع فقد حلل نقاشات مجموعات التركيز التي ضمت مجموعات من المتزوجات دون سن 18، واطباء ومشرفيين تربويين وقادة مجتمع محلي لمناقشة عدة مواضيع ابرزها اثار المشكلة واقتراحات الحد منها، واختتمت الدراسة بفصل ناقش مجمل نتائج الدراسة وقدم توصيات للحد من مشكلة زواج القاصرات في الاردن.

وفي الختام فإننا على ثقة بأن هذه الدراسة ستشكل اضافة نوعية للدراسات الوطنية، وستكون إحدى الأدوات المهمة لرسم السياسات واعداد الخطط والبرامج للحد من مشكلة زواج القاصرات في الاردن.

وفقنا الله جميعاً لخدمة أردننا الغالي ومجتمعنا الاردني بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه وسدد على طريق الخير والفلاح خطاه.

الأمين العام



م. ميسون عيد الزعبي

شكر وعرفان

يتقدم المجلس الاعلى للسكان بالشكر والتقدير الى دائرة الاحصاءات العامة على توفيرهم للبيانات من واقع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، ولمشاركة ممثلهم في اللجنة الفنية لهذه الدراسة، كما نتقدم بالشكر الى كل من المجلس الوطني لشؤون الاسرة، واللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، وجمعية المركز الاسلامي والذين تابعوا معنا الدراسة بكافة مراحلها من خلال ممثلهم في اللجنة الفنية للدراسة.

ويتقدم المجلس بالشكر الى شركة ميادين المعرفة للاستشارات العلمية والتدريب على تنفيذهم الدراسة، والشكر للرسامة ربا حكمت كوافحة على تطوعها برسم صورة الغلاف، وايضا الشكر للعاملين في المجلس الذين عملوا على الدعم الفني والمراجعة والتوجيه والاخراج لهذه الدراسة بصورتها النهائية.

ولا يفوتنا ان نتقدم بالشكر والتقدير الى مركز دعم بحوث النوع الاجتماعي « KVINFO » على دعمهم المادي لتنفيذ هذه الدراسة، املين ان تشكل هذه الدراسة مرجعا لمتخذي القرار ومخططي البرامج متمنين للجميع كل التوفيق ولبلدنا العزيز كل التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق

قائمة المشاركين في إعداد الدراسة

فريق البحث:

- شركة ميادين المعرفة للاستشارات العلمية والتدريب

فريق المجلس الاعلى للسكان

- عطوفة المهندسة ميسون الزعبي: الامين العام للمجلس الاعلى للسكان.
- السيدة رانيا العبادي: مساعد الامين العام للشؤون الفنية ومنسق التخطيط الاستراتيجي.
- السيد علي المطلق: مدير وحدة الدراسات والسياسات.
- الدكتورة سوسن الدعجة: مدير وحدة البرامج
- السيد غالب العزة: باحث رئيسي / وحدة الدراسات والسياسات.

اللجنة الفنية المشكلة للدراسة:

- الدكتور يوسف ابو الزيت: جمعية المركز الاسلامي
- الاستاذة آمال حدادين: اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة
- السيدة مي سلطان: المجلس الوطني لشؤون الاسرة.
- السيدة امانى جودة: دائرة الاحصاءات العامة.

رسم صورة الغلاف:

- ربا حكمت كوافحة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	تقديم
III	شكر وعرفان
V	قائمة المشاركين في اعداد الدراسة
XV	الملخص باللغة العربية
XIX	الملخص باللغة الانجليزية
VII	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XIV	قائمة الملاحق
1	الفصل الاول: المقدمة والمنهجية
1	1. المقدمة
1	1.1 تمهيد
1	2.1 أهداف الدراسة
2	3.1 المنهجية
2	1.3.1 أدوات الدراسة
3	2.3.1 مجتمع الدراسة وعيناته
4	3.3.1 إجراءات البحث
4	4.3.1 تحليل البيانات
4	4.1 محددات الدراسة
5	5.1 صعوبات الدراسة
5	6.1 مميزات الدراسة
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
7	1.2 زواج القاصرات عالمياً واصطلاحياً

الصفحة	الموضوع
8	2. أسباب زواج القاصرات
9	2. الآثار الديموغرافية والصحية والنفسية لزواج القاصرات
11	4.2 الآثار الاقتصادية لزواج القاصرات
12	5.2 استراتيجيات وبرامج للحدّ من زواج القاصرات
14	2.6 العالم العربي وزواج القاصرات
17	7.2 المجتمع الأردني وزواج القاصرات
20	2.8 مجتمع اللجوء في الأردن وزواج القاصرات
23	الفصل الثالث: مشكلة زواج القاصرات في الأردن
23	3. ظاهرة زواج القاصرات في الأردن
23	1.3 العمر عند الزواج الأول
24	2.3 حجم مشكلة زواج القاصرات في الاردن
24	1.2.3 حجم مشكلة زواج القاصرات دون سن 18 سنة، من واقع بيانات عقود الزواج المسجلة في دائرة قاضي القضاة
26	2.2.3 حجم مشكلة المتزوجات دون سن 18 سنة، من واقع بيانات دائرة الإحصاءات العامة
26	أولاً: حجم مشكلة المتزوجات دون سن 18 سنة على المستوى الوطني (كافة الجنسيات)
28	ثانياً: حجم مشكلة زواج الأردنيات دون سن 18 سنة
29	ثالثاً: حجم مشكلة زواج السوريات دون سن 18 سنة
30	رابعاً: حجم مشكلة زواج الجنسيات الاخرى دون سن 18 سنة
32	3.3 التوزيع الجغرافي لزواج القاصرات في الاردن
32	1.3.3 التوزيع الجغرافي لكافة المتزوجات المتزوجات دون 18 سنة
33	2.3.3 التوزيع الجغرافي للاردنيات المتزوجات دون 18 سنة
34	3.3.3 التوزيع الجغرافي للاردنيات المتزوجات دون 18 سنة
35	4.3 الحالة التعليمية
40	5.3 العلاقة بالنشاط الاقتصادي
42	6.3 حالة التأمين الصحي
44	7.3 الحالة الزوجية الحالية للإناث
48	8.3 العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول

الصفحة	الموضوع
53	9.3 الحالة الزوجية والعمر الحالي
58	10.3 العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج
62	11.3 جنسية الزوج والزوجة
63	12.3 عمل الزوج وجنسية الزوجة
64	13.3 ملكية المسكن وجنسية الزوجة
65	14.3 وفيات الإناث اللاتي أعمارهن 13-54 سنة
67	الفصل الرابع: نتائج الدراسة النوعية لزواج القاصرات
68	1.4 الوصف العام للمشاركات في جلسات مجموعات النقاش من حالات زواج القاصرات
68	2.4 الآراء والاتجاهات نحو زواج القاصرات
68	2.4.1 الثقافة السائدة حول العمر المناسب للزواج
70	2.4.2 الأسباب والاتجاهات في زواج القاصرات
75	3.2.4 الإجراءات في زواج القاصرات
78	3.4 التوقعات والآثار الاجتماعية والنفسية والصحية لزواج القاصرات
78	3.4.1 توقعات القاصرات حول الزواج
79	2.3.4 الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية لزواج القاصرات
83	4.4 مقترحات في مواجهة مشكلة زواج القاصرات
85	الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات
85	1.5 ملخص النتائج
89	1.6 التوصيات
91	قائمة المراجع:
91	المراجع العربية
92	المراجع الإنجليزية
93	الملاحق:

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	الرقم
3	توزيع الفئة المستهدفة في حلقات النقاش المركزية	1
23	متوسط العمر وقت الزواج الأول حسب الجنسية والجنس، 2015	2
24	متوسط العمر وقت الزواج الأول حسب المحافظة والجنس، 2015	3
25	النسبة المئوية لحالات الزواج المسجلة للإناث اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة حسب المحافظة، خلال الفترة 2011-2015	4
25	النسبة المئوية للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة، وسنة الزواج 2010-2015	5
27	النسبة المئوية للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015	6
29	النسبة المئوية للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015	7
30	النسبة المئوية للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015	8
31	التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015	9
35	التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 من سنة، حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية	10
36	التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 من سنة، حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية	11
37	التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 من سنة، حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية	12
38	التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 من سنة، حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية	13
39	التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 من سنة، حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية	14
39	التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 من سنة، حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية	15
40	العمر عند الزواج وسنة الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي	

الرقم	البيان	الصفحة
16	التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب	
41	العمر عند الزواج وسنة الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي	
17	التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر	
42	المتزوجات حسب العمر عند الزواج وسنة الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي	
18	التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب	
43	سنة الزواج 2010-2015 والعمر وقت الزواج وحالة التأمين الصحي	
19	التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب	
43	سنة الزواج (2010-2015) والعمر وقت الزواج وحالة التأمين الصحي	
20	التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر	
44	المتزوجات حسب سنة الزواج (2010-2015) والعمر وقت الزواج وحالة التأمين الصحي	
21	التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18	
45	سنة حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة الزوجية الحالية والجنسية	
22	التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 سنة فأكثر	
46	حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة الزوجية الحالية والجنسية	
23	النسبة المئوية للإناث المطلقات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل	
47	عن 18 سنة حسب سنة الزواج 2010-2015 والجنسية	
24	النسبة المئوية لحالات الطلاق التي تمت في المحاكم الشرعية الخاص بالزوجة التي	
48	عمرها أقل من 18 سنة، خلال الفترة 2011-2015	
25	التوزيع النسبي لكافة الإناث المتزوجات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر، حسب العمر	
49	الحالي والعمر وقت الزواج الأول والجنسية.	
26	التوزيع النسبي لكافة الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في	
50	أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول.	
27	التوزيع النسبي لكافة الإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في	
51	أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول.	
28	التوزيع النسبي لكافة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة	
52	فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول.	
29	التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي	
54	والحالة الزوجية.	

الرقم	البيان	الصفحة
30	التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية.	55
31	التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية.	57
32	التوزيع النسبي للإناث الأردنيات المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي للزوج والعمر وقت الزواج الأول.	58
33	التوزيع النسبي للإناث السوريات المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج.	60
34	التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج.	61
35	توزيع الإناث المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب جنسية الزوج والزوجة	62
36	توزيع الإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب عمل الزوج وجنسية الزوجة	63
37	توزيع الإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب نوع ملكية المسكن وجنسية الزوجة	64
38	التوزيع النسبي لوفيات الإناث اللاتي أعمارهن (13-54 سنة) خلال 24 شهراً السابقة للتعداد العام للسكان والمساكن 2015، اللاتي سبق لهن الزواج حسب الفئة العمرية وقت الوفاة وسبب الوفاة	65
39	توزيع حلقات النقاش حسب الفئة المستهدفة وعدد المشاركين ومقر انعقاد الحلقة النقاشية	67
40	توصيات مبنية على استنتاجات مجموعات النقاش	84

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1	شكل رقم (1): النسبة المئوية لحالات الزواج المسجلة للإناث اللاقي أعمارهن أقل من 18 سنة وللاناث السوريات اللاقي أعمارهن أقل من 18 سنة، خلال الفترة 2011-2015	26
2	شكل رقم (2): النسبة المئوية للإناث اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب الجنسية، وسنة الزواج 2011-2015	28
3	شكل رقم (3): النسبة المئوية للإناث اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب دائرة قاضي القضاة ودائرة الاحصاءات العامة خلال الفترة 2011-2015	32
4	شكل رقم (4): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب العمر وقت الزواج والحالة التعليمية	37
5	شكل رقم (5): التوزيع النسبي للإناث اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب العمر وقت الزواج الأول والحالة الزوجية الحالية والجنسية خلال السنوات الزواج 2010-2015	46

قائمة الملاحق

الصفحة	البيان	الرقم
95	ملحق رقم (1): استبانة للمشاركات في البحث النوعي (المتزوجات مبكراً وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة)	1
96	ملحق رقم (2): دليل مجموعات النقاش المركزة- دليل المقابلة مع الفتيات دون سن 18 وأعمارهن الحالية دون سن 18 سنة	2
99	ملحق رقم (3): دليل مجموعات النقاش المركزة- دليل المقابلة مع الأسر التي مرت بتجربة زواج أحد بناتها دون (18) عاماً	3
101	ملحق رقم (4): دليل مجموعات النقاش المركزة- دليل النقاش مع مديرات المدارس والمعلمات والمرشدات في المدارس	4
103	ملحق رقم (5): دليل مجموعات النقاش المركزة- دليل المقابلة مع الفريق الطبي والصحي (نسائية، أمومة وطفولة، نفسية)	5
105	ملحق رقم (6): التوزيع النسبي والعددي لحالات زواج الإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015	6
109	ملحق رقم (7): التوزيع النسبي لحالات زواج الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015	7
113	ملحق رقم (8): التوزيع النسبي لحالات زواج الإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015	8

الملخص التنفيذي

هدفت دراسة زواج القاصرات في الأردن إلى معرفة حجم المشكلة وانتشارها بين صفوف الأردنيات وغير الأردنيات، ومعرفة أسبابها وآثارها المختلفة، والخروج بتوصيات تساهم في الحدّ من زواج القاصرات؛ وآثاره السلبية، بالإضافة إلى دعم تصميم البرامج الوطنية الأكثر نجاعة، والقادرة على تعزيز الاتجاهات والممارسات الإيجابية لدى المجتمع؛ للتعاطي مع تلك الظاهرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين المنهجي الكمي، والنوعي؛ وذلك باستخدام أدوات نوعية وكمية في جمع البيانات وتحليلها، حيث تم الاعتماد على مراجعة التقارير السنوية لدائرة قاضي القضاة، وقراءة وتحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، إضافة إلى أدلة مجموعات النقاش المركزة.

لقد بينت نتائج الدراسة أن هناك عوامل وأسباب تفرض على الأسر تزويج فتياتها، حيث يعدّ الفقر، والتخلص من مسؤولية الفتاة المادية، وحماية شرف الفتاة من أهم الأسباب المؤدية إلى زواج القاصرات، في حين ظهرت أسباب أخرى عند معظم الأسر السورية مردّها العادات والتقاليد، وحماية «شرف الفتاة» بسبب اللجوء.

لقد أكدت البيانات الصادرة عن دائرة قاضي القضاة ودائرة الاحصاءات العامة أن هنالك مشكلة تتزايد على المستوى الوطني في تزويج الاناث اللاتي تقل اعمارهن عن 18 سنة بشكل عام، وبين الاناث السوريات بشكل خاص.

وقد تبين من التحليل الاحصائي، لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015 أن تزويج الفتيات دون (18) عاماً في تزايد مستمر في المجتمع الأردني، حيث هناك ارتفاع ملحوظ في أعداد حالات الزواج للإناث اللاتي أعمارهن تقل عن (18) سنة خلال الفترة الزمنية 2010-2015؛ حيث ارتفعت النسبة من 13.7% في عام 2010 إلى 15% في عام 2013، واستمرت النسبة بالارتفاع خلال عامي 2014 و2015 حيث بلغت النسب (16.2% و18.1%) على التوالي. وكانت أعلاها في محافظة المفرق حيث بلغت النسبة 24.5% تلاها محافظة الزرقاء وبنسبة 18.8% ومن ثم محافظة اربد وبنسبة بلغت 17.7%، في حين لم تتعد المحافظات التسعة الباقية المستوى الوطني حيث تراوحت النسب لباقي المحافظات ما بين 13.3% في محافظة العاصمة و5.6% في محافظة الطفيلة. وقد بيّن التعداد العام أن نسبة الاناث الاردنيات اللاتي تزوجن في الاعمار التي تقل عن 18 سنة قد تراوحت بين 9.5% في عام 2011 و11.6% في عام 2015، وبالمقابل كانت الاناث السوريات المقيمت على الاراضي الاردنية هن الاكثر زواجا في الاعمار التي تقل عن 18 سنة حيث تراوحت نسبهن بين 33.2% في عام 2010 و43.7% في عام 2015 .

كما بينت النسبة المئوية لحالات الزواج المسجلة لدى دائرة قاضي القضاة للإناث السوريات اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة خلال الفترة 2011-2015 ارتفاعاً مقارنة بالنسب الوطنية التي سجلت؛ حيث ارتفعت النسبة من 12% من مجموع عدد حالات الزواج المسجلة في عام 2011 إلى 18.4% في عام 2012 وإلى 25% في عام 2013 وإلى 32.3% في عام 2014 واستمر الارتفاع إلى عام 2015 فبلغت نسبتهن 34.6%، وهذا يعني أن ثلث الإناث السوريات اللاتي تزوجن في عام 2015 كانت أعمارهن دون الثامنة عشر، في حين بلغت هذه النسبة 13.4% على المستوى الوطني في الأردن.

كما أشارت البيانات الإحصائية والبحث الميداني، أن الزواج المبكر يحرم الفتيات من استكمال تعليمهن بسبب الزواج، وكذلك الحرمان من تطوير المهارات وفرص العمل؛ حيث أن معظم القاصرات الأردنيات تعليمهن ابتدائي أو أعدادى بنسبة (66.7%)، أما السوريات فغالبيةهن من حملة الشهادة الابتدائية والإعدادية، بنسبة (69.3%)، وترتفع كذلك نسبة الأميات بين صفوف السوريات (9.8%) وكذلك الملمات (15.2%). ونتيجة غياب الفرص التعليمية، والعادات والتقاليد الاجتماعية، وجدت الدراسة أن الغالبية الساحقة من الإناث الأردنيات والسوريات لا يعملن، ولا يبحثن عن عمل. حيث شكلت الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية العظمى من بين الإناث اللاتي تزوجن في كافة السنوات وتراوحت نسبتهن ما بين 94.2% للاتي تزوجن في عام 2010 و96.3% للاتي تزوجن في عام 2015.

كما تشير البيانات إلى أن غالبية الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أو ما نسبته 76.7% منهن يقمن في مساكن تملكها الأسرة أو أحد أفرادها. بينما يقيم حوالي ثلاثة أرباع الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أو ما نسبته 74.8% في مساكن مستأجرة غير مفروشة.

أما فيما يتعلق بالوضع الصحي والنفسي للفتيات القاصرات، فقد بينت النتائج النوعية من البحث الميداني أن من أسوأ آثار زواج القاصرات هي الآثار الصحية والنفسية السلبية التي يتركها الزواج على القاصرات، وما يتبعه من حمل وولادة ومسؤوليات اجتماعية و نفسية. كما أشارت البيانات الإحصائية أن أكثر من نصف الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن (18) سنة، وكذلك (69.4%) من الإناث السوريات كن من غير المؤمنات صحياً. وشكلت الوفيات بسبب الحمل بين الإناث الصغيرات اللاتي أعمارهن 13-19 سنة وقت الوفاة ما نسبته 6.3% من إجمالي الوفيات التي حدثت أثناء الحمل، بينما لم تسجل أي حالة وفاة للإناث اللاتي أعمارهن 13-19 خلال 42 يوماً من الولادة (فترة النفاس).

وقد أشارت النتائج أن الأردنيات عادة يتزوجن من أردنيين بنسبة (98.1%)، وأن السوريات يتزوجن سوريين بنسبة (97.4%)، وأن الزوج الأردني أكثر تعليماً من زوجته القاصر ومن نظيره السوري. وقد أكد البحث النوعي والكمي أن الزوج قد يكون لا يعمل، فقط (45.3%) من الأزواج الأردنيين، و (13.6%) من الأزواج السوريين لديهم عمل دائم. وبالتالي فالمسؤولية الأسرية وصناعة القرار أكثر تعقيداً، مما يفرض ضغوط إضافية على الفتيات القاصرات، قد تصل إلى ممارسة العنف ضدها من جميع أفراد أسرة الزوج. وعند النظر إلى نسب المطلقات من الإناث اللاتي تزوجن دون 18 سنة يتبين أن 5.3% من الإناث حملة الجنسيات الأخرى هن مطلقات حالياً و3.7% من الأردنيات و1.8% من السوريات، في حين لم تتجاوز نسب الإناث الأرامل والمنفصلات معاً الواحد الصحيح.

وأوصت الدراسة إلى الحاجة إلى إيجاد استراتيجية، أو سياسات يتم اقرارها على المستوى الوطني لمكافحة زواج القاصرات وآثاره السلبية، وضرورة خلق بيئة داعمة للتغيير المجتمعي من خلال التوعية لكافة شرائح المجتمع، وتحفيز الرسائل الإعلامية التي تعمل على رفع درجة الوعي بشأن الآثار السلبية الناتجة عن زواج القاصرات. كما دعت الدراسة إلى ضرورة ضمان حق التعليم بالنسبة لجميع القاصرات المتزوجات عن طريق استراتيجيات التعليم غير النظامي، ودعم برامج الصحة الانجابية وتطويرها كما اقترحت الدراسة إلى ضبط زواج القاصرات من خلال الغاء الاستثناء واعتبار سن الزواج 18 سنة ملزما للجنسين.

Executive Summary

The study of the child marriage in Jordan has aimed at identifying the rate of spreading of this phenomenon among Jordanians and non-Jordanians, finding out the reasons and its different adverse effects, as well as coming up with recommendations that contribute to the reduction of the marriage of underage girls and its negative impacts, in addition to supporting the design of the most effective national programs that can enhance the positive trends and practices of the community to deal with the phenomenon.

To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach which combines the quantitative and qualitative method has been adopted by using qualitative and quantitative tools in data collection and analysis through depending and reviewing the annual reports of the Supreme Judge Department, and reading and analyzing the Jordan Population and Housing Census 2015, in addition to the evidence gathered by the focus groups discussion.

The results of the study have indicated that there are factors and reasons that forced families to marry off their daughters. Poverty, getting rid of financial responsibilities, and protecting honor of the girl are considered the main reasons that lead to the marriage of the underage girls, while other reasons have sprung up among most of Syrian families due to custom and traditions, and protection of honor and dignity of the girl because of refugee.

Data collected from the Department of the Chief Justice and the Department of Statistics has confirmed that there is a growing problem at the national level in terms of underage marriage of girls who are generally below 18, and in particular among Syrian females.

The statistical analysis and field research for different target groups revealed that marrying off girls under 18 years is increasing in Jordanian society, where there is a clear rise in the number of marriages of girls who are below 18 years old during 2011-2015; where the ratio rose from

13.7% in 2010 to 15% in 2013. The ratio continued to rise in 2014 and 2015, as the ratios reached (16.2% and 18.1% respectively). The highest ratio was in Mafraq Governorate where the ratio was 24.5%, followed by Zarqa Governorate at 18.8% and then Irbid Governorate at 17.7%, while the remaining nine governorates did not exceed the national level where the ratios of rest of the governorates ranged from 13.3% in the capital Governorate, and 5.6% in Tafila Governorate. The 2015 Population and Housing census showed that the ratio of Jordanian women married below 18 years ranged between 9.5% in 2011 and 11.6% in 2015, while Syrian women residing in Jordan were the greatest in number to have married below 18 years; the ratios ranged between 33.2% in 2010 and 43.7% in 2015.

In addition, the rate of marriages registered with the Department of the Chief Justice of Syrian females who are below 18 during the period of 2011 to 2015 increased compared to the national rates recorded; where the rate rose from 12% of the total number of the registered marriages in 2011 to 18.4% in 2012, 25% in 2013, 32.3% in 2014, and continued to rise in 2015, reaching 34.6%. This means that one-third of Syrian females who married in 2015 were below 18, while this rate was 13.4% at the level national in Jordan.

The statistical data and field research indicated that early marriage deprives girls of completing their education due to marriage, as well as depriving them of skills development and employment opportunities. Most of the Jordanian underage girls acquire either elementary or preparatory education at the rate of (66.7%), while the Syrian girls are holders of elementary or preparatory certificates at the rate of (69.3%). In addition, the ratio of the illiterate Syrian women stands at (9.8%) while the ratio of the literate women stands at (15.2%). Due to the lack of educational opportunities, and dysfunctional social custom and traditions, the study found that the vast majority of Jordanian and Syrian women are neither working nor looking for jobs. The females who married below 18 were neither working nor looking for jobs. They formed the vast majority of the females who married throughout the years, and their rate was between 94.2% for ones who married in 2010 and 96.3% for the ones who married in 2015.

The data also indicates that the majority of Jordanian females who are got married below 18 or (76.7%) of them are living in houses owned by the family or a member of the family. While three-quarters of Syrian females (74.8%) who are got married below 18 are residing in rented and unfurnished accommodation.

The results of the field research manifested that underage marriage has some negative health and psychological effects. Consequently, underage marriage leads to encountering difficulties in pregnancy and birth, and also increases social responsibilities. The statistical data also indicated that more than half of Jordanian women who got married below (18) years, and (69.4%) of the Syrian women were not insured. The rate of maternal mortality due to pregnancy of women between ages 13-19 were 6.3% of the total deaths that occurred during pregnancy. On the other hand, no maternal mortalities occurred among the women between ages 13-19 during the 42 days after delivery (post-partum period).

The results showed that the ratio of Jordanian women who usually married Jordanian men stands at (98.1%), while (97.4%) of Syrian women married Syrian men. Jordanian husbands are more educated than their underage wives and their Syrian counterparts. The qualitative and quantitative research confirmed that the ratio of the unemployed Jordanian and Syrians husbands are high. (45.3%) of Jordanian husbands and (13.6%) of Syrian husbands have permanent jobs. According to the aforementioned ratios, the family responsibility and decision-making have become more complicated. As a result, the underage wives are usually abused by their husbands' family members. The rate of divorcees who got married below 18 reveals that 5.3% are of other nationalities, 3.7% are Jordanians, and 1.8% are Syrians, while the rate of widows and separated together does not exceed one percent.

The study recommended that there should be a strategy or policies established at the national level to combat underage marriage and its negative effects. Moreover, there is a need to create a supportive environment for community change through outreach of all segments of society, and to encourage media communications that will raise awareness of the negative effects of underage marriage. The study also called for the need to ensure the right to education for all underage married women through non-formal educational strategies, and to enhance reproductive health and development programs. The study also suggested to cancel the exception and considering the age of 18 years of marriage is binding for both sexes.

الفصل الاول

المقدمة والمنهجية

1.1 تمهيد

بالرغم من أن الأردن يُعتبر من الدول المتوسطة إلى المنخفضة في أعداد النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشر عاماً، إلا أنه وفي السنوات الخمس الأخيرة - وبعد تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في المنطقة بسبب الحروب، ومع تدفق اللجوء السوري - بدأ موضوع زواج القاصرات بالظهور إلى السطح، وفي ظل الافتراض بأن الأردن سيشهد ارتفاعاً في معدلات حالات الزواج، في السنوات القادمة ما بين صفوف الإناث اللواتي لم يبلغن الثامنة عشر عاماً، وخشية من أن يترتب على ذلك بعض المشكلات المتمثلة في استغلال الفتيات، واضطهادهن، وحرمانهن من حقوقهن، وانعكاس ذلك على مشاركتهن في التنمية، واستفادة الأردن من التحول الديموغرافي الذي يمر به، تأتي أهمية هذه الدراسة المعمقة لموضوع زواج القاصرات، والتي تقوم على تشخيص الواقع الحالي الحقيقي في الأردن.

وقد تم تنظيم تلك الدراسة في خمسة فصول؛ يعرض الفصل الأول الأهداف، والمنهجية، ويسهب الفصل الثاني بمراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة التي تحدثت عن زواج القاصرات دولياً، وعربياً، وخاصة في الأردن، ومع التركيز على سرد القوانين والتشريعات ذات العلاقة، والبرامج والتجارب الدولية في الحد من زواج القاصرات. ويقدم الفصل الثالث تحليلاً للبيانات الإحصائية المستخرجة من التعداد العام للسكان عن عام 2015؛ فبين حجم ظاهرة زواج القاصرات على مستوى المحافظات، والتقسيمات الإدارية، كما يقدم الفصل كذلك قراءة لبيانات دائرة قاضي القضاة للسنوات الخمس الأخيرة، بينما يستعرض الفصل الرابع نتائج البحث النوعي المتمثل بحلقات النقاش المركزة التي عقدت مع الفئات المستهدفة من نساء أردنيات وسوريات كن قد تزوجن قبل سن (18) عاماً، بالإضافة إلى حلقات النقاش مع المعلمات، والمرشدات، والمجتمع المدني، والطبيبات، والممرضات، وتختتم الدراسة بملخص لأهم النتائج والتوصيات.

2.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الخروج بتوصيات تساهم في الحد من زواج القاصرات في الأردن؛ لتعزيز خصائص الإناث، وتعزيز دورهن في مسيرة التنمية، واستثمار التحول الديموغرافي في الأردن، بالإضافة إلى دعم تصميم البرامج الوطنية الأكثر نجاعة، والقادرة على تعزيز الاتجاهات والممارسات الإيجابية لدى المجتمع؛ للتعاطي مع هذه المشكلة، والتقليل من الآثار السلبية التي قد تتصل بها، وتهدف بشكل تفصيلي إلى ما يلي:

- مراجعة الأدبيات والتجارب العالمية التي تناولت ظاهرة زواج القاصرات.
- مراجعة الإطار التشريعي والسياسي في ضوء الحد من زواج من هن دون 18 سنة.

- التعرف إلى حجم حالات زواج القاصرات على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات والتقسيمات الإدارية، واتجاهاتها خلال الفترة 2010-2015، وتحديد البؤر الأكثر حاجة للتدخل.
- التعرف إلى آثار اللجوء السوري في زيادة زواج القاصرات في الأردن.
- التعرف إلى خصائص المتزوجات دون سن (18) سنة.
- التعرف إلى أسباب مشكلة زواج القاصرات من وجهة نظر الفئات المستهدفة.
- التعرف إلى تجارب النساء الأردنيات واللجئات السوريات اللواتي تزوجن قبل بلوغهن (18) سنة.
- التعرف إلى أسباب زواج القاصرات من وجهة نظر التربويين، وطبيبات الأمومة والطفولة، والقيادات النسائية.
- الخروج بتوصيات محددة؛ للمساهمة في الحد من مشكلة زواج القاصرات في الأردن.

3.1 المنهجية

تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي جمع بين المنهجي الكمي، والمنهج النوعي، وذلك باستخدام أدوات نوعية وكمية في جمع البيانات وتحليلها. ومن ميزات تلك المنهجية الشمولية إذ أنها تناسب دراسات قضايا المرأة، والنوع الاجتماعي، من حيث استخدام الأرقام، وتفسيرها، والتعمق فيها من خلال تجارب نوعية للفئات المستهدفة، وبالأخص النساء.

1.3.1 مصادر بيانات الدراسة

- التعداد العام للسكان والمساكن 2015 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، وقد تم تحديد الجداول المطلوبة من واقع استمارة التعداد، حيث تم تغطية توزيع زواج القاصرات حسب المحافظات والتقسيمات الإدارية، والكشف عن خصائص الفتيات الأردنيات والسوريات على عدد من المؤشرات التعليمية، والصحية، والاقتصادية.
- التقارير السنوية لدائرة قاضي القضاة، والتي تبين حالات الزواج المسجلة للإناث اللاتي أعمارهن أقل من (18) سنة حسب المحافظة، خلال الفترة 2011-2015.
- اجتماعات التركيز، لقد تم تحديد المحاور الرئيسة التي غطتها مواضيع النقاش وفق أدلة للاجتماعات، حيث هدفت أدلة حلقات النقاش المركزة إلى مناقشة الفئات المستهدفة وتفاعلها على المحاور الآتية: الآراء والاتجاهات، والثقافة السائدة في المجتمع، والتغير الزمني للظاهرة، والأسباب والآثار الاجتماعية، والنفسية، والصحية لزواج القاصرات، وإجراءات الأسرة وسلوكاتها، والتعمق في مواضيع الزواج والتعليم، والزواج والصحة الإنجابية، والبحث في مواجهة المشكلات المترتبة عن زواج القاصرات والمقترحات؛ وذلك لتصميم الخدمات والبرامج التنموية وتحسينها.

2.3.1 مجتمع الدراسة وعيناته

إن مجتمع الدراسة هو الإناث المتزوجات دون سن (18) سنة، أو المخطوبات، وقد تم الاعتماد على ما يلي:

- الحصر الشامل لزواج الإناث دون سن (18) سنة على المستوى الوطني، والذي وفره التعداد العام للسكان والمساكن 2015، وقد حصر على المستوى الوطني (54,120) حالة زواج لأنثى دون سن (18) سنة خلال الفترة 2010-2015.
- الحصر الشامل لحالات الخطوبة للإناث دون سن (18) سنة، والتي وفرتها التقارير السنوية الصادرة عن دائرة قاضي القضاة.
- عينات من الشرائح المستهدفة في المحافظات التي بينها التعداد أنها أكثر كثافة لحالات زواج القاصرات كما يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (1) توزيع الفئة المستهدفة في حلقات النقاش المركزية

المحافظة	الفئة المستهدفة	العدد	مقر انعقاد حلقة النقاش
إربد	إناث أردنيات تزوجن دون سن (18) سنة	8	جمعية حماية الأسرة والطفولة
إربد	إناث سوريات تزوجن دون سن (18) سنة	10	جمعية حماية الأسرة والطفولة
إربد	مرشدات ومعلمات	11	مدرسة ذات النطاقين الحكومية
العاصمة	مجتمع مدني	8	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
العاصمة	مرشدات ومعلمات	8	مدرسة إعدادية إناث النزهة الثانية- الأونروا
العاصمة	أمهات لديهن فتيات تزوجن قبل بلوغ (18) عاماً	9	مدرسة إعدادية إناث النزهة الثانية- الأونروا
العاصمة	إناث سوريات تزوجن دون سن (18) سنة	8	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين
العاصمة	طبيبات وممرضات الأمومة والطفولة	8	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين
العاصمة	قيادات مجتمع محلي	8	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين
الزرقاء	طبيبات وممرضات الأمومة والطفولة	6	مركز عائشة أم المؤمنين الصحي- عيادة الأونروا
المفرق - مخيم الزعتري	طبيبات وممرضات الأمومة والطفولة	7	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين

3.3.1 إجراءات البحث

- قام الفريق البحثي بمراجعة التقارير الدولية والوطنية، والدراسات الوطنية والعربية، حيث تمت مراجعة الأدبيات التي تبحث في أسباب زواج من هم دون (18) عاماً، والآثار المترتبة عن وقوع الزواج، وبحثت كذلك في البيانات المتوفرة عالمياً، والبرامج والتدخلات التي تُطبق في دول العالم، وتقييم تلك البرامج بمنهجيات علمية. كما كشفت الدراسات السابقة عن استراتيجيات الدول العربية في التقليل من معدلاته، وتم قراءة عدد من الدراسات الخاصة بالمجتمع الأردني، ومجتمعات اللجوء في الأردن، وتحليلها.
- أجرى الفريق البحثي عدداً من المقابلات مع القطاع العام، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، حيث أجريت المقابلات المعمقة مع وزارة التخطيط، ومنظمة اليونيسيف، وجمعية حماية الأسرة والطفولة، ومعهد العناية بصحة الأسرة، ووكالة الغوث «الأونروا»، وركزت المقابلات على التعرف إلى السياسات، والبرامج والأنشطة التي تقدمها تلك المؤسسات الدولية والوطنية؛ للتعامل مع زواج من هم دون (18) عاماً.
- مراجعة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، حيث تم الاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015 في الأردن؛ لرصد الزيجات التي وقعت للأردنيين واللاجئين قبل إتمام (18) عاماً، وعرض الأرقام والنسب المئوية لحجم زواج القاصرات وانتشاره، ودراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهن حسب الجنسية، وسنة الزواج والتوزيع الجغرافي من 2010 إلى 30/11/2015، ويُعد هذا التاريخ الإسناد الزمني للتعداد العام للسكان والمساكن 2015.
- من خلال معرفة البؤر الساخنة-أي الأكثر انتشاراً لحالات زواج القاصرات-تم التنسيق مع المجتمعات المحلية الفاعلة؛ لعقد حلقات نقاش مركزة مع نساء كن قد تزوجن قبل بلوغهن (18) عاماً، إضافة إلى حلقات النقاش المركزة مع أصحاب العلاقة.

4.3.1 تحليل البيانات

تم استخدام برنامج SPSS في إدخال البيانات الأساسية لعينة الميدان، وتم الاعتماد على برنامج Excel في قراءة وتحليل الجداول والتكرارات الصادرة عن كل من دائرة الإحصاءات العامة، ودائرة قاضي القضاة، أما البيانات النوعية التي حصلت عليها الدراسة من المقابلات، وحلقات النقاش المركزة، فتم تفريغها، وتنظيمها حسب المواضيع إلى محاور رئيسية، وتم تبويبها حسب تكرار الأفكار والكلمات، وتم الاستعانة باستخدام برنامج ATLAS.ti؛ لمعالجة البيانات كعامل مساعد لقدرة على التعامل مع النصوص وترميزها.

4.1 محددات الدراسة

من المعروف أن الدراسات النوعية-التي لا تكتفي بالأرقام وقراءتها، وترتكز على تجربة الفئات المدروسة-تحتاج إلى وقت أكبر نسبياً من الدراسات الإحصائية، حيث إن فريق البحث كان محدداً بفترة زمنية لإنجاز الدراسة، وبالتالي لم يتمكن من التوسع في عقد المزيد من حلقات النقاش في محافظات أخرى من المملكة.

كما أن مثل تلك الدراسات الحساسة لا بدّ من فريق البحث الالتزام المطلق بأخلاقيات البحث، وقبول المبحوثين والمبحوثات المشاركة الطوعية في حلقات النقاش المركزة؛ مما يحدّ من الاطلاع على تجارب أكثر تنوعاً وقيماً.

بالإضافة الى أن البحوث النوعية لا تؤدي إلى تعميم نتائجها، وبالتالي فإن نتائج تلك الدراسة لن تعمم على المجتمع الأردني إلا بما يتعلق بالمحور الإحصائي، ومعرفة انتشار حالات الزواج لمن هم دون (18) عاماً في الأردن، أما الاتجاهات والسلوك والممارسات والتجارب فهي تعمم فقط على عينة تلك الدراسة.

ومن المحددات لاستخدام البيانات الإحصائية المستمدة من التعداد العام للسكان بأن التعداد يجري مرة كل عشر سنوات، وعدم توفر مصادر أخرى للبيانات التي أنتجها التعداد السكاني كالمسوح الأسرية، الأمر الذي يعيق تتبع اتجاهات ظاهرة زواج القاصرات خلال الفترة بين التعدادات، بالإضافة الى ان بيانات التعداد العام للسكان والمسكن 2015 لم تعكس كافة حالات الزواج عام 2015، اذ لم تشتمل على حالات الزواج التي تمت خلال شهر كانون اول من عام 2015.

5.1 صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات في الحصول على البيانات حسب الخصائص المطلوبة، والتي قد لا تكون متوفرة في النماذج المستخدمة في تسجيل حالات الزواج، مما يتطلب إعادة النظر في تصميم هذه النماذج؛ لتغطية كافة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها.

6.1 مميزات الدراسة

تتميز تلك الدراسة باستخدامها-ولأول مرة على المستوى الوطني والإقليمي- لبيانات التعداد السكاني، والذي يعتبر من أكبر العمليات الإحصائية التي تقوم بها الدولة، والتي يمكن من خلالها الحصول على بيانات تفصيلية عن السكان، وخصائصهم الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية، وغيرها من الخصائص التي يمكن تبويبها حسب الجنس، ومن ثم تحديد العمر وقت الزواج الأول؛ لتكون أحد المصادر الرئيسية لدراسة زواج القاصرات، كما تمكننا بيانات التعداد السكاني من مقارنة البيانات المتحصل عليها بين المناطق المختلفة في الدولة، لمعرفة مدى انتشار هذه المشكلة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 زواج القاصرات عالمياً واصطلاحياً

بالرغم من الاهتمام الدولي بقضية زواج من هم دون (18) عاماً ذكوراً وإناً كقضية من قضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل، إلا أن أعداد الفتيات اللواتي يتزوجن، أو يدخلن في علاقات جنسية قبل (18) عاماً في ازدياد ملحوظ، حيث تنتشر تلك الظاهرة في الدول الإفريقية؛ فدولة مثل النيجر (75%) من فتياتها متزوجات أو دخلن في علاقة جنسية قبل بلوغهن عامهن الثامن عشر، وتزداد تلك النسبة في مناطق الجنوب؛ أي القروية، لتتخطى (88%) في بعض المناطق النيجرية الإفريقية.¹ وحينما ندقق في الأرقام العالمية، نجد أن (720) مليون امرأة على قيد الحياة كانت قد تزوجت أو دخلت في علاقة قبل عامها الثامن عشر؛ أي (10%) من سكان العالم. وتزوج (15) مليون فتاة سنوياً؛ بمعدل (41) ألف فتاة يومياً؛ أي تتزوج (28) فتاة في كل دقيقة.²

غير أن من المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن مشكلة الزواج أو الدخول في علاقة جنسية لمن هم دون (18) عاماً لا تقتصر على الدول الفقيرة والنامية كما قد يتخيل البعض، بل إنها تعد مشكلة عالمية تكتسح الكثير من الدول الغنية والمتقدمة تحت مسميات مختلفة؛ ففي دول الغرب، هناك أعداد هائلة من الفتيات اللواتي يقمن علاقات جنسية، وقد يصبحن أمهات عازبات، قبل بلوغ سن الثامنة عشر.³ وتأتي الاختلافات بشكل أساسي من عوامل أخرى مرتبطة بعوامل التنمية، والنوع الاجتماعي؛ أي حصول الفتيات على الموارد الاقتصادية، والمعرفية، والقدرة على استخدامها؛ بمعنى أن هناك اختلاف شاسع في الإتاحة، والوصول إلى المعلومات، والخدمات الصحية، واستخدام موانع الحمل، وغيرها ما بين الدول الفقيرة والغنية.

وتقدم التقارير والدراسات الدولية صورة سوداوية للغاية عن الفتيات الصغيرات المتزوجات، فتصفهن بأنهن أكثر الفئات تهميشاً وحرماناً في العالم؛ فهن يحرمن من التعليم، وبالتالي يحرمن من فرص المعرفة والمهارات، وبالتالي فرص العمل اللائق لهن ولأسرهن، وهن مهمشات مجتمعياً، ومضطهدات في بيت الزوجية، وفي أسر الزوج، وأكثر عرضة للعنف، ولا يملكن قراراً في حياتهن، وفي أجسادهن، وخياراتهن في العلاقة الزوجية والإنجاب غير متاحة، كما أنهن أكثر الفئات عرضة للمخاطر الصحية والنفسية.⁴

واستخدمت عدة مصطلحات للتعبير عن زواج الفتيات دون (18) سنة؛ فاستخدم مصطلح زواج القاصرات، وهو الأكثره تشدداً في رفض الزواج، وفي مواطن أخرى، يستخدم مصطلح زواج الأطفال أو الزواج المبكر، وجميعها يراد بها حسب

1. UNFPA, 2012, Marrying too Young: End Child Marriage, United Nations Population Fund UNFPA, New York .1

2. UNICEF, 2014, A Study on Early Marriage in Jordan 2014, Amman, Jordan .2

3. Look at: A League Table of Teenage Births in Rich Nations, UNICEF. And , Treffers, P., 2003, Teenage Pregnancy, a Worldwide Problem, Netherlands, 147(47) .3

4. UNFPA, 2012, Marrying too Young: End Child Marriage, United Nations Population Fund UNFPA, New York .4

تعريف اليونيسيف (2015): «الزواج الرسمي، أو الاتصالات الجنسية العرفية أو القانونية المعترف بها كزواج رسمي تم قبل الثامنة عشرة، ومع أن هذا الزواج يمتد أحياناً ليشمل الذكور كذلك، إلا أن عدد الفتيات المشمولات في هذا النوع من الزواج يفوق عدد الفتيان بكثير. ولا يقف التعريف عند ذلك الحد الوصفي المحايد، بل يتعداه إلى تبني تعريف قيمي مسبق يذهب إلى القول بأن زواج الإناث له آثار سلبية أعمق من زواج الذكور، ويفترض أنه يؤثر سلباً على حياة الفتيات، ويضع نهاية لطفولتهن ومراهقتهن، بتحميلهن أدواراً ومسؤوليات قبل نضوجهن الجسماني، والنفسي، والعاطفي⁵».

هذا، ومن المفيد التمييز بين التعريفات الدولية لزواج القاصرات أو الأطفال الذي حُدد دون (18) سنة، وبين تعريف عمر الطفولة في اتفاقية حقوق الطفل الذي لم يكن حاسماً فيما يتعلق بسن الرشد، إذ إن المادة الأولى من الاتفاقية قد فتحت المجال لإمكانية انتهاء سن الطفولة قبل سن (18) كاملة؛ لذلك دعت لجنة حقوق الطفل الدول الأطراف في الاتفاقية إلى مراجعة سن الرشد في تشريعاتها الوطنية إذا كان محددًا بأقل من (18) عاماً. وقد يكون ذلك ما يبرر استخدام مصطلح «القاصرات» بدلاً من «الأطفال»، حيث يعرف القاصر قانونياً بأنه: «كل إنسان في مرحلة الطفولة، وما زال تحت وصاية والده، أو ولي أمره، ويعرف أيضاً بأنه كل فرد يعجز عن تولي مسؤولية نفسه القانونيّة، ويكون مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بعائلته، وفي أغلب دول العالم يعد كل فرد تحت السن القانوني، والذي يقدر في عُمر الثمانية عشر عاماً قاصراً قانونياً».

2.2 أسباب زواج القاصرات

وفقاً للبيان المشترك⁷ الذي أصدرته المنظمات الدولية، والتي منها: اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي⁸ لعام 2013 تم تقديم عدة أسباب لزواج القاصرات منها:

- أن بعض الآباء والأمهات يعتقدون أن الزواج المبكر سيحمي بناتهم من العنف الجنسي.
- أن الأسر الفقيرة تزوج بناتها الصغار؛ للحدّ من عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى الطعام، والكساء، والتعليم. وفي بعض الثقافات، يكون الحافز الرئيس هو المهر الذي يدفعه الزوج المحتمل لقاء العروس الصغيرة.
- يمكن للضغوط الاجتماعية في المجتمع أن تدفع الأسر للإقدام على زواج الأطفال-على سبيل المثال- في بعض الثقافات يعتقد أن تزويج البنات قبل سن البلوغ سوف يجلب البركة على الأسرة.
- بعض المجتمعات تعتقد أن الزواج المبكر من شأنه أن يحمي الفتيات من الاعتداءات الجنسية والعنف، ويرون أنها وسيلة للتأكد من منع حمل الابنة خارج إطار الزواج، وجلب العار للعائلة.

5. United Nations Children's Fund (2015). Child Protection from Violence, Exploitation and Abuse.

6. المادة الأولى من الاتفاقية (لأغراض هذه الاتفاقية، يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه) اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة والمنشورة على الصفحة 3993 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4787 تاريخ 16 - 10 - 2006.

7. منظمة الصحة العالمية، 2014، بيان نيويورك، Every Women Every Child/Girls Not Brides مركز وسائل الإعلام: زواج الأطفال: 39 ألف زيجة كل يوم، 7 آذار 2013. /WWW.WHO.int/ mediacenter/news.

8. PMNCH/United Nations Foundation/ UNFPA/UNICEF/UN Women/WHO/World Vision /World YMCA.

- ترى العديد من العائلات أيضاً أن تزويج بناتهم مبكراً هو ببساطة الخيار الوحيد الذي يعرفونه.⁹

أما في تقرير اليونيسيف لعام (2001)، فقد ذكرت أسباب شبيهة بالبيان، وأسباب إضافية لزواج القاصرات، أهمها: الفقر، وحماية الفتيات من التحرش الجنسي، بالإضافة إلى التهميش الاجتماعي، أو استبعاد الفتيات بدرجات متفاوتة سواء أكان جنسياً أم غيره، إضافة إلى دور الثقافة، فهناك شعوب كالهند تعد الزواج المبكر للفتاة وسيلة لضمان انتقال الملكية والأموال ضمن العائلات، وترى شعوب أخرى أن في الزواج المبكر للفتاة تعزيزاً للعلاقات داخل أو بين المجتمعات، وتفادي حالات الحمل خارج الزواج.¹⁰

أما «جين وكورز» (2007) فقد بحثنا في سؤال: ما العوامل التي تسهم أو تمنع الزواج في عمر مبكر؟ فبالاعتماد على المسوحات الديموغرافية والصحية، تناولت الباحثتان في بحثهما (20) دولة من الدول التي تنتشر فيها ظاهرة زواج الأطفال، بما يسمى (البؤر الساخنة)، وقد تم تحليل (12) عاملاً من العوامل المسببة للخطر والحماية. وقد بين البحث أن أربعة عوامل ذات ارتباط وثيق بزواج الأطفال: عامل تعليم البنات؛ وهو العامل الأهم على الإطلاق في زواج الأطفال. وعامل فرق العمر بين الأزواج والزوجات؛ أي الزواج غير المتكافئ، وما يترتب عليه من مخرجات سلبية كالعنف الأسري. وعامل الاختلاف المناطقي؛ مما يستدعي التركيز على المناطق الأكثر تعرضاً لزواج الأطفال. وأخيراً عامل فقر الأسرة، وما يترتب عليه من دعم للأسر في تكاليف تأخير زواج بناتهن.¹¹

أما الدراسات التي اختلفت في تحديد أسباب زواج لمن هم دون الثامنة عشر عاماً من الذكور والإناث، فكانت ضمن رؤية فقهية تدعو إلى التبكير في زواج الفتيان والفتيات؛ ففي دراسة القضاة (2010) بعنوان «التبكير في الزواج والآثار المترتبة عليه» هدفت الدراسة إلى البحث في مسألة التبكير في الزواج، والآثار المترتبة عليه من خلال بحث فقهي مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الأردني، وبعض التشريعات العربية من خلال استقراء النصوص الشرعية والقواعد العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشريعة الإسلامية تدعو إلى التبكير في الزواج، وتحث عليه؛ حرصاً على الشباب من الانحراف، ولصيانة المجتمع من أي فساد، حيث يبين الباحث أن الحاجة إلى التبكير في الزواج ضرورة في العصر الحاضر بسبب ضعف القيم، ولكنه استدرك بارتباط الزواج باشتراط النضج، وهو ما يختلف من شخص لآخر، ومن مجتمع لآخر. كما بين الباحث في دراسته أن الشريعة الإسلامية تجيز زواج الصغار ضمن ضوابط وشروط معينة حددها الفقهاء، وهي بذلك لا تحدد سناً معيناً للزواج، أما قوانين الأحوال الشخصية تحدد سناً معينة للزواج، ولا تجيز زواج الصغار؛ خشية إلحاق الضرر بهم، ومراعاة لمصلحتهم. وأشارت الدراسة إلى تفاوت في آراء العلماء بالنسبة للآثار المترتبة على التبكير بالزواج؛ فمنهم من يرى أن مثل هذا الزواج يترتب عليه آثاراً سلبية، ومنهم من يرى أنه يترتب عليه آثار إيجابية.¹²

2.3 الآثار الديموغرافية والصحية والنفسية لزواج القاصرات

كشف تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام (2013) عن البيانات الديموغرافية حول المراهقات في العالم،

9. المرجع السابق.

10. جريدة الشرق الأوسط، اليونيسيف، العدد 8135، 1/3/2001.

11. Jain,S. and Kurz., 2007, New Insights on Preventing Child Marriage: A Global Analysis of Factors and Programs, International Center for Research on Women (ICRW), Washington DC.

12. القضاة، مصطفى، 2010، التبكير في الزواج والآثار المترتبة عليه دراسات فقهية قانونية مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج. (26)، ع (1).

كما تحدث التقرير عن الواقع الذي تعيشه المراهقات، والدوافع الكامنة والتكاليف الباهظة لما وصفه بـ «أمومة الطفولة»، حيث ذكر التقرير بأن كل يوم يشهد (20) ألف حالة ولادة لفتيات دون سن (18) في البلدان النامية، وتشهد البلدان المتقدمة النمو أيضاً حالات من هذا القبيل، ولكن على نطاق أصغر بدرجة كبيرة. وتوصل التقرير إلى أن (3.7) مليون فتاة تنجب وهي تحت سن (18)، وبين التقرير أثر الحمل على الصحة، والتعليم، والإنتاجية، والضغوط من اتجاهات عديدة، وعلى مستويات كثيرة، إذ يؤدي إلى تسرب الفتيات من المدارس، وإنهاء لطفولة الفتاة، ويلقي على كاهل فتاة صغيرة مسؤوليات أكبر من عمرها مع زوجها وعائلته، كما أوضح التقرير أن تغييراً جذرياً يطرأ على حياة أية فتاة مراهقة عندما تصبح حاملاً، ونادراً ما يكون هذا التغيير إلى الأفضل.

كما تطرق التقرير إلى أن (70) ألف فتاة تموت سنوياً؛ بسبب مضاعفات الحمل والولادة، إلى جانب إدامة الفقر والحرمان من الحقوق الأساسية، وإهدار إمكانات الفتيات. وبين التقرير الأسباب الكامنة لحمل الفتيات قبل سن الثامنة عشرة، والتي تشمل: زواج الأطفال، وعدم المساواة بين الجنسين، والفقر، وعدم الحصول على خدمات التثقيف والصحة الإنجابية، وضعف الاستثمارات من أجل الفتيات. وأوصى التقرير الأممي الدول التي يتم فيها زواج الصغيرات بوضع التشريعات التي تمنع الزواج تحت سن (18) سنة؛ لتلافي الأخطار الصحية الجسيمة على صحة الفتاة وجنينها في حال الحمل تحت هذا السن؛ مما قد يضع حداً للمأساة التي تنتج عن زواج القاصرات.¹³

ومن الدراسات التي تحدثت عن الآثار السلبية الصحية على وجه الخصوص، ما قامت بدراسته «فاولر»، 2014، فقد كان هدف دراستها الخروج ببيانات وتوصيات تعزز من رسائل التوعية التي تقوم بها المنظمات الدولية، مثل: اليونيسيف، ومفوضية اللاجئين، و «ميرسي كورب» في حملاتها في الحد من زواج القاصرات، حيث استهدفت الباحثة العيادات الصحية في مدينة إربد، وعقدت مقابلات مع المراجعات السوريات اللواتي هن أصلاً متزوجات قاصرات، أو الأسر التي تحضر فتياتها للزواج قبل بلوغ (18) سنة، بالإضافة إلى عدد من المقابلات مع العاملين في تلك العيادات. ووضحت الدراسة أن الفتيات تعاني من زيادة مخاطر الإصابة بمشكلات صحية مختلفة مثل: الإصابة بناسور الولادة، وتزايد مخاطر الوفيات أثناء الولادة، والأمراض المرتبطة بالولادة، وتزايد مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، وأن تلك المخاطر الصحية هي بسبب الحمل، وأوصت الدراسة بأن تقوم المؤسسات الدولية والمحلية بالاهتمام بالتركيز على منع المشكلات الصحية أكثر من اهتمامها بمنع زواج القاصرات، حيث ترى أن تلك المؤسسات يجب أن تضع جهوداً أكبر في مواجهة المشكلات المترتبة عن زواج القاصرات؛ وذلك لأنه من الصعب أن يتم إيقاف سلوك الأسر في تزويج فتياتها الصغيرات. ودعت اليونيسيف في استمرار حملات التوعية حول الآثار السلبية لزواج القاصرات، ولكنها ترى أنه يجب أن يكون هناك تربية جنسية صحية، وإرشادات لمنع الحمل المبكر، والعنف الأسري.¹⁴

وتخصصت دراسة أحمد وآخرين (2013) في البحث في تقييم الآثار النفسية للزواج المبكر، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار النفسية، وعامل الاكتئاب لدى الفتيات اللواتي يتزوجن مبكراً، ومقارنته مع الفتيات اللاتي لم يسبق لهن الزواج، حيث جمعت البيانات من (100) امرأة في الباكستان في الفئة العمرية (13-35) عاماً، وخلصت الدراسة إلى أن

13. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013، حالة سكان العالم 2013: أمومة في عمر الطفولة، مواجهة تحدي حمل المراهقات، https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/AR-SWOP13_0.pdf

14. Fowler, R., 2014, Syrian Refugee Families' Awareness of the Health Risks of Child Marriage and What Organizations Offer or Plan in order to Raise Awareness, SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad SIT Digital Collections, Fall 2014.

الزواج المبكر، وما يتبعه من تحمل للمسؤوليات، إضافة إلى الحمل المبكر، واحتمالية وفيات الأطفال العالية، يجعل من الفتيات عرضة أكثر للمشاكل النفسية والجسدية، وفقدان للثقة في العلاقة الزوجية، وعدم القدرة على التكيف والاستمرار في علاقة صحية، وبالتالي، خلصت الدراسة إلى أن الفتيات اللواتي يتزوجن مبكراً يتعرضن إلى حالات من الاكتئاب أكثر ممن لم يسبق لهن الزواج¹⁵.

بينما قدم الدكتور أحمد (2015) في دراسته «الزواج المبكر بين أحكام الشريعة وأحكام القوانين الوضعية» الرأي الآخر والنقيض لما طرحته الدراسات الدولية، ودراسات الصحة الإنجابية خاصة من آثار سلبية للزواج المبكر، حيث استخدم في دراسته الوصفية استقراء للأحكام الشرعية في الديانات السماوية للزواج المبكر، وقام بقراءة تاريخية لتجارب الأمم ومقارنتها بالأحكام الوضعية، وبين في دراسته أن هناك العديد من الإيجابيات للزواج المبكر، منها: تحقيق المقاصد الشرعية، وإشباع الغريزة الجنسية لكل من الذكر والأنثى نتيجة التطور الجسمي للمراهق والمراهقة في سن (14-16) عاماً، كما بين أنه يحقق غض البصر، ويقي من أخطار الانفعالات النفسية، ويحيي روح العفاف والشرف عند الشباب، خاصة في ظل عولمة الثقافة، وإشاعة الفوضى الجنسية بحجة الحرية الشخصية، كما خلص إلى أن الزواج المبكر يحيي مبدأ التعاون الاجتماعي، والترابط الأسري¹⁶.

4.2 الآثار الاقتصادية لزواج القاصرات

اتفقت معظم الدراسات [5] على أن زواج القاصرات له آثار سلبية على مخرجات التنمية البشرية؛ فزواجهن مبكراً يقيد فرص تعليمهن، وبالتالي امتلاكهن للمعرفة والمهارات، وبالتالي الحصول على فرص العمل والدخل والوضع الاقتصادي الأفضل. ويبين البنك الدولي أن زواج القاصرات قد يسهم في تفشي الفقر ويعرقل النمو الاقتصادي، إلا أنه يعتبر من الصعوبة قياس التكلفة الاقتصادية لزواج القاصرات وذلك لأنه لا تزال تلك الممارسات تعتبر مسألة اجتماعية وليست اقتصادية. وترتبط معظم الدراسات القليلة المتوفرة الآثار الاقتصادية بتبع احتساب التعليم، حيث تشكل في البلدان المتفشية فيها تلك الظاهرة كأفريقيا جنوب الصحراء، وبنغلادش «ما يصل إلى 20 في المائة من حالات التسرب بين الفتيات في المرحلة الثانوية، ويمكن أن يزيد تأثير سن زواج القاصرات عاماً واحداً من احتمال اتقان القراءة والكتابة وإتمام المرحلة الثانوية بعدة نقاط مئوية بين الفتيات المتأثرات». وبشكل عام، يبين البنك الدولي في تقريره حول هل يمكن قياس تكلفة زواج القاصرات؟ أنه لا توجد أبحاث اقتصادية متخصصة أو تقديرات واضحة في الآثار الاقتصادية لزواج القاصرات على البلدان وعلى اقتصادها، وما يرتبط بالدخل، والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، أجرى مجموعة من الباحثين والباحثات مراجعة للأدبيات المتوفرة للآثار الاقتصادية للزواج المبكر في دراسة متخصصة¹⁷، كانت أهم نتائجها أن الدول الأكثر فقراً هي الدول التي ترتفع فيها معدلات الزواج المبكر،

<http://blogs.worldbank.org/voices/ar/education/measuring-economic-cost-child-marriage>. [5]

Ahmed, s., Khan, S., Alia & Noushad, S., 2013, Psychological Impact Evaluation of Early Marriages, International Journal of Endorsing Health. 15 Science Research, Volume 1 Issue 2, December 2013.

16. أحمد، فؤاد، 2015، الزواج المبكر بين أحكام الشريعة وأحكام القوانين الوضعية، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، ع.12، آب 2015.

Governance and Social Development Resource Center, 2007, Helpdesk Research Report: Child Marriage, <http://www.gsdr.org/docs/open/>. 17 HD663.pdf.

ليكون زواج القاصرات واحد من الحلول التي تلجأ إليها الأسر في مواجهة الفقر، وخاصة ان كان هناك «مهر»، وبالتالي فإن الأسرة الفقيرة تجني المكاسب الاقتصادية السريعة على المدى القريب، ولكنها تكون بالمقابل، خسرت المكاسب التنموية البعيدة المدى من الاستثمار في الفتيات، ناهيك عن حقوقهن الانسانية بعيدا عن الحسابات الاقتصادية.

5.2 استراتيجيات وبرامج للحدّ من زواج القاصرات

بيّن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام (2016)¹⁸ أن برامج منع زواج الأطفال تصب معظمها في استراتيجيات تضم أساساً: تمكين البنات من خلال التثقيف، وبناء المهارات، وشبكات الدعم، وتعليم وحشد الآباء وأفراد المجتمع، وتعزيز فرص التعليم الرسمي الجيد للفتيات، وتقديم الدعم الاقتصادي والحوافز للفتيات ولأسرهن، وتعزيز إطار العمل القانوني والسياسي الذي يساعد على التمكين. وأظهرت التقييمات أن البرامج التي ركزت على «التثقيف وبناء المهارات وشبكات الدعم للفتيات» أفضت إلى أقوى النتائج، وأكثرها اتساقاً، أما البرامج التي حققت أضعف التأثيرات من حيث تقليل زواج الأطفال فكانت هي البرامج التي حاولت «معالجة المشكلة فقط على المستوى القومي، مثلاً من خلال تغيير القوانين»، كما أكد التقرير أن تطبيق برامج الحوافز ضرورة في الدول الأشد فقراً، فذكر التقرير تجربة تطبيق برنامج الحوافز في كينيا، حيث اعتمد على تقديم الحوافز للأسرة؛ لبقاء الفتيات في المدرسة، إضافة إلى تقديم برامج توعية حول فيروس نقص المناعة. وكانت مخرجات البرنامج أنه رصد تأجيل زواج البنات بنسبة (12%)، وزواج البنين بنسبة (40%).

كما قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقييم برنامج آخر في بنغلادش، هدفه بناء مهارات الفتيات للتقليل من زواج الأطفال، وكان قد طبق في الفترة 2012-2016 من قبل جمعية محلية، حيث أجريت الدراسة التجريبية على نطاق محدود في بنغلادش، بمشاركة (9000) فتاة في الفئة العمرية (12-18) عاماً، واختيار (72) مجموعة تجريبية خضعت لتدخلات البرنامج، و(24) مجموعة ضابطة لم يتعرضن لأي من التدخلات. وتعرضت مجموعات التدخل لواحد من البرامج الثلاثة الآتية:

- التعليم: فقد تلقت الفتيات في المدارس دروساً خصوصية في الإنجليزي والرياضيات، وفي خارج المدرسة، دروساً في الحاسوب الآلي، والإدارة المالية.
- الثقافة الحقوقية والنوع الاجتماعي: وتلقت الفتيات من خلاله تدريباً في مهارات الحياة التي ركزت على النوع الاجتماعي، والحقوق، والمفاوضات، والتفكير النقدي.
- تدريب على مهارات مختلفة لكسب الرزق، مثل: التدريب على الحاسوب الآلي، وإدارة الأعمال، وإصلاح الهواتف الجوال، والتصوير الفوتوغرافي، والإسعافات الأولية.

وبينت نتائج الدراسة التقييمية أن مجموعات التدخل جميعها شهدت انخفاضاً في احتمال الزواج المبكر مقارنة بالمجموعة الضابطة، وانخفض الزواج المبكر للفتيات اللواتي تلقين تدريباً حول الثقافة الحقوقية، والنوع الاجتماعي بنسبة (31%)، وكذلك انخفض الزواج المبكر بين الفتيات اللواتي تلقين تعليماً أفضل بنسبة (23%).

وقد أكدت دراسة «الكومونولث ومنع زواج الأطفال: دور التعليم»، 2015 على ما لتعليم الفتيات من أهمية في الحدّ

18. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، حالة سكن العالم 2016، UNFPA.

من احتماليات تزويجهن قبل بلوغهن (18) سنة، فقد ركزت تلك الدراسة مباشرة على أن التعليم هو الاستراتيجية المثلى لمنع زواج القاصرات في دول الكومونولث، أما التعليم المقصود فهو الحساس للنوع الاجتماعي، والذي يراعي احتياجات الفتيات الصغيرات، وذو نوعية جيدة، وذو أثر بعيد المدى، وهو التعليم الذي يكون شاملاً لمفهوم الوطنية، والتربية الجنسية، وهو التعليم الذي لا يكون فيه تمييز، ويحترم المشاركة المجتمعية، والأسرية، والأطفال في العملية التعليمية، إضافة إلى أن تكون بيئة التعليم صديقة للطفولة، ولا تغفل عن العنف الذي يمارس ضدهم، وتراعي حقوقهم، وطاقاتهم الإنسانية¹⁹.

كما تهتم برامج أخرى لصندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، وبرامج كير (2013) إلى التقليل من التمييز بين الجنسين، وتحقيق المساواة، والتقليل من إمكانات حدوث العنف المبني على النوع الاجتماعي، وكما تعمل تلك البرامج على منهجية تعزيز مشاركة الرجال والشبان لمبادرات المساواة، والتمكين والعدالة بين الجنسين، حيث تسعى تلك البرامج إلى تغيير المفاهيم التقليدية لمعنى الرجولة، والسلوك المتوقع من الذكور؛ مما يساهم من تغيير الثقافة السائدة، وبالتالي التوقعات أن يقلل ذلك من زواج القاصرات في المجتمع²⁰.

وفي دراسة تحليلية هامة، قام بإعدادها مركز الحاكمية والتنمية الاجتماعية (2007)، حيث تم مراجعة وتحليل (66) برنامجاً، إضافة إلى عدد من التدخلات التي نفذت بغاية الحد من زواج القاصرات. حيث نفذ (49) برنامجاً وتدخلًا في إفريقيا، و(34) برنامجاً في جنوب آسيا، وأربعة برامج في مناطق أخرى من العالم، وقد بينت الدراسة أن هناك قصوراً بحثياً في تقييم البرامج، وأن الدراسات المتوفرة قليلة وضعيفة في نوعيتها، وأن (10%) من تلك البرامج المدروسة أجري لها بحث تقييمي لمدى نجاعة البرنامج، وقد صنفت الدراسة البرامج المدروسة إلى خمسة محاور أساسية: تعليم الأسر والمجتمع، وتعليم الفتيات، ومبادرات سياسية واقتصادية، وبرامج فرص اقتصادية، وبرامج حقوقية. وقد قدمت تلك الدراسة عدداً من الدروس المستفادة تشابهت إلى حد ما مع العديد من الدراسات، والمراجعات التقييمية للبرامج والتدخلات؛ فالمنهجية المتعددة القطاعات تقدم العديد من الميزات، مثل: البرامج التي تركز على إدخال خدمات برامج الصحة، وتنظيم الأسرة إلى الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى²¹، ومنهجية شمول المجتمع في جميع مراحل المشروع، ومنهجية التركيز على الأعمار المفصلة (13 و14) عاماً، إضافة إلى أهمية منهجية تعليم الفتيات، وإلى الحاجة إلى تكرار البرامج وتكييفها في بقاع مختلفة من العالم²².

ومن الدراسات الهامة أيضاً، ما قام به المركز الدولي لبحوث المرأة وبدعم من منظمة الصحة العالمية²³ -من عرض لجميع برامج التدخل، والجهود الرامية إلى الحد من زواج الأطفال، والتي طبقت خلال الفترة الزمنية 1973-2009، وبيّنت الدراسة أن (150) برنامجاً وجهداً قد طبق على المستوى الدولي؛ بهدف الحد من زواج الأطفال، وأن أغلبية البرامج والجهود تركز على الفتيات الصغيرات، وتأخذ من التعليم، وتقديم المهارات المحور الرئيس للتدخل، كما أن معظم الجهود جعلت من الأسرة والمجتمع المحلي شركاء في تطبيق البرنامج، كما سعت تلك البرامج إلى تغيير المعايير الاجتماعية التي تمارس زواج الأطفال، كما أن العديد من تلك البرامج قدّم الدعم الاقتصادي للوالدين؛ لتحسين

The Royal Commonwealth Society, 2015, Preventing Child Marriage in The Commonwealth: The Role of Education. 19

20. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016)، حالة سكن العالم 2016، UNFPA، ص 76.

USAID, 2007, ESD. 21

Governance and Social Development Resource Center, 2007, Helpdesk Research Report: Child Marriage, <http://www.gsdrc.org/docs/open/HD663.pdf>. 22

International Center for Research on Women (ICRW), 2009, Malhotra, A., Warner, A., Mc Gonagle, A. and Rife, S., Solutions to End Child Marriage: What the evidence shows. 23

التعليم والسلوكيات نحو الصحة الإنجابية بمفهومها الشمولي، كما بيّن فريق الباحثات القائم على تلك الدراسة أن من بين (150) برنامجاً تم تطبيقهم، (23) برنامجاً فقط اهتم بقياس ودراسة التغيير في معتقدات الأفراد والمجتمع وسلوكهم واتجاههم²⁴.

6.2 العالم العربي وزواج القاصرات

اختلف تحديد سن الزواج في العالم العربي من بلد إلى آخر، مع ملاحظة أن قانون الأحوال الشخصية في اليمن كان يحدد الحد الأدنى لسن الزواج للفتاة بـ (15) سنة، وذلك بموجب القانون رقم 20 لسنة 1992، إلا أن التعديلات التي طرأت على القانون لاحقاً خلت من تحديد حد أدنى لسن الزواج، حيث سمح القانون للوصي على الفتاة باتخاذ القرار حول ما إذا كانت الفتاة قادرة جسدياً ونفسياً للزواج بغض النظر عن عمرها، وهذا ما يفسر زواج اليمنيات في العاشرة أو التاسعة من العمر.

وفي القانون المصري، يمنع توثيق الزواج لمن لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة من الجنسين، كما أوجب القانون عقوبة تأديبية لكل من وثق زواجاً خلافاً لأحكام القانون. وبالرغم من تشدد القانون المصري في منع الزواج لمن لم يتجاوز سن الثامنة عشر، ولم يسمح أية استثناءات، إلا أن صياغة النص القانوني الخاص بالزواج فتح الباب على مصرعيه لارتكاب المخالفات بحجة أنها لا تحظر الزواج لمن هم دون (18) سنة بل تحظر توثيق هذا الزواج.

وفي ذلك يتشابه القانون المصري مع القانون الكويتي من حيث إن اختراقات القانون تأتي من حجة توثيق العقد في المحكمة، حيث منع قانون الأحوال الشخصية الكويتي توثيق عقد الزواج أو المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة الخامسة عشر من العمر، ويُتم الفتى السابعة عشر من العمر وقت توثيق العقد، وذلك في المادة (26)، في حين تم النص في المادة (24) على أن أهلية الزواج هي العقل والبلوغ فقط؛ أي أن القانون لم يمنع زواج الفتاة قبل الخامسة عشر، وإنما منع توثيق العقد قبل هذا العمر.

ولم يتخذ القانون العراقي موقفاً مغايراً عن القوانين المقارنة، فقد نص في قانون الأحوال الشخصية العراقي على أهلية الزواج باعتبار شُرطَي العقل وبلوغ الثامنة عشر، حيث نص في المادة (7) أنه: «يشترط في تمام أهلية الزواج العقل، وإكمال الثامنة عشرة»، إلا أن الفقرة (2) من المادة (8) تمنح للقاضي أن يأذن لمن أكمل الخامسة عشر، وطلب الزواج بذلك، شريطة أن يثبت للقاضي وجود ضرورة قصوى، وتحقق البلوغ الشرعي، والقابلية البدنية. ومن الوقوف على نصوص قانون الأحوال الشخصية العراقي يتبين أن القانون العراقي منع زواج الفتاة دون الخامسة عشر عاماً منعاً باتاً، أما العمر بين (15 و 18) عاماً فتقديره للقاضي، وبالشروط المذكورة.

أما في فلسطين فتختلف نصوص القانون بين القانون المطبق في قطاع غزة، وبين القانون المطبق في الضفة الغربية، إلا أن الأحكام واحدة، فالقانون المطبق في قطاع غزة هو قانون حقوق رقم 303 لسنة 1954، وينص في المادة (6) منه

International Center for Research on Women (ICRW), 2009, Malhotra,A.,Warner, A., Mc Gonagle,A. and Rife, S., Solutions to End Child Marriage: What the evidence shows, p.7

على أن يكون سن الخاطب ثماني عشر سنة فأكثر، وسن المخطوبة سبع عشرة سنة فأكثر، ولكن القانون أورد استثناءً على هذه القاعدة؛ وهو السماح للقاضي بتزويج الفتاة التي تتجاوز سن التاسعة من عمرها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976 المطبق في الضفة الغربية فهو أيضاً يحدد الحد الأدنى لسن زواج الفتاة بسبعة عشر عاماً مع الاستثناء نفسه الوارد في قطاع غزة؛ وهو السماح بتزويج الفتاة التي تتجاوز (9) سنوات. ونلاحظ أنه لا يوجد في القوانين المقارنة مثل هذا الاستثناء من حيث صغر السن المسموح له للزواج.

وبالنسبة إلى دول المغرب العربي، فيسجل للقانون الليبي اختلافه عن القوانين المقارنة بل واختلافه عن نصوص الاتفاقيات الدولية؛ إذ نص في المادة السادسة من القانون أن أهلية الزواج تتم ببلوغ سن العشرين-إضافة إلى شرطي العقل والبلوغ-. كما أجاز للمحكمة وحدها أن تأذن بالزواج قبل بلوغ هذه السن لمصلحة، أو ضرورة تقدرها بعد موافقة الولي. وبالرغم من أن قانون الأحوال الشخصية في تونس حدد سن الزواج للفتى بعشرين عاماً-كما ليبييا-، إلا أنه حدد سن الزواج للفتاة بسبعة عشر عاماً، ونص على أنه لا يمكن إبرام عقد الزواج قبل السن المحددة في القانون إلا بموجب إذن خاص من المحاكم، ولا يعطى هذا الإذن الخاص إلا وفق أسباب خطيرة، وبعد التحقق من مصلحة واضحة بين الزوجين؛ أي أن القانون بهذه الصيغة-وإن تضمن استثناء على سن السابعة عشر-إلا أنه منع الزواج العربي، وهذا ما يفسر قلة حالات زواج القاصرات في تونس.

وقدمت فاهيمي وإبراهيم²⁵ (2013) ورقة سياسة هامة حول وضع زواج القاصرات في العالم العربي، والآليات الكفيلة بالقضاء تلك الظاهرة، حيث بدأت المؤلفتان في تحديد كيف أن زواج القاصرات غالباً ما يعمل على استدامة دورة الفقر واستمرارها، وانخفاض التعليم، وارتفاع الخصوبة، وضعف الصحة، وهي أمور من شأنها جميعها أن تعوق المجتمعات، وتحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما وضحت الورقة أن أعلى معدلات زواج بين الأطفال في المناطق العربية هي في البلدان الأكثر فقراً في المنطقة، والتي تشمل: اليمن، والسودان، والصومال، وجنوب السودان، كما أن احتمالية تزويج الفتيات اللاتي ينتمين إلى أفقر خمس السكان قبل بلوغهن سن (١٨) عاماً تبلغ على الأقل أربعة أضعاف أولئك اللاتي ينتمين إلى أغنى خمس السكان.

وربطت الورقة بين هدف القضاء على زواج الأطفال، وتحقيق أهداف التنمية في مكافحة الفقر، وتحسين الصحة، وجودة الحياة للجميع. وأوصت الورقة بجملة من التوصيات، أبرزها:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع: حيث يمر زواج الأطفال بدورة الفقر، وضعف الصحة، وانخفاض مستوى التعليم من جيل إلى آخر.
- التشجيع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: حيث لا تحظى زواج القاصرات بفرصة كبيرة في اكتساب الوعي بحقوقهن؛ وذلك بسبب ديناميكيات القوة غير العادلة بين (الزوجات القاصرات) وأزواجهن، وأسر أزواجهن.
- الحد من وفيات الأطفال: حيث إن ولادة أطفال خلال مرحلة المراهقة الأولى والمتوسطة له تداعيات خطيرة على صحة الأمهات، والمواليد الجدد، فمن المرجح أن تلد الأمهات القاصرات أطفالاً مبتسرين غير كاملي النمو، ويعانون من انخفاض أوزانهم عند الولادة.

Fahimi, F. and Ibrahim, S., 2013, Ending Child Marriage in the Arab Region, Population Reference Bureau, <http://www.prb.org/Publications/25-Reports/2013/child-marriage-mena.aspx>

- فرض وتطبيق السن القانونية للزواج: حيث أوصى التقرير أنه من الضروري أن يتم تدريب القضاة، والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وتطبيقه، كما ينبغي أيضاً أن يكون هناك نظام عام سلس، ويعمل بشكل جيد في تسجيل المواليد؛ وذلك من أجل التأكد من حصول الفتيات على الوثائق والمستندات الخاصة بأعمارهن.
 - منع الأسر اللاتي لديهن القدرة على التحايل على القانون من خلال ترتيب مراسم زواج دينية لبناتهن القُصّر اللاتي دون السن القانونية، ومن ثم الانتظار بعد ذلك للتسجيل الرسمي للزيجة بعدما تصل الفتيات إلى السن القانونية (١٨ عاماً). إن هذا أمراً بالغ الأهمية؛ نظراً لأنه في حالة إذا قرر الزوج أن يفصل ويترك الزوجة (أو العكس بالعكس)، فإن الزوجة الطفلة تصبح دون غطاء، أو حماية قانونية تكفل لها حقها، وحق أطفالها.
 - زيادة الوعي العام: من خلال تشجيع الآباء على إبقاء بناتهم في المدارس حتى ينهين المرحلة الثانوية، وتقديم العون المالي إلى الأسر اللاتي يُعانين من موارد مالية محدودة، إضافة إلى إذكاء الوعي العام بشأن حقوق الأطفال في التمتع بالتعليم، والحماية من الاستغلال، والعمل على تغيير الاتجاهات والمواقف نحو زواج القاصرات من خلال حملات مستهدفة، كما ينبغي مناشدة قادة المجتمع بما في ذلك الرموز الدينية؛ للمساعدة في تغيير الاتجاهات والمواقف بشأن موقف الفتيات والنساء، بما في ذلك تغيير مواقفهن واتجاهاتهن إذا ما كن يدعمن مسألة الزواج المبكر للقاصرات.
 - مد يد العون والمساعدة للفتيات، وذلك من خلال ضمان قدرتهن على مواصلة تعليمهن، والحد من الضغوط في قضية الحمل مباشرة بعد الزواج، وتحسين إمكانية التمتع بالرعاية الصحية الإنجابية وفرصها، بما في ذلك فرص الحصول على الإرشاد والخدمات الخاصة بتنظيم الأسرة.
 - اكتساب التأييد السياسي: من خلال التأكد من وجود برامج فعالة تساعد على تمكين الفتيات، وتقديم لأسرهن الحوافز اللازمة لمنع زواج القاصرات.
- وأخيراً بينت ورقة السياسة أنه من الضروري الاستعانة بمؤسسات دولية وإقليمية لها مكانة في المنطقة، مثل: منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية. فترى المؤلفتان أنهما الأجدر بما لهما من مكانة على تولى قضية القضاء على زواج القاصرات كجزء من الأجندة الإنمائية للمنطقة؛ وذلك من خلال قيامهما بتحديد «البؤر الساخنة» في الإقليم، والتي تشهد فيها ظاهرة زواج القاصرات رواجاً هائلاً، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم البحث الذي في مقدوره أن يعمل على تحسين السياسات، والبرامج، وتطوير قواعد بيانات برامج ناجحة قد أظهرت نتائج في الإبقاء على الفتيات في المدارس، وتأجيل الزواج²⁶.

ومن الدراسات العربية التي أظهرت تناقضاً مع الدراسات العالمية حول أهمية عامل التعليم، والتي أبرزت قوة عامل العادات والتقاليد، ما توصل إليه فضل الله (2013) بدراسة بعنوان «الاتجاهات نحو الزواج المبكر-دراسة ميدانية بقرية الملاحه بالنيل الأبيض»، حيث هدف فيها إلى معرفة السمة العامة لسكان قرية الملاحه حول الزواج المبكر، ومعرفة الفروق في الاتجاهات بقرية الملاحه نحو الزواج المبكر التي تعزى للمستوى التعليمي، والجنس، وبينت النتائج أن ظاهرة الزواج المبكر بقرية الملاحه تعتبر عادة اجتماعية، وهي جزء لا يتجزأ من مجتمع لذلك يؤيدونه، إضافة إلى أن البحث لم يسجل أي فروق تعزى إلى الجنس، والمستوى التعليمي؛ فجميع سكان القرية يؤيدون

Fahimi, F. and Ibrahim, S., 2013, Ending Child Marriage in the Arab Region, Population Reference Bureau, <http://www.prb.org/Publications/26-Reports/2013/child-marriage-mena.aspx>

الزواج المبكر، كما أن التعليم لم يضيف لهم أي شيء. وبررت الباحثة ذلك بأن العادات تؤثر أكثر من مستوى التعليم مهما بلغ الفرد من مستوى التعليم فلا يمكنه الخروج عن عادات مجتمعه، حيث النشأة والبيئة تفرض عليهم تفكيرهم وقراراتهم. وأوصت الدراسة بضرورة توعية الأهالي، وتقديم برامج تثقيفية للمجتمعات التي تكثر فيها عادات زواج القاصرات²⁷.

ومن التقارير الهامة التي تكشف عن حقيقة زواج القاصرات في سوريا قبل اللجوء، ما أجرته اليونيسيف²⁸ (2008) من مسح عنقودي ضمن الدورة الثالثة من المسوح العنقودية متعددة المؤشرات، حيث اعتمدت أدوات المسح على النماذج والمعايير التي وضعها مشروع المسوح العنقودية متعددة المؤشرات العالمية، والذي صمم من أجل جمع معلومات عن وضع النساء والأطفال في دول العالم، وقد بين المسح العنقودي في سوريا بأن (3.4) من النساء يتزوجن في سن مبكرة قبل إتمامهن سن (15) عاماً، وتتفاوت هذه النسبة على مستوى المحافظات، حيث بلغت أعلاها في محافظة درعا (5.2%)، وأدناها في محافظة طرطوس (1.1%)، وتخفض هذه النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، وترتفع كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وتتفاوت على مستوى كل من الحضر والريف، حيث بلغت في الحضر (4.0%) مقابل (2.7%) في الريف، أما بالنسبة للنساء اللواتي تزوجن قبل سن (18) عاماً فقد بلغت نسبتهن (17.7%)، ونسبة النساء في العمر ما بين (15-19) سنة والمتزوجات حالياً بلغت (9.7%).

7.2 المجتمع الأردني وزواج القاصرات

ركزت معظم دراسات زواج القاصرات في المجتمع الأردني على التقارير الدولية التي تصدرها منظمات الأمم المتحدة معتمدة على بيانات مستمدة من تقديرات الإحصاءات العامة، إضافة إلى بحوث أكاديمية تعتمد على دراسة المجتمعات المحلية الممثلة؛ محاولة في توفير بيانات تفسر تلك الظاهرة، وتسرد الأسباب، والعوامل، والآثار المتوقعة. والأردن وبمقارنته مع الدول العربية- يعاني بنسبة متوسطة إلى منخفضة من ظاهرة زواج من هم دون (18) عاماً؛ وذلك لانتشار التعليم، وارتفاع نسب التحاق الفتيات في التعليم الابتدائي والثانوي.

ففي تقرير الأمم المتحدة حول حالة سكان العالم 2013، الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت عنوان «أمومة في عمر الطفولة، مواجهة تحدي حمل المراهقات» أظهر التقرير أن نسبة زواج القاصرات في الأردن ظل يتراوح ما بين (8% - 14%) من عام 2005 لغاية 2012 رغم إقرار قانون الأحوال الشخصية لعام 2010 المؤقت الذي ضيق الحالات التي يسمح بها الزواج تحت سن (18) عاماً، كما ذكر التقرير أن نسبة زواج القاصرات في الأردن خلال عام 2012 وصلت إلى (13%)، واستند التقرير لنتائج أولية لدراسة اليونيسيف بأن نسبة الإنجاب في سن (15) خلال عام 2012 وصلت إلى (0.1%)، وفي سن (16) عاماً بلغت (1.2%)، وفي سن (17) كانت (2.9%)، وفي سن (18) هي (6.9%). وبين التقرير أن تلك النسب لم تختلف عما كانت قبل إقرار قانون الأحوال الشخصية المؤقت لعام 2010، والذي كان من المتوقع أن يضيق الحالات التي يسمح بها الزواج تحت سن (18) عاماً.

27. فضل الله، بهجة، 2013، الاتجاهات نحو الزواج المبكر- دراسة ميدانية بقرية الملاحه بالنيل الأبيض، بحث مقدم إلى كلية الآداب لنيل درجة البكالوريوس العام، مصر: جامعة الخرطوم- كلية الآداب.

28. اليونيسيف، 2008، «المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006، المكتب المركزي للإحصاء، اليونيسيف- منظمة الأمم المتحدة للطفولة- المشروع العربي لصحة الأسرة- جامعة الدول العربية.

وبالإضافة إلى تفسير بيانات دائرة الإحصاءات العامة، والتقارير السنوية لدائرة قاضي القضاة للفترة 2005-2012، والتي اعتمدت عليها اليونيسيف في دراستها: «دراسة الزواج المبكر في الأردن»²⁹ 2014، قامت اليونيسيف في ذات الدراسة بالكشف عن ممارسات وسلوكيات الزواج عند الأردنيين والسوريين، حيث عقدت مقابلات معمقة، وحلقات نقاش مركزية مع الآباء والأمهات، ونساء تزوجن دون (18) عاماً، والمجتمع المحلي، ومقدمي الخدمات، والشيوخ، وغيره. وأظهر تقرير اليونيسيف أن حوالي (87.4%) من زيجات الأطفال المسجلة في الأردن في عام 2013 ضمت مواطنين ذوي جنسية أردنية، وبلغت نسبة الفتيات السوريات اللاجئات (6.7%) موضحة أن هذا ليس الرقم الحقيقي الفعلي؛ وذلك نظراً لأن ليس جميع السوريين يسجلون زيجاتهم³⁰، كما أوصت اليونيسيف إلى دعم الحد الأدنى للسن القانوني للزواج وهو سن الـ (18) للفتيان والفتيات؛ وذلك تماشياً مع المعايير الدولية، وإلى تعزيز التعليم، وتوفير أماكن آمنة تتوفر فيها الحماية، حيث يمكن الفتيات من مناقشة قضاياهن، والتحدث مع أولياء الأمور، والمجتمع المحلي والزعماء الدينيين، وكلها تلعب دوراً في معالجة الزواج المبكر³¹.

وقانونياً، تندرج مسألة الزواج في قانون الأحوال الشخصية الأردني ضمن نصوص مرت بعدة مراحل من حيث التعديل، فقد نصت المادة 5 من قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976 على أن «يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين، وأن يُتم الخاطب السنة السادسة عشرة، وأن تتم المخطوبة الخامسة عشرة من العمر»، ثم تم تعديل هذه المادة بموجب القانون المعدل رقم 82 لسنة 2001 لتصبح على النحو التالي: «يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين، وأن يكون كل منهما قد أتم الثامنة عشرة سنة شمسية، إلا أنه يجوز للقاضي أن يأذن بزواج من لم يتم منهما هذا السن إذا كان قد أكمل الخامسة عشرة من عمره، وكان في مثل هذا الزواج مصلحة تحدد أسسها بمقتضى تعليمات يصدرها قاضي القضاة لهذه الغاية».

ومع أن قانون الأحوال الشخصية رقم 36 لسنة 2010 نص على أهلية الزواج في المادة (10)، وهي بلوغ (18) سنة شمسية كاملة، إلا أن هذا المبدأ العام يرد عليه بعض من الاستثناءات، حيث يسمح لزواج من أكملت الخامسة عشرة سنة شمسية من عمرها وفقاً لشروط محددة، مبينة في التعليمات التي صدرت لهذه الغاية عن دائرة قاضي القضاة، وذلك على النحو التالي: «ب. على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للقاضي -وهمافقة قاضي القضاة- أن يأذن في حالات خاصة بزواج من أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره وفقاً لتعليمات يصدرها لهذه الغاية إذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة، ويكتسب من تزوج وفق ذلك أهلية كاملة في كل ما له علاقة بالزواج والفرقة وآثارهما».

أما التعليمات المشار إليها بموجب المادة المذكورة آنفاً فهي التعليمات الخاصة بمنح الإذن بالزواج لمن هم دون الثامنة عشرة لسنة 2011، والصادرة بموجب المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية الأردني، وهي على النحو التالي:

«المادة 1: يجوز للقاضي -وهمافقة قاضي القضاة- أن يأذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره إذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة وفقاً لما يأتي:

.29 UNICEF, 2014, A Study on Early Marriage in Jordan 2014, Amman, Jordan

UNICEF, 2014 .30

UNICEF, 2014 .31

1. أن يكون الخاطب كفوًّا للمخطوبة وفق عناصر الكفاءة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (21) من قانون الأحوال الشخصية.
2. أن يتحقق القاضي من الرضا، والاختيار التامين.
3. أن تتحقق المحكمة من الضرورة التي تقتضيها المصلحة سواء أكانت الضرورة اقتصادية، أم اجتماعية، أم أمنية، أم غيرها؛ مما يؤدي إلى تحقيق منفعة، أو درء مفسدة، وبما تراه مناسباً من وسائل التحقق، وعلى أن تنزل الحاجة منزلة الضرورة في ذلك.
4. أن تراعي المحكمة ما أمكن وحسب مقتضى الحال وجود مصلحة ظاهرة في الإذن بالزواج كأن يكون فارق السن بين الخاطبين مناسباً، وألا يكون الزواج مكرراً، وألا يكون الزواج سبباً في الانقطاع عن التعليم المدرسي.
5. أن يجري العقد بموافقة الولي، وذلك مع مراعاة أحكام المواد (17) و(18) و(20) من قانون الأحوال الشخصية.
6. أن تنظم المحكمة ضبطاً رسمياً يتضمن تحقق المحكمة من الأمور المذكورة والتي اعتمدها لإجل الإذن بالزواج، وتنسيبها بخصوصها، ثم ترفع المعاملة مع الضبط إلى دائرة قاضي القضاة؛ لتدقيقها، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
7. بعد صدور موافقة قاضي القضاة تسجل حجة إذن بالزواج حسب الأصول.
8. يتم إجراء عقد الزواج بعد التحقق من انتفاء الموانع الشرعية والقانونية.

أما الأحوال الشخصية لدى الطوائف المسيحية، فتقسم إلى أربع عائلات مسيحية (والعائلة يقصد بها الطائفة أو الكنسية):

- سن الزواج لدى الطائفة الكاثوليكية: لقد حدد المشرع الكنسي في مجموعة قوانين الكنائس الشرقية، ومجموعة الحق القانوني في فصل موانع الزواج: أن عمر الزواج للرجل ست عشرة سنة، والمرأة بأربع عشرة سنة، وقد أجاز المشرع فرض سن أكبر للزواج وفق القوانين المدنية، إلا أن الكنسية-وبالرغم من هذه النصوص-لا توافق على تزويج من هم أقل من السن القانونية إلا بتوافر أسباب يقتنع فيها الأسقف المسؤول.
- سن الزواج لدى الطائفة الأرثوذكسية: نصت المادة (30) من قانون العائلة البيزنطي على شروط عقد الزواج، واعتبرت المادة المذكورة أن الحد الأدنى لسن الزواج أن تكون المرأة قد أتمت السنة الثانية عشرة من عمرها، وأتم الرجل الرابعة عشر من عمره، وأيضاً وبالرغم من أن المشرع الكنسي قد وضع سنّاً للزواج لدى العروسين، إلا أن ما هو جار عليه العمل خلاف ذلك، حيث إن الكنسية ترفض تزويج البنت في سن الثانية عشرة، والولد في سن الرابعة عشر، وتشترط البلوغ لإتمام الزواج، وبإذن من الرئاسة الروحية الكنسية، ولأسباب يقتنع بها الأسقف الذي يأذن بالزواج.
- سن الزواج لدى الطائفة الإنجيلية الأسقفية: حددت المادة (21) من قانون الأحوال الشخصية لمطراية القدس للكنسية الأسقفية في القدس، والشرق الأوسط شروط صحة الزواج، ومن ضمن هذه الشروط-إضافة إلى الشروط

العامة في التعاقد؛ وهي الرضا والأهلية- شرط العمر لكل من طالبي الزواج، وذلك في الفقرة الثالثة، حيث يُتم طالب الزواج الثامنة عشر من عمره إذا كان ذكراً، والسادسة عشر إذا كان أنثى.

- سن الزواج لدى الطائفة القبطية: بينت المادة (21) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس بأن سن الزواج هو ثمانية عشر عاماً للجنسين، وأنه لا يجوز على الإطلاق زواج القاصر.

ومن البحوث الأكاديمية التي تناولت زواج القاصرات في الأردن، نستعرض دراسة الجواميس (2014) التي كانت بعنوان «اتجاهات طالبات الصف العاشر الأساسي والمرحلة الثانوية نحو الزواج المبكر في مدينة عمان»، واستهدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات الطالبات في الصف العاشر الأساسي، والمرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة في مدينة عمان نحو الزواج المبكر من خلال التعرف إلى مدى وعي الطالبات في تلك الصفوف بمفهوم الزواج، وعقد الزواج، ومدى إقبال الطالبات على الزواج المبكر، كما هدفت الدراسة إلى معرفة الدوافع والضغوط الاجتماعية المؤثرة في اتخاذ الطالبات قرار الزواج، ومدى مفاضلة الطالبات بين التعلم والزواج. واستخدمت الدراسة عينة طبقية عشوائية ممثلة، شملت (5%) من طالبات المدارس الحكومية والخاصة، بالرجوع إلى قاعدة بيانات الطلبة من قسم التخطيط في وزارة التربية والتعليم للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2013/2012، حيث بلغ حجم العينة المسحوبة (3176) من إجمالي عدد الطالبات، واستخدمت الباحثة الاستبانة، ودليل المقابلات، وكان من أهم نتائج الدراسة: وجود وعي لدى الطالبات بمفهوم الزواج، والسن القانوني للزواج في الأردن، وعقد الزواج، كما أظهرت الدراسة أن انخفاض احتمالية إقبال الطالبات على الزواج في هذا السن، وأن تأييد الطالبات لدوافع الزواج المبكر كان بدرجة متوسطة، وأن أكثر الدوافع المؤثرة في اتخاذهن قرار الزواج هو الغيرة من القريبات والصديقات، وأقلها تأثيراً كان وجود علاقة عاطفية. ومن أكثر الضغوط الاجتماعية تأثيراً في قرار الزواج هو فقر الأسرة، وأقلها تأثيراً دور المعلمات في دفع الطالبات ذوات التحصيل المتدني لترك المدرسة³².

أما في دراسة الزيود (2012) والتي كانت بعنوان «موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر»، فقد تم تسليط الضوء على موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر من خلال دراسة عينة عشوائية بسيطة، قوامها (500 فرد) ذكوراً وإناً باستخدام أداة الاستبانة المغلقة، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المجتمع الأردني إيجابية نحو الزواج المبكر، إلا أنه لا يعني عدم وجود سلبيات له حسب ما اتفق أفراد العينة، أما أسباب الزواج المبكر، فمنها الاجتماعية، مثل: الرغبة في التخلص من سيطرة الآباء وقسوتهم، ومنها الاقتصادية، وارتبطت أكثر الأسباب الاقتصادية بالفقر، والوضع المادي للأسرة، كما أن معظم الأسر تعتبره وسيلة للتخلص من أعباء الفتاة ومصايفها، وبينت الدراسة أن للزواج المبكر آثاراً سلبية على كافة المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والصحية، والتعليمية، حيث ازدياد العنف ضد المرأة والطفل، وازدياد معدلات الطلاق، وعدم توفر الراحة النفسية، والعاطفية، والاجتماعية للمرأة، وانتهاك حقوقها، كما ينتج عنه تفشي البطالة والجهل، وحرمان الفتاة من استكمال تعليمها. وقد أوصى الباحث بوضع حلول ناجحة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بعض الأسر، والعمل على إجراء البحوث والدراسات حول مخاطر الزواج المبكر، وسلبياته، وآثاره على المجتمع، وعلى تأخير تقدم المجتمع، وقيام الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بدورهم في توعية الآباء، والأمهات، والشباب حول مخاطر الزواج المبكر على المرأة والطفل، واتخاذ إجراءات رسمية في المحاكم الشرعية، والتأكد من السن القانونية للزواج³³.

32. الجواميس، شيرين، 2014، اتجاهات طالبات الصف العاشر الأساسي والمرحلة الثانوية نحو الزواج المبكر في مدينة عمان، رسالة ماجستير- دراسات المرأة، الأردن- الجامعة الأردنية.

33. الزيود، إسماعيل، 2012، موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر، دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد (39) عدد (2).

2. 8 مجتمع اللجوء في الأردن وزواج القاصرات

أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع معهد زين الشرف التنموي، وضمن فريق عمل حماية الأطفال والعنف المبني على النوع الاجتماعي³⁴ دراسة هامة حول «العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل بين اللاجئين السوريين في الأردن مع التركيز على الزواج المبكر 2013»، فقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنظر في مسألة العنف المبني على التمييز ضد المرأة والتعليم، وقدرة اللاجئين على التمتع بأبسط الموارد الأساسية والخدمات المتخصصة، وقدرتهم على معرفة التداعيات الخاصة بزواج الأطفال، والتي تؤدي إلى مخاطر صحية، وكيف تؤثر المعرفة على الأعباء المالية التي يتحملونها.

وقد استهدفت الدراسة (3%) من أسر اللاجئين السوريين المسجلين في كل محافظة، وذلك بالاعتماد على بيانات مفوضية اللاجئين حتى شهر 10 لسنة 2012، وقد استخدمت الدراسة عدة أدوات كمية ونوعية، حيث وزعت استبانة على (613) فرداً، وعقدت حلقات نقاش مركزة مع المتزوجين وغير المتزوجين من الذكور والإناث، وعقدت مقابلات معمقة مع الفاعلين في المجتمع المحلي.

وكشفت الدراسة أن (51.3%) من الإناث، و (13%) من الذكور المقيمين خارج المخيم كانوا متزوجين دون السن القانونية، وأن (44%) من جميع المشاركين في الدراسة كانوا يؤمنون أن الزواج قبل بلوغ السن القانونية (18) سنة أمراً عادياً وطبيعياً بالنسبة للفتيات. وعرضت الدراسة أسباب زواج القاصرات في مجتمع اللاجئين السوريين: الحماية لهن، والمزايا الاقتصادية الناتجة عن انخفاض عدد الأطفال في الأسر؛ مما يخفف من أعباء تربيتهم، ورعايتهم، والتكفل بهن، وعدم وجود معرفة بالموارد المتاحة بشأن الزواج المبكر، ونقص الوعي بالتداعيات، كما أشارت الدراسة أنه بالرغم من زيادة حالات الزواج المبكر الناجم عن التشريد أو التهجير، إلا أن (100%) من المجيبين داخل العينة وافقوا على أن الزواج المبكر بين السوريين هو تقليد يعود تاريخه إلى ما قبل حدوث الأزمة السورية بكثير باعتباره ممارسة مقبولة.

وقدمت الدراسة عدداً من الحلول والتوصيات منها: زيادة الوعي لدى الآباء، وقادة المجتمع والعشائر، والقبائل، وصانعي السياسات بشأن التداعيات الصحية على الفتيات وحقوقهن نتيجة الزواج في سن مبكرة، ودعوة المتبرعين أن يدعموا المبادرات المجتمعية من أجل تغيير الآثار الناتجة عن الأعراف، والتقاليد الاجتماعية، والبرامج طويلة الأجل التي تدعو لمواجهة أسباب الزواج المبكر، وهذا يتعلق بالمؤسسات التي تدعو لبدء برامج تعليمية، وتحسين فرص الاستفادة من التعليم، والإيمان بفرضية أن الإبقاء على الفتيات في المدارس يعمل على تأجيل سن الزواج، إضافة إلى دعوة كافة الجهات المعنية بتقديم الخدمات أن يكتفوا من جهودهم من أجل مد يد العون والمساعدة بشكل أفضل وذلك بالمعلومات والخدمات³⁵.

كما تناول تقرير الأمم المتحدة حول حالة سكان العالم 2013 استطلاعاً لآراء أهالي اللاجئين السوريين في الأردن، إذ

34. UN women, 2013, Inter-agency assessment Gender-based Violence and Child Protection among Syrian refugees in Jordan, with a focus on .Early Marriage, Amman, Jordan

35. UN women, 2013, Inter-agency assessment Gender-based Violence and Child Protection among Syrian refugees in Jordan, with a focus on .Early Marriage, Amman, Jordan

أشار ذلك الاستطلاع إلى أن الزواج المبكر مقبولاً اجتماعياً في سوريا وخاصة في المناطق الريفية، وأظهر أن السن من (15-18) عاماً هو سن الزواج الأنسب حسب رأي الأغلبية، في حين أن (44%) من المستجيبين والمستجيبات يعتبرون أن (15-17) السن الطبيعي لزواج الفتاة، و(65%) يعتقدون بعدم وجود أي تغيير في سن الزواج منذ قدوم السوريين إلى الأردن، و(23%) يعتقدون أن سن الزواج قد انخفض منذ قدومهم إلى الأردن، و(10%) يعتقدون أن سن الزواج قد ارتفع منذ قدومهم إلى الأردن. كما ذكر التقرير بأن الفتاة من الممكن أن تقبل برجل أكبر سناً من المعتاد ضمن الظروف الراهنة، وقالوا أن ثمة فوائد اقتصادية لعائلة الفتاة، وضمانات اقتصادية للفتاة، ومن الأسهل على الفتاة الاندماج مع عائلة الزوج إذا كانت أصغر سناً، وزيادة المكانة الاجتماعية للفتاة مع الزواج، وتسهيل إجراءات الدخول إلى الأردن كعائلة والحصول على امتيازات أكثر³⁶.

ومن الدراسات الأكاديمية الحديثة، ما قامت شقبوعة (2015) بتناوله من خلال دراسة «الزواج المبكر في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن- دراسة ميدانية في مخيم الزعتري»، فقد قامت الباحثة بتناول مخيم الزعتري بالبحث والتحليل كنموذج لمجتمعات اللجوء السوري في الأردن، حيث كشفت الدراسة عن انتشار زواج القاصرات في المخيم، فقد بلغت نسبة المتزوجات في الفئة العمرية (15-18) سنة (73.3%)، وترتفع نسبة الزواج بين الفتيات التي تزيد مدة إقامتهن في المخيم عن سنة بـ(64.6%) بينما المقيمت بالمخيم من ستة أشهر أو أقل نسبة الزواج بينهن (10.8%). وقد أشارت الدراسة إلى أن أسباب زواج اللاجئات السوريات تكمن في عامل الحصول على الأمان في ظل غياب فرص التعليم، وعدم استقرار الأسرة، وفقدان الأهل، ورغبة الوالدين، والإقامة مع الأقارب، والإقامة مع الأخوة، كما أشارت الفتيات اللاجئات أن العادات والتقاليد تشجع على زواجهن قبل بلوغ (18) عاماً، أما الأسباب الاقتصادية، فقد تمثلت بالحصول على مستوى معيشي أفضل، والرغبة في توفير كافة الاحتياجات التي تتطلبها الفتاة. كما عرضت الدراسة بعضاً من الآثار الصحية الجسدية على الفتيات، حيث تمثلت بوفاة الطفل والإجهاض، وعدم المعرفة بأساليب تنظيم الحمل، والإرهاق الجسدي، وفقر الدم، والولادة المبكرة³⁷.

36. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013، حالة سكان العالم 2013: أمومة في عمر الطفولة، مواجهة تحدي حمل المراهقات، https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/AR-SWOP13_0.pdf

37. شقبوعة، إسرائ، 2015، الزواج المبكر في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن- دراسة ميدانية في مخيم الزعتري، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: الجامعة الأردنية- كلية الدراسات العليا.

الفصل الثالث

مشكلة زواج القاصرات في الأردن

تتعدد المصادر التي يمكن الحصول منها على البيانات المتعلقة بزواج القاصرات، فتشكل البيانات الصادرة من دائرة قاضي القضاة المصادر الإدارية للبيانات التي يمكن من خلالها الحصول على عدد عقود الزواج المسجلة للقاصرات من عمر 15 سنة إلى ما دون 18 سنة، أما المصادر الميدانية والمتمثلة بالتعداد العام للسكان والمساكن 2015 والتي تعطي الرقم الفعلي لزواج القاصرات من عمر 11 سنة إلى ما دون 18 سنة وذلك من خلال سؤال مباشر لكل فرد بلغ عمر 13 سنة فأكثر عن حالته الاجتماعية فإن كان هذا الفرد متزوج أو سبق له الزواج يسأل عن عمره وقت الزواج الأول.

لقد تم الاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015، لرصد ودراسة ظاهرة زواج القاصرات في الأردن حسب الجنسية الأردنية والسورية والجنسيات الأخرى، وقد حصر التعداد (414358) امرأة متزوجة دون سن 18 سنة تعيش على الأرض الأردنية، من بينهما (253155) امرأة أردنية، في حين بلغ عدد السوريات (113370) امرأة وحملة الجنسيات الأخرى (47833) امرأة، وقد شكلت هذه الأعداد (أعداد المتزوجات دون سن 18 سنة) من مجمل المتزوجات لكل فئة على النحو التالي: النسبة العامة للمتزوجات دون سن 18 على المستوى الوطني (21%)، وللأردنيات (17.6%)، وللسوريات في الأردن (39.5%)، في حين بلغت لحملة الجنسيات الأخرى في الأردن (19.2%).

1.3 العمر عند الزواج الأول

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015 في الجدول رقم (2) العمر وقت الزواج الأول حسب الجنسية والجنس، ويعرف متوسط العمر وقت الزواج الأول بأنه العمر الذي يتزوج عنده النسبة الأكبر من الإناث والذكور. وتشير البيانات إلى أن العمر وقت الزواج الأول للذكور الأردنيين أكبر من العمر وقت الزواج الأول للسوريين ولحملة الجنسيات الأخرى، حيث بلغ 25.6 سنة مقابل 23.7 سنة و25.3 سنة للسوريين ولحملة الجنسيات الأخرى على التوالي.

جدول رقم (2): متوسط العمر وقت الزواج الأول حسب الجنسية والجنس، 2015

الجنسية	الجنس	
	ذكر	أنثى
أردنية	25.6	21.2
سورية	23.7	18.9
أخرى	25.3	21.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

كما أن متوسط العمر وقت الزواج الأول للإناث الأردنيات كان أكبر من متوسط العمر وقت الزواج الأول للإناث السويات والإناث من حملة الجنسيات الأخرى، حيث بلغ 21.2 سنة مقابل 18.9 سنة للإناث السويات و21.1 سنة للإناث من حملة الجنسيات الأخرى.

وتشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى أن محافظة العاصمة قد سجلت العمر الأكبر وقت الزواج للذكور، حيث بلغ 25.8 سنة تلاها محافظة الكرك بمتوسط عمر وقت الزواج الأول بلغت قيمته 25.4 سنة. وجاءت محافظات مادبا ومعان والعقبة في المرتبة الثالثة بمتوسط عمر وقت الزواج الأول بلغت قيمته 25.2 سنة. وسجلت محافظة المفرق أقل متوسط عمر وقت الزواج الأول للذكور وبلغت قيمته 23.9 سنة. وسجلت محافظة الكرك أكبر عمر وقت الزواج الأول للإناث حيث بلغ 21.4 سنة تلاها محافظتا البلقاء ومادبا بمتوسط عمر وقت الزواج الأول مقداره 21.2 سنة. وفي المقابل، فقد سجلت محافظة المفرق أقل عمر وقت الزواج الأول للإناث حيث بلغ 20.1 سنة.

جدول رقم (3): متوسط العمر وقت الزواج الأول حسب المحافظة والجنس، 2015

الجنس		المحافظة
أنثى	ذكر	
21.0	25.8	العاصمة
21.2	25.1	البلقاء
20.4	25.0	الزرقاء
21.2	25.2	مادبا
20.7	25.1	اربد
20.1	23.9	المفرق
20.7	24.3	جرش
21.0	25.0	عجلون
21.4	25.4	الكرك
21.1	24.9	الطفيلة
20.9	25.2	معان
21.1	25.2	العقبة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

2.3 حجم مشكلة زواج القاصرات في الاردن

1.2.3 حجم مشكلة زواج القاصرات دون سن 18 سنة، من واقع بيانات عقود الزواج المسجلة في دائرة قاضي القضاة

أشارت البيانات لدى دائرة قاضي القضاة المتعلقة بتسجيل حالات الزواج، إلى ارتفاع في أعداد حالات الزواج للإناث اللاتي أعمارهن تقل عن 18 سنة خلال الفترة الزمنية 2011-2015، حيث ارتفع عدد حالات الزواج لهذه الفئة من الإناث من 8,093 حالة زواج في عام 2011 إلى 10,834 حالة زواج في عام 2014 وإلى 10,866 حالة زواج في عام 2015

وبنسبة زيادة بلغت 34.3% بين عامي 2011 و2015.

ويبين الجدول رقم (4) النسبة المئوية لحالات الزواج المسجلة للإناث اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة حسب المحافظة خلال الفترة 2011-2015. وتشير البيانات إلى ارتفاع في نسبة حالات الزواج للإناث اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة خلال الفترة 2011-2015، حيث ارتفعت النسبة من 12.6% من مجموع عدد حالات الزواج المسجلة في عام 2011 إلى 13.2% في عام 2013 وإلى 13.3% في عام 2014 وإلى 13.4% في عام 2015.

وحسب المحافظة فقد أظهرت البيانات تذبذباً في نسب حالات الزواج المسجلة للإناث اللاتي تقل أعمارهن عن 18 سنة، حيث سجلت محافظة المفرق النسبة الأكبر وتراوحت النسبة ما بين 12.6% في عام 2011 و21.4% في عام 2015 وبنسبة زيادة بلغت 70% بين عامي 2011 و2015، تلاها محافظة الزرقاء حيث تراوحت نسبة فيها ما بين 15.5% في عام 2014 و18.4% في عام 2013. واحتلت محافظة العقبة المرتبة الثالثة وتراوحت نسبة ما سجل فيها من حالات زواج للإناث أعمارهن تقل عن 18 سنة ما بين 11.4% في عام 2014 و17.2% في عام 2012.

في حين سجلت محافظتي الطفيلة والكرك النسب الأقل في حالات الزواج المسجلة للإناث اللاتي أعمارهن تقل عن 18 سنة في عام 2015 حيث بلغت النسب (5.3% و6.0%) على التوالي. ومن الملفت للانتباه الانخفاض الحاد التي سجلته محافظة جرش ما بعد عام 2012 حيث انخفضت النسبة من 18.1 في عام 2012 إلى 9.6% في عام 2014 ثم عاودت الارتفاع إلى 11.1% في عام 2015.

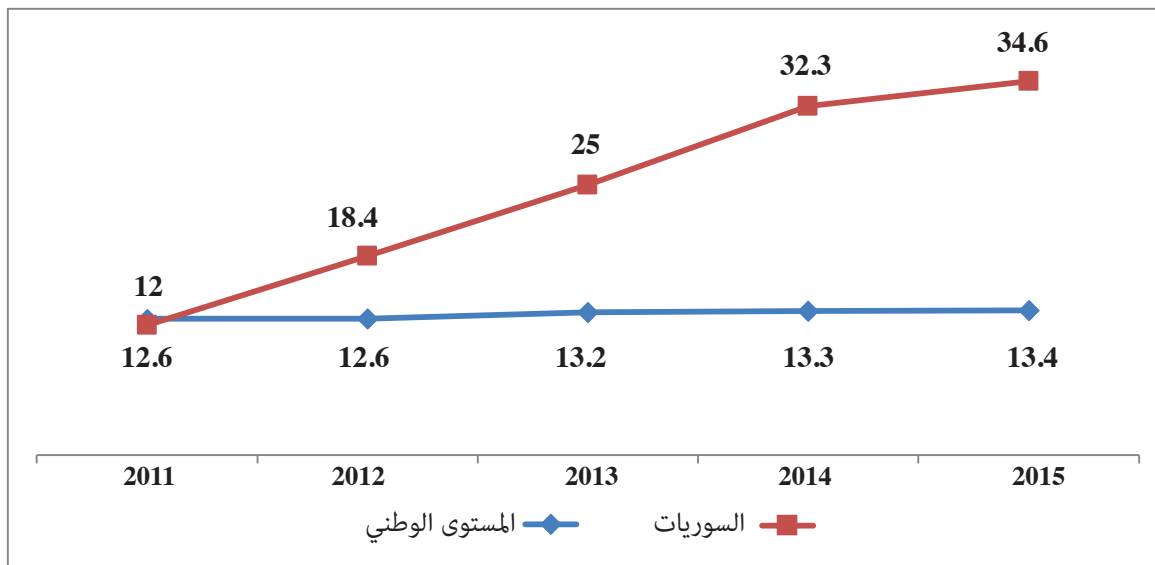
جدول رقم (4): النسبة المئوية لحالات الزواج المسجلة للإناث اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة حسب المحافظة، خلال الفترة 2011-2015

المحافظة	2011	2012	2013	2014	2015
العاصمة	12.6	12.4	12.7	12.6	11.6
البلقاء	11.3	11.0	10.5	12.0	11.4
الزرقاء	16.9	16.4	18.4	15.5	17.4
مأدبا	9.7	10.1	10.1	10.8	11.7
اربد	11.6	11.9	13.0	14.5	13.9
المفرق	12.6	13.3	15.5	19.5	21.4
جرش	16.1	18.1	12.4	9.6	11.1
عجلون	10.4	8.5	8.5	11.6	12.4
الكرك	7.0	5.3	7.1	6.1	6.0
الطفيلة	6.9	6.8	7.5	6.6	5.3
معان	7.5	9.7	11.0	10.7	9.4
العقبة	13.1	17.2	13.6	11.4	14.3
المملكة	12.6	12.6	13.2	13.3	13.4

المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقارير السنوية

ويبين الشكل رقم (1) أن هناك ارتفاع كبير في النسبة المئوية لحالات الزواج المسجلة للإناث السوريات اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة خلال الفترة 2011-2015 مقارنة بالنسب الوطنية التي سجلت. وعند النظر الى الشكل يتبين أن النسبة المئوية للإناث السوريات اللاتي أعمارهن أقل من 18 قد تضاعفت حوالي ثلاثة مرات خلال الفترة 2011-2015، حيث ارتفعت النسبة من 12% من مجموع عدد حالات الزواج المسجلة في عام 2011 إلى 34.6% في عام 2012 وإلى 25% في عام 2013 وإلى 32.3% في عام 2014 واستمر الارتفاع الى عام 2015 فبلغت نسبتهم 34.6%، وهذا يعني أن ثلث الاناث السوريات اللاتي تزوجن في عام 2015 كانت أعمارهن دون الثامنة عشر، في حين بلغت هذه النسبة 13.4% على المستوى الوطني في الاردن.

شكل رقم (1): النسبة المئوية لحالات الزواج المسجلة للإناث اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة وللاناث السوريات اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة، خلال الفترة 2011-2015



المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقارير السنوية

2.2.3 حجم مشكلة المتزوجات دون سن 18 سنة، من واقع بيانات دائرة الإحصاءات العامة

أولاً: حجم مشكلة المتزوجات دون سن 18 سنة على المستوى الوطني (كافة الجنسيات)

كما أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة من التعداد العام للسكان والمساكن 2015 في الجدول رقم (5)، أن النسبة المئوية للإناث اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة والتي تحسب بقسمة الإناث اللاتي تزوجن لأول مرة قبل إتمام سن الثامنة عشرة وأعمارهن الحالية 13 سنة فأكثر على إجمالي الإناث اللاتي تزوجن وأعمارهن الحالية 13 سنة فأكثر قد بلغ 15.1% من إجمالي الإناث اللاتي تزوجن خلال فترة 2010 إلى 2015، وكانت أعلاها في محافظة المفرق حيث بلغت النسبة 24.5% تلاها محافظة الزرقاء بنسبة 18.8% ومن ثم محافظة اربد بنسبة بلغت 17.7%، في حين لم تتعدى المحافظات التسعة الباقية المستوى الوطني حيث تراوحت النسب لباقي المحافظات ما بين 13.3% في محافظة العاصمة و5.6% في محافظة الطفيلة.

وبشكل عام، أظهرت البيانات ارتفاعاً في نسب الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة في الأردن حيث ارتفعت النسبة من 13.7% في عام 2010 إلى 15% في عام 2013 أي بنسبة زيادة بلغت 9% بين عامي 2010 و2013، واستمرت النسبة بالارتفاع خلال عامي 2014 و2015 حيث بلغت النسب (16.2% و18.1%) على التوالي، وبناءً على هذه النتائج فقد بلغت نسبة الزيادة في نسب الإناث اللاتي تزوجن دون 18 سنة في الأردن 24.5% خلال فترة 2010 إلى 2015.

وحسب المحافظات، فقد أظهرت النتائج تفاوتاً في نسب الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة خلال الفترة 2010 - 2015، ففي محافظة المفرق ارتفعت نسبة الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة من 19.4% و19.7% في عامي 2010 و2011 إلى 21.4% في عام 2013 واستمرت النسب بالارتفاع حيث بلغت 29.2% في عام 2014 و31.1% في عام 2015 أي بنسبة زيادة بلغت 38% خلال فترة 2010 و2015، وكذلك الحال في محافظتي الزرقاء واربد. في المقابل ارتفعت نسبة الإناث اللاتي تزوجن دون الثامنة عشرة في محافظة الطفيلة 3.7% في عام 2010 إلى 9.8% في عام 2015. ويستدل من هذه البيانات إن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة الإناث اللاتي قد تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة في الأردن وفي كافة المحافظات دون أي استثناء.

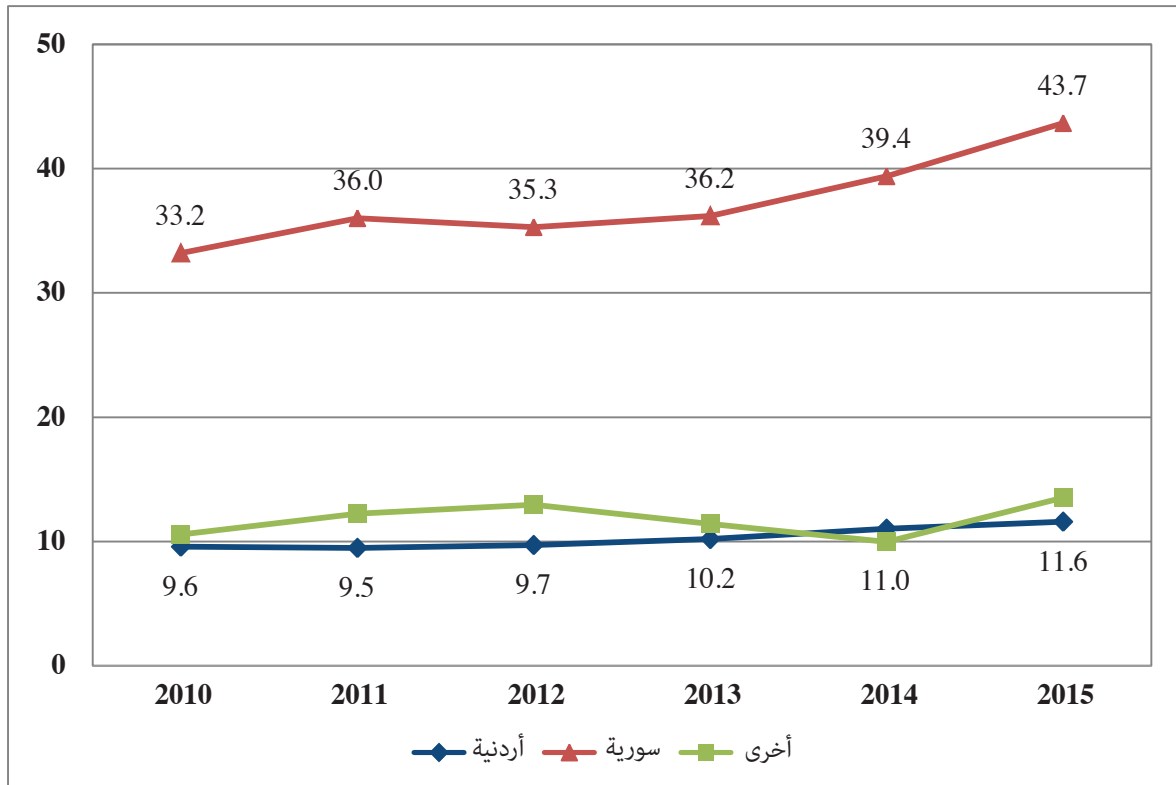
جدول رقم (5): النسبة المئوية للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة، وسنة الزواج 2010-2015

المجموع	سنة الزواج						المحافظة
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
13.3	16.2	13.4	12.9	12.5	13.0	12.6	العاصمة
12.0	14.6	11.9	13.0	10.5	12.4	10.5	البلقاء
18.8	21.0	19.4	17.7	19.1	18.4	17.5	الزرقاء
11.0	12.5	13.2	10.7	11.5	8.8	10.1	مأدبا
17.7	20.8	19.2	17.3	16.6	16.4	16.5	اربد
24.5	31.1	29.2	26.4	21.4	19.7	19.4	المفرق
12.9	14.4	15.9	13.1	13.1	11.6	9.7	جرش
9.9	13.5	10.6	10.3	8.4	8.5	8.6	عجلون
7.8	8.6	8.1	8.2	8.4	8.0	6.1	الكرك
5.6	9.8	6.3	6.4	5.9	2.8	3.7	الطفيلة
8.2	9.7	11.9	9.4	7.7	4.8	6.4	معان
10.4	9.5	10.4	12.1	12.2	9.6	8.2	العقبة
15.1	18.1	16.2	15.0	14.3	14.2	13.7	المملكة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

وعند النظر بشكل عام للنسب المئوية للإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة من إجمالي الإناث اللاتي تزوجن في الأردن حسب الجنسية وكانت سنة الزواج لهن 2010-2015، يتبين من الشكل رقم (2) أن الإناث الأردنيات هن الأقل زواجاً في الأعمار التي تقل عن 18 سنة وتراوحت نسبهن بين 9.5% في عام 2011 و11.6% في عام 2015 وهذا يعني أنه من بين كل تسعة إناث أردنيات تزوجن في عام 2015 هنالك أنثى أردنية واحدة تزوجت دون 18 سنة. فالمقابل كانت الإناث السوريات المقيمات على الأراضي الأردنية هن الأكثر زواجاً في الأعمار التي تقل عن 18 سنة حيث تراوحت نسبهن بين 33.2% في عام 2010 و43.7% في عام 2015 أي من بين كل عشر إناث سوريات تزوجن في 2015 هنالك أربعة إناث تزوجن دون 18 سنة.

شكل رقم (2): النسبة المئوية للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب الجنسية، وسنة الزواج 2010-2015



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ثانياً: حجم مشكلة زواج الأردنيات دون سن 18 سنة

يبين الجدول رقم (6) النسبة المئوية للإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015. وأشارت البيانات إلى أن نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة قد بلغت 10.2% من إجمالي الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن خلال فترة 2010 إلى 2015، وكانت أعلاها في محافظة الزرقاء حيث بلغت النسبة 14.5% تلاها محافظة اربد وبنسبة 10.7% ومن ثم محافظة المفرق وبنسبة بلغت 10.2%، في حين سجلت محافظتي الطفيلة ومعان النسب الأقل للإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حيث لم تتجاوز النسبة 5% من إجمالي الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في تلك المحافظاتتين.

وعند النظر للبيانات يتبين أن هناك ارتفاعاً في نسب الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة، حيث ارتفعت النسبة من 9.6% في عام 2010 إلى 11.6% في عام 2015 أي بنسبة زيادة بلغت 17.4% بين عامي 2010 و2015.

وحسب المحافظات، فقد أظهرت النتائج تفاوتاً في نسب الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة خلال الفترة 2010-2015، ففي محافظة الزرقاء ارتفعت نسبة الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة من 13.6% في عام 2010 إلى 14.7% في عام 2012 ثم انخفضت إلى 14% في عام 2013 ثم عادت للارتفاع في عامي 2014 و2015 حيث بلغت النسب (14.9% و16.2%) على التوالي، وفي محافظة اربد ارتفعت نسبة الإناث اللاتي تزوجن دون الثامنة عشرة 10% في عام 2010 واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 12% في عام 2015 وبنسبة زيادة بلغت 17% خلال فترة 2010-2015.

جدول رقم (6): النسبة المئوية للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015

المجموع	سنة الزواج						المحافظة
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
10.1	11.1	10.6	9.9	9.7	9.6	10.1	العاصمة
9.6	10.8	10.5	9.8	8.8	9.9	8.3	البلقاء
14.5	16.2	14.9	14.0	14.7	13.9	13.6	الزرقاء
7.4	10.7	9.5	6.1	7.2	6.1	6.0	مأدبا
10.7	12.0	12.0	10.9	9.7	9.7	10.0	اربد
10.2	13.5	11.0	9.8	9.0	9.8	9.2	المفرق
9.0	9.9	12.0	9.0	8.5	7.1	7.8	جرش
6.3	9.2	6.8	6.9	4.3	5.4	5.4	عجلون
4.8	6.5	5.2	4.4	4.9	4.1	4.4	الكرك
4.8	7.1	5.2	5.9	5.4	2.6	3.4	الطفيلة
5.6	5.5	7.1	7.7	4.7	3.3	5.1	معان
8.0	7.6	8.6	8.8	9.5	6.9	6.3	العقبة
10.2	11.6	11.0	10.2	9.7	9.5	9.6	المملكة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ثالثاً: حجم مشكلة زواج السوريات دون سن 18 سنة

يبين الجدول رقم (7) النسبة المئوية للإناث السوريات اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015. وتشير البيانات إلى أن أكثر من ثلث الإناث السوريات قد تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أي

بنسبة بلغت 37.2% من إجمالي الإناث السوريات اللاتي تزوجن خلال فترة 2010 إلى 2015. سجلت محافظة عجلون أعلى نسبة للإناث السوريات اللاتي تزوجن دون 18 سنة وبنسبة بلغت 44% تلاها محافظة المفرق وبنسبة بلغت 42.7% ومن ثم محافظتي مادبا واربد حيث بلغت النسب (40.8% و40.1%) على التوالي.

ويلاحظ من البيانات أن هناك نسبة كبيرة من الإناث السوريات في الأردن تزوجن دون 18 سنة، وعند النظر بشكل تفصيلي للبيانات يظهر الارتفاع في نسب الإناث السوريات اللاتي تزوجن دون 18 سنة خلال الأعوام 2010 إلى 2015 حيث ارتفعت من 33.2% في عام 2010 إلى 43.7% في عام 2015 وبزيادة مقدارها 10.5 نقطة مئوية خلال تلك الفترة. كما أظهرت البيانات على مستوى المحافظات ارتفاعات متفاوتة في نسب الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة خلال الفترة 2010-2015.

جدول رقم (7): النسبة المئوية للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة، وسنة الزواج 2010-2015

المجموع	سنة الزواج						المحافظة
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
32.0	39.0	31.9	30.1	29.4	33.9	29.0	العاصمة
36.2	51.7	27.9	37.1	30.3	41.4	27.9	البلقاء
37.4	42.9	41.1	36.0	34.5	34.4	35.5	الزرقاء
40.8	38.8	43.0	45.2	45.0	34.0	37.3	مادبا
40.1	46.4	40.5	37.8	40.3	39.8	37.2	اربد
42.7	49.9	50.1	44.5	38.8	34.7	34.7	المفرق
33.8	29.2	50.9	31.0	37.2	24.0	26.7	جرش
44.0	47.6	45.6	49.5	42.0	42.7	37.7	عجلون
39.3	32.5	36.2	37.1	38.9	55.2	36.1	الكرك
25.8	50.0	47.4	10.5	40.0	9.5	12.9	الطفيلة
36.9	41.7	58.6	28.4	38.4	23.4	23.9	معان
37.2	36.2	36.2	40.7	40.7	30.6	36.7	العقبة
37.2	43.7	39.4	36.2	35.3	36.0	33.2	المملكة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

رابعاً: حجم مشكلة زواج الجنسيات الأخرى دون سن 18 سنة

يبين الجدول رقم (8) النسبة المئوية للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015. وأشارت البيانات إلى أن نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة قد بلغت 11.7% من إجمالي الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن

خلال فترة 2010 إلى 2015، وكانت أعلاها في محافظة جرش حيث بلغت النسبة 21.2% تلاها محافظة الزرقاء وبنسبة 17.5% ومن ثم محافظة المفرق وبنسبة بلغت 14.5%، في حين سجلت محافظة عجلون النسبة الأقل للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حيث بلغت النسبة 6.8% من إجمالي الإناث اللاتي تزوجن في تلك المحافظة.

جدول رقم (8): النسبة المئوية للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب المحافظة وسنة الزواج 2010-2015

المجموع	سنة الزواج						المحافظة
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
9.3	12.6	7.5	9.1	9.8	9.1	8.7	العاصمة
12.8	6.1	11.2	18.3	10.4	6.7	19.2	البلقاء
17.5	17.1	14.6	15.4	21.3	21.3	15.8	الزرقاء
8.0	1.5	3.4	7.0	12.2	10.2	10.8	مأدبا
12.4	9.9	13.6	9.3	13.0	15.5	11.8	اربد
14.5	8.0	9.4	25.2	18.2	9.6	14.0	المفرق
21.2	24.2	19.0	23.6	22.4	23.9	14.6	جرش
6.8	30.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	عجلون
11.9	4.1	18.3	17.2	23.2	8.4	5.3	الكرك
10.0	35.7	0.0	18.2	7.4	0.0	0.0	الطفيلة
11.1	0.0	0.0	17.2	17.6	10.5	0.0	معان
10.8	7.7	7.5	12.7	13.7	15.8	7.1	العقبة
11.7	13.5	10.0	11.4	13.0	12.2	10.6	المملكة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

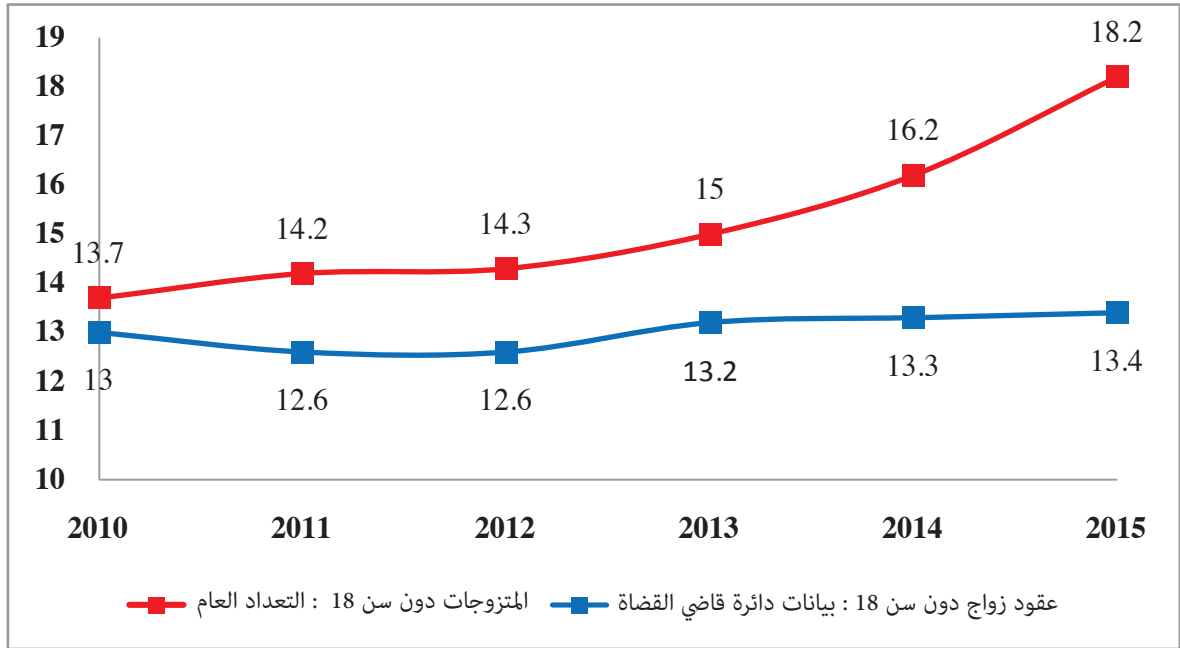
وأظهرت البيانات تذبذباً في نسب الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة، حيث بلغت النسبة 10.6% في عام 2010 ارتفعت إلى 12.2% و13% في عامي 2011 و2012 على التوالي، ثم انخفضت نسبتهن إلى 11.4% و10% في عامي 2013 و2014 على التوالي، ومن ثم عاودت النسبة للارتفاع وبشكل ملحوظ في عام 2015 حيث بلغت النسبة 13.5% وهذا يعني أن نسبة الزيادة بين عامي 2014 و2015 بلغت 26%.

وحسب المحافظات، فقد أظهرت النتائج تفاوتاً في نسب الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة خلال الفترة 2010-2015، ففي محافظة جرش ارتفعت نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة من 14.6% في عام 2010 إلى 23.9% في عام 2011 وإلى 24.2% في عام 2015، وفي محافظة الزرقاء ارتفعت نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن دون الثامنة عشرة من 15.8%

في عام 2010 إلى 21.3% في عامي 2011 و2012 ثم انخفضت النسبة بعد عام 2012 لتصل إلى 14.6% في عام 2014 ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى 17.1% في عام 2015.

وبناءً على ماسبق، فقد أكدت البيانات الصادرة عن دائرة قاضي القضاة ودائرة الإحصاءات العامة أن هنالك مشكلة تتزايد على المستوى الوطني في تزويج الإناث اللاتي تقل أعمارهن عن 18 سنة بشكل عام، وبين الإناث السوريات بشكل خاص. (شكل 3)

شكل رقم (3): النسبة المئوية للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب دائرة قاضي القضاة ودائرة الإحصاءات العامة خلال الفترة 2011-2015



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015
دائرة قاضي القضاة، التقارير السنوية

3.3 التوزيع الجغرافي لزواج القاصرات في الاردن

1.3.3 التوزيع الجغرافي للمتزوجات دون سن 18 سنة (كافة الجنسيات)

يبين الملحق رقم (6) التوزيع النسبي لحالات زواج الإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة من كافة الجنسيات حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015. وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة العاصمة خلال السنوات 2010-2015 كانت في قضائي ماركا والقويسمة وتراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء ماركا من مجموع حالات الزواج المسجلة في محافظة العاصمة ما بين 25.3% في عام 2014 و27.2% في عامي 2010 و2012 كما تراوحت النسب في قضاء القويسمة بين 19.7% في عام 2011 و23.9% في عام 2013.

وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء عين الباشا النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة البلقاء وتراوح ما بين 49.2% في عام 2012 و55.6% في عام 2015 في حين احتل قضاء الشونة الجنوبية المرتبة الثانية في تسجيل حالات الزواج وتراوح نسبة ما سجل فيه ما بين 12.1% في عام 2011 و17.3% في عام 2010. وكان قضاء الزرقاء والرصيفة الأكبر تسجيلا لحالات الزواج في محافظة الزرقاء وتراوح نسبة ما سجل في قضاء الزرقاء ما بين 35.7% في عام 2013 و41.5% في عام 2014. في حين تراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء الرصيفة ما بين 33.9% في عام 2014 و39.2% في عام 2013. وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء مادبا الغالبية الساحقة من حالات الزواج المسجلة في محافظة مادبا حيث تراوحت نسبتها ما بين 80.2% في عام 2013 و83.1% في عام 2012.

وشهد قضاء اربد والرمثا تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة اربد، وتراوح نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء اربد ما بين 39% في عام 2012 و43.1% في عام 2011. وفي المقابل، تراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء الرمثا ما بين 23.8% في عام 2015 و27.7% في عام 2010. واحتل قضاء البادية الشمالية الغربية المرتبة الأولى في تسجيل حالات الزواج، حيث تراوحت نسبة ما سجل فيه ما بين 48.1% من مجموع حالات الزواج المسجلة في محافظة المفرق في عام 2012 و56% في عام 2014. وشهد قضاء جرش تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة جرش وتراوح نسبة الحالات المسجلة ما بين 82.8% في عام 2014 و90.6% في عام 2011.

وشهد قضاء عجلون وصخرة تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج في محافظة عجلون وتراوح نسبة الحالات المسجلة في قضاء عجلون ما بين 29.5% في عام 2012 و48.1% في عام 2013، في حين تراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء صخرة ما بين 22.9% في عام 2013 و37.7% في عام 2010. وشهدت أفضية الكرك والمزار الجنوبي والطفيلة وبصيرا ومعان والبتراء والعقبة والقويرة تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج في المحافظات الاربعة الجنوبية.

2.3.3 التوزيع الجغرافي للاردنيات المتزوجات دون 18 سنة

يبين الملحق رقم (7) التوزيع النسبي لحالات زواج الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015. وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة العاصمة خلال السنوات 2010-2015 كان أعلاها قضاء القويسمة ونسبة بلغت 28.6% من إجمالي حالات الزواج للإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة في محافظة العاصمة، وتراوح نسب الزواج في قضاء القويسمة بين 26.9% في عام 2010 و31.9% في عام 2013، ومن ثم قضاء ماركا ونسبة بلغت 27.9% وتراوح نسب الزواج في هذا القضاء ما بين 26.9% في عام 2013 و28.8% في عام 2010، فقضاء عمان ونسبة 20.1%.

وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء عين الباشا النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة البلقاء وتراوح ما بين 51.1% في عام 2012 و56.2% في عام 2013 في حين احتل قضاء دير علا المرتبة الثانية في تسجيل حالات الزواج وتراوح نسبة ما سجل فيه ما بين 9.2% في عام 2010 و20% في عام 2013.

وفي محافظة الزرقاء، كان قضاء الزرقاء والرصيفة الأكبر تسجيلا لحالات الزواج في محافظة الزرقاء وتراوح نسبة ما

سجل في قضاء الزرقاء ما بين 40% في عام 2013 و45.2% في عام 2010. في حين تراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء الرصيفة ما بين 37.6% في عامي 2010 و2014 و43.4% في عام 2013.

وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء مادبا الغالبية الساحقة من حالات الزواج المسجلة في محافظة مادبا حيث تراوحت نسبتها ما بين 70.8% في عام 2014 و80.7% في عام 2015.

وشهد قضاء اربد والرمثا تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة اربد. وتراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء اربد ما بين 31.2% في عام 2012 و33.9% في عام 2011. وفي المقابل، تراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء الرمثا ما بين 26.6% في عام 2015 و32.8% في عام 2011.

واحتل قضاء بلعما المرتبة الأولى في تسجيل حالات الزواج، حيث تراوحت نسبة ما سجل فيه ما بين 15.3% من مجموع حالات الزواج المسجلة في محافظة المفرق في عام 2014 و23.2% في عام 2011. وشهد قضاء جرش تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة جرش وتراوحت نسبة الحالات المسجلة ما بين 70.9% في عام 2014 و80.5% في عام 2011.

وشهد قضاء عجلون وكفرنجة تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج في محافظة عجلون وتراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء عجلون ما بين 31.9% في عام 2012 و55% في عام 2011، في حين تراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء كفرنجة ما بين 22.8% في عام 2013 و40% في عام 2010. وشهدت أقضية الكرك والمزار الجنوبي والطفيلة وبصيرا ومعان والبتراء والعقبة تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج في المحافظات الأربع الواقعة في إقليم الجنوب.

3.3.3 التوزيع الجغرافي للسوريات المتزوجات دون 18 سنة

ويبين الملحق رقم (8) التوزيع النسبي لحالات زواج الإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015. وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة العاصمة خلال السنوات 2010-2015 كانت في قضائي عمان وماركا وتراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء عمان ما بين 17.7% في عام 2015 و22.3% في عام 2011. وتراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء ماركا من مجموع حالات الزواج المسجلة في محافظة العاصمة ما بين 23.5% في عام 2011 و25.9% في عام 2014.

وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء عين الباشا النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة البلقاء وتراوحت ما بين 43.9% في عام 2010 و61.2% في عام 2011 في حين احتل قضاء السلط المرتبة الثانية في تسجيل حالات الزواج وتراوحت نسبة ما سجل فيه ما بين 12.5% في عام 2013 و38.8% في عام 2012. وكان قضاء الزرقاء والأزرق الأكثر تسجيلاً لحالات الزواج في محافظة الزرقاء وتراوحت نسبة ما سجل في قضاء الزرقاء ما بين 32.4% في عام 2013 و43.8% في عام 2011. في حين تراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء الأزرق ما بين 17.3% في عام 2014 و28.9% في عام 2013. وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء مادبا الغالبية الساحقة من حالات الزواج المسجلة في محافظة مادبا حيث تراوحت نسبتها ما بين 83.3% في عام 2011 و96.6% في عام 2014.

وشهد قضاء اربد والرمثا تسجيل العدد الأكبر من حالات زواج السوريات المسجلة في محافظة اربد. وتراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء اربد ما بين 44.2% في عام 2010 و48.7% في عام 2011. وفي المقابل، تراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء الرمثا ما بين 19.6% في عام 2012 و26.5% في عام 2010.

واحتل قضاء البادية الشمالية الغربية المرتبة الأولى في تسجيل حالات الزواج للسوريات، حيث تراوحت نسبة ما سجل فيه ما بين 62.7% من مجموع حالات الزواج المسجلة في محافظة المفرق في عام 2012 و69.4% في عام 2015. وشهد قضاء جرش تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة جرش وتراوحت نسبة الحالات المسجلة ما بين 92.9% في عام 2015 و100% في عام 2012. وشهد قضاء عجلون وصخرة تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج في محافظة عجلون وتراوحت نسبة الحالات المسجلة قضاء عجلون ما بين 11.4% في عام 2011 و40.4% في عام 2014، في حين تراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء صخرة ما بين 40.4% في عام 2014 و56.5% في عام 2010. وشهدت أفضية الكرك والمزار الجنوبي والطفيلة وبصيرا ومعان والبتراء والعقبة ووادي عربة تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج في المحافظات الأربع الجنوبية.

4.3 الحالة التعليمية

ويبين الجدول رقم (9) التوزيع للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب سنة 2010-2015 الزواج والحالة التعليمية. وتشير النتائج إلى أن 66.7% من الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة كن من حملة المؤهلات التعليمية الابتدائي والإعدادي والأساسي في حين بلغت نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي 18.9%. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك 5.4% من الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن وأعمارهن أقل من 18 سنة لا يعرفن القراءة والكتابة أي أميات 8.2% منهن ملمات. انظر شكل رقم (4)

جدول رقم (9): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة، حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية

أقل من 18 سنة								سنة الزواج
الحالة التعليمية								
المجموع	بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي	تلمذة مهنية	ابتدائي، إعدادي، أساسي	ملم	أمي	
4,229	0.8	0.4	18.8	0.1	65.0	8.7	6.1	2010
3,767	0.5	0.6	18.1	0.1	67.2	7.9	5.6	2011
4,033	0.2	0.5	19.9	0.2	66.3	7.6	5.2	2012
4,357	0.0	0.3	20.2	0.1	65.8	8.2	5.4	2013
4,558	0.0	0.3	18.8	0.4	67.3	8.5	4.7	2014
3,483	0.0	0.0	16.9	0.3	69.3	8.2	5.3	2015
24,427	0.2	0.4	18.9	0.2	66.7	8.2	5.4	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

كما شكلت الإناث من حملة المؤهلات الابتدائي والإعدادي والأساسي النسبة الأكبر من بين الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة في كافة السنوات خلال الفترة 2010-2015 وتراوحت نسبتهن ما بين 65% في عام 2010 و69.3% في عام 2015. وشكلت الإناث من حملة الدبلوم المتوسط والباكالوريوس فأعلى نسبة ضئيلة بلغت 0.6% فقط.

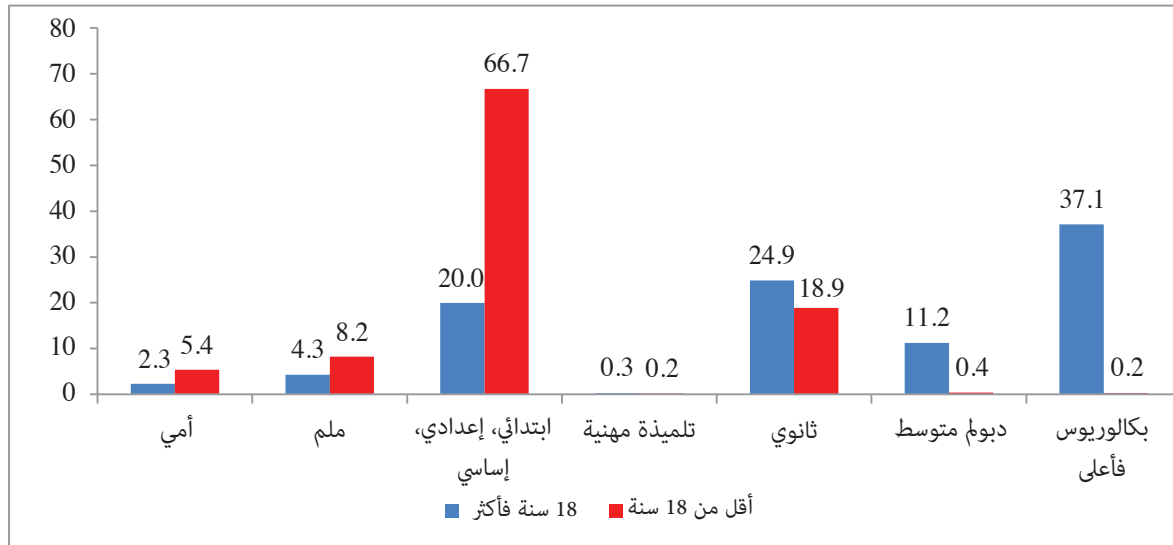
ويبين الجدول رقم (10) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 سنة فأكثر حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية. فتشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر من الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في عمر 18 سنة فأكثر هن من حملة الشهادة الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ونسبة بلغت 37.1% في حين بلغت نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي 24.9% وحملة المؤهلات الابتدائي والإعدادي والأساسي 20%. وفي المقابل، فقد بلغت نسبة الأميات 2.3% والملمات 4.3%. وشكلت الإناث من حملة المؤهلات البكالوريوس فأعلى النسبة الأكبر من بين الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في عمر 18 سنة فأكثر في كافة السنوات خلال الفترة 2010-2015 وتراوحت نسبتهن ما بين 36% في عام 2015 و38.2% في عام 2012. وشكلت الإناث من حملة مؤهل التلمذة المهنية نسبة ضئيلة بلغت 0.3% فقط. انظر شكل رقم (4).

جدول رقم (10): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 سنة فأكثر حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية

المجموع	18 سنة فأكثر							سنة الزواج
	الحالة التعليمية							
	بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي	تلمذة مهنية	ابتدائي، إعدادي، أساسي	ملم	أمي	
40,060	36.4	11.7	24.7	0.3	19.8	4.5	2.6	2010
36,271	37.1	11.7	24.1	0.3	20.0	4.5	2.3	2011
37,375	38.2	11.3	24.0	0.3	19.4	4.3	2.4	2012
37,759	37.8	11.3	24.3	0.3	20.0	4.1	2.2	2013
35,870	36.7	10.8	26.1	0.3	20.1	4.1	2.0	2014
26,434	36.0	10.2	26.4	0.3	20.7	4.1	2.3	2015
213,769	37.1	11.2	24.9	0.3	20.0	4.3	2.3	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

شكل رقم (4): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب العمر وقت الزواج والحالة التعليمية



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن النسبة الأكبر من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة من حملة الشهادة الابتدائية والإعدادية والأساسية وبنسبة بلغت 69.3%، في حين بلغت نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي 5.3% وحملة مؤهل الدبلوم المتوسط والبكالوريوس فأعلى 0.1% و 0.2% على التوالي، ونسبة الأميات 9.8% والملمات 15.2%. وشكلت الإناث من حملة المؤهلات الابتدائي والإعدادي والأساسي النسبة الأكبر من بين الإناث السوريات اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة في كافة السنوات خلال الفترة 2010-2015 وتراوحت نسبتهن ما بين 66.5% في عام 2011 و72.6% في عام 2015. وشكلت الإناث من حملة مؤهل التلمذة المهنية نسبة ضئيلة بلغت 0.1% فقط. (انظر جدول رقم 11)

جدول رقم (11): التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية

المجموع	أقل من 18 سنة							سنة الزواج
	الحالة التعليمية							
	بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي	تلميذة مهنية	ابتدائي، إعدادي، أساسي	ملم	أمي	
3,597	0.6	0.3	7.1	0.0	67.1	14.6	10.3	2010
3,376	0.4	0.3	6.9	0.2	66.5	15.2	10.5	2011
3,499	0.4	0.1	6.3	0.1	68.6	13.7	10.8	2012
4,112	0.0	0.1	4.7	0.1	69.5	15.7	9.9	2013
4,551	0.0	0.0	4.1	0.0	70.7	16.6	8.6	2014
4,032	0.0	0.0	3.2	0.3	72.6	14.8	9.1	2015
23,167	0.2	0.1	5.3	0.1	69.3	15.2	9.8	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

أما الإناث السوريات اللاتي تزوجن في عمر 18 سنة فأكثر لم يبلغن مستوى تعليمي كالأردنيات اللاتي تزوجن في نفس العمر، فلم تتجاوز نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي 19.6% وحملة مؤهلات الدبلوم المتوسط والباكوريوس فأعلى 4.7% و8% على التوالي. كما أشارت النتائج إلى أن النسبة الأكبر من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في عمر 18 سنة فأكثر كن من حملة المؤهلات الابتدائي والإعدادي والأساسي ونسبة بلغت 45.1%. كما بلغت نسبة الأميات 10% والملمات 12.2%. وشكلت الإناث من حملة المؤهلات الابتدائي والإعدادي والأساسي النسبة الأكبر من بين الإناث السوريات اللاتي تزوجن في عمر 18 سنة فأكثر في كافة السنوات خلال الفترة 2010-2015 وتراوحت نسبتهن ما بين 43.7% في عام 2010 و50% في عام 2015. وشكلت الإناث من حملة مؤهل التلمذة المهنية نسبة ضئيلة بلغت 0.3% فقط. (انظر جدول 12)

جدول رقم (12): التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعماهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 سنة فأكثر حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية

المجموع	18 سنة فأكثر							سنة الزواج
	الحالة التعليمية							
	بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي	تلمذة مهنية	ابتدائي، إعدادي، أساسي	ملم	أمي	
7,288	7.8	5.8	17.9	0.4	43.7	13.1	11.3	2010
5,951	8.7	4.7	17.7	0.3	43.9	12.9	11.8	2011
6,413	9.4	6.4	19.4	0.4	42.3	11.1	11.0	2012
7,198	8.3	4.4	20.0	0.3	45.0	12.6	9.4	2013
6,950	8.4	4.0	21.1	0.3	46.6	11.3	8.3	2014
5,097	5.0	2.3	22.1	0.3	50.0	12.2	8.0	2015
38,897	8.0	4.7	19.6	0.3	45.1	12.2	10.0	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ويبين الجدول رقم (13) التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى (غير الجنسية الأردنية والسورية) اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب سنة الزواج (2010-2015) والحالة التعليمية. فتشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر من الإناث حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة من حملة المؤهلات الابتدائي والإعدادي والأساسي ونسبة بلغت 61.4% كما بلغت نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي 14.2% وحملة مؤهلات الدبلوم المتوسط والباكوريوس فأعلى 1.3% و0.3% على التوالي.

وفي المقابل، فقد بلغت نسبة الأميات 9.3% والملمات 12.9%. وأظهرت البيانات أن الإناث من حملة المؤهلات الابتدائية والإعدادية والأساسية شكلن النسبة الأكبر من بين الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة في كافة السنوات خلال الفترة 2010-2015 وتراوحت نسبتهن ما بين 57% في عام 2012 و69% في عام 2015. وشكلت الإناث من حملة مؤهل التلمذة المهنية نسبة ضئيلة بلغت 0.6% فقط.

جدول رقم (13): التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة وقت الزواج حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية

المجموع	أقل من 18 سنة							سنة الزواج
	الحالة التعليمية							
	بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي	تلمذة مهنية	ابتدائي، إعدادي، أساسي	ملم	أمي	
989	0.8	0.7	15.1	1.1	60.0	10.9	11.4	2010
935	0.5	3.3	12.6	0.7	61.0	12.8	9.0	2011
1,118	0.5	1.5	13.2	1.3	57.0	14.3	12.1	2012
952	0.0	2.0	12.7	0.0	64.3	11.4	9.6	2013
782	0.0	0.0	18.3	0.0	58.7	16.5	6.5	2014
772	0.0	0.0	14.2	0.0	69.0	11.4	5.3	2015
5,548	0.3	1.3	14.2	0.6	61.4	12.9	9.3	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ويبين الجدول رقم (14) التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى (غير الجنسيتين الأردنية والسورية) اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 سنة فأكثر حسب سنة الزواج (2010-2015) والحالة التعليمية. فأظهرت النتائج إلى أن 28.5% منهن من حملة المؤهل الجامعي (البكالوريوس فأعلى)، في حين بلغت نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي 22.9% وحملة مؤهلات الابتدائي والإعدادي والأساسي 23%.

جدول رقم (14): التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 سنة فأكثر حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة التعليمية

المجموع	18 سنة فأكثر							سنة الزواج
	الحالة التعليمية							
	بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي	تلمذة مهنية	ابتدائي، إعدادي، أساسي	ملم	أمي	
8,227	22.6	8.9	23.2	0.5	22.9	10.5	11.3	2010
6,593	30.5	8.7	20.3	1.3	23.7	8.6	7.0	2011
7,448	26.9	10.3	23.1	0.4	24.3	8.4	6.6	2012
7,217	31.3	11.9	22.5	0.3	20.0	8.5	5.3	2013
6,874	31.5	9.7	23.9	0.5	23.3	5.6	5.5	2014
4,888	29.7	8.9	24.3	0.3	24.2	6.4	6.3	2015
41,247	28.5	9.8	22.9	0.5	23.0	8.2	7.1	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

وفي المقابل، فقد بلغت نسبة الأميات 7.1% والملمتات 8.2%. وشكلت الإناث من حملة المؤهلات البكالوريوس فأعلى النسبة الأكبر من بين الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في عمر 18 سنة فأكثر في كافة السنوات ما عدا عام 2010 وتراوحت نسبتهن ما بين 22.6% في عام 2010 و31.5% في عام 2014. وشكلت الإناث من حملة مؤهل التلمذة المهنية نسبة ضئيلة بلغت 0.5% فقط.

5.3 العلاقة بالنشاط الاقتصادي

يبين الجدول رقم (15) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي. وتشير البيانات إلى أن مجموع الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة للفترة 2010-2015 بلغ 25,138 أنثى شكلت الإناث اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية العظمى منهن أو ما نسبته 95.2% في حين شكلت اللاتي يعملن 1.8% واللاتي لا يعملن ويبحثن 3%.

وشكلت الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية العظمى من بين الإناث اللاتي تزوجن في كافة السنوات وتراوحت نسبتهن ما بين 94.2% للاتي تزوجن في عام 2010 و96.3% للاتي تزوجن في عام 2015. كما تباينت نسب الإناث اللاتي يعملن حسب سنة الزواج الأول وتراوحت ما بين 1.5% للاتي تزوجن في عامي 2012 و2015 و2.4% للاتي تزوجن في عام 2010.

وشكلت الإناث اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل النسبة الأكبر من بين الإناث اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر (67%) في حين شكلت اللاتي يعملن ما نسبته 17.5% واللاتي لا يعملن ويبحثن ما نسبته 15.5%.

جدول رقم (15): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب العمر عند الزواج وسنة الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي

العمر عند الزواج الاول								سنة الزواج
18 سنة فأكثر				أقل من 18 سنة				
المجموع	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	لا تعمل وتبحث عن عمل	لديها عمل	المجموع	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	لا تعمل وتبحث عن عمل	لديها عمل	
40,506	66.2	13.7	20.1	4,289	94.2	3.4	2.4	2010
36,826	66.2	15.2	18.5	3,851	94.5	3.3	2.2	2011
38,297	66.3	15.9	17.8	4,113	94.8	3.7	1.5	2012
39,145	66.4	16.5	17.0	4,437	95.5	2.8	1.7	2013
37,912	68.1	16.1	15.8	4,696	95.8	2.6	1.6	2014
28,611	69.4	15.8	14.8	3,752	96.3	2.2	1.5	2015
221,297	67.0	15.5	17.5	25,138	95.2	3.0	1.8	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

كما شكلت الإناث اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل النسب الأعلى من بين الإناث اللاتي تزوجن في كافة السنوات وتراوحت نسبتهن ما بين 66.2% للاتي تزوجن في عامي 2010 و2011 و69.4% للاتي تزوجن في عام 2015.

ويبين الجدول رقم (16) التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة

الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي. وتشير البيانات إلى أن مجموع الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة قد بلغ 23,327 أنثى شكلت الإناث اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية العظمى منهن أو ما نسبته 94.6% في حين شكلت اللاتي يعملن 1.3% والاتي لا يعملن ويبحثن عن 4.1%.

وشكلت الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية الساحقة من بين الإناث اللاتي تزوجن في كافة السنوات وتراوحت نسبتهن ما بين 94.1% للاتي تزوجن في عام 2014 و95.3% للاتي تزوجن في عام 2015.

وشكلت الإناث اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية العظمى من بين الإناث اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر، حيث بلغ عددهن 36248 أنثى أو ما نسبته 92.1% في حين شكلت الإناث اللاتي يعملن 2.5% والإناث اللاتي لا يعملن ويبحثن عن عمل 5.4%.

كما شكلت الإناث اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية الساحقة من بين الإناث اللاتي تزوجن في كافة السنوات وتراوحت نسبتهن ما بين 91% للاتي تزوجن في عام 2015 و93% للاتي تزوجن في عام 2014.

جدول رقم (16): التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب العمر عند الزواج وسنة 2010-2015 الزواج والعلاقة بالنشاط الاقتصادي

العمر عند الزواج الاول								سنة الزواج
18 سنة فأكثر				أقل من 18 سنة				
المجموع	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	لا تعمل وتبحث عن عمل	لديها عمل	المجموع	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	لا تعمل وتبحث عن عمل	لديها عمل	
7,323	91.9	5.4	2.8	3,626	94.4	4.2	1.4	2010
5,977	91.3	5.6	3.1	3,384	94.6	3.9	1.6	2011
6,471	92.4	5.3	2.4	3,523	94.7	4.3	1.0	2012
7,271	92.8	5.2	2.0	4,127	94.6	4.1	1.3	2013
7,063	93.0	4.8	2.2	4,585	94.1	4.4	1.5	2014
5,243	91.0	6.2	2.7	4,082	95.3	3.7	1.1	2015
39,348	92.1	5.4	2.5	23,327	94.6	4.1	1.3	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ويبين الجدول رقم (17) التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى (غير الجنسيين الأردنية والسورية) اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي. وتشير البيانات إلى أن مجموع الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة قد بلغ 5,650 أنثى شكلت الإناث اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية الساحقة منهن أو ما نسبته 89.1% في حين شكلت الإناث اللاتي يعملن 9.4% واللاتي لا يعملن 1.5%. وشكلت الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل الغالبية الكبرى من بين الإناث اللاتي تزوجن في كافة السنوات وتراوحت نسبتهن ما بين 72.3% للاتي تزوجن في عام 2010 و82.4% للاتي تزوجن في عام 2015.

وشكلت الإناث اللاتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل العدد الأكبر من بين الإناث اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر، حيث بلغ عددهن 33,139 أنثى أو ما نسبته 77.5% في حين بلغت نسبة الإناث اللاتي يعملن 17.3% واللاتي لا يعملن ويبحثن عن عمل 5.1%.

جدول رقم (17): التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب العمر عند الزواج وسنة الزواج 2010-2015 والعلاقة بالنشاط الاقتصادي

العمر عند الزواج								سنة الزواج
18 سنة فأكثر				أقل من 18 سنة				
المجموع	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	لا تعمل وتبحث عن عمل	لديها عمل	المجموع	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	لا تعمل وتبحث عن عمل	لديها عمل	
8,436	72.3	3.7	24.1	996	79.8	1.3	18.9	2010
6,789	76.4	4.4	19.2	946	88.4	1.2	10.5	2011
7,638	77.9	5.8	16.3	1,137	88.7	0.6	10.7	2012
7,492	78.2	4.9	16.9	964	89.2	2.6	8.2	2013
7,184	80.2	6.7	13.1	795	96.6	1.6	1.8	2014
5,197	82.4	5.7	11.9	812	94.5	2.0	3.6	2015
42,736	77.5	5.1	17.3	5,650	89.1	1.5	9.4	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

6.3 حالة التأمين الصحي

ويبين الجدول رقم (18) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج 2010-2015 والعمر وقت الزواج الأول وحالة التأمين الصحي. فتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أو ما نسبته 54.9% كن من غير المؤمنات صحياً. وتراوحت نسبة الإناث الأردنيات غير المؤمنات صحياً حسب سنة الزواج الأول من 54% في عام 2013 و56.5% في عام 2010.

وعلى العكس من الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة فإن النسبة الكبيرة من الإناث الأردنيات

اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر أو 63.6% كن المؤمنات صحياً. وتراوحت نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر المؤمنات صحياً حسب سنة الزواج الأول من 60.2% في عام 2015 و65.2% في عامي 2010 و2011.

جدول رقم (18): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج 2010-2015 والعمر وقت الزواج وحالة التأمين الصحي

العمر عند الزواج الأول				سنة الزواج
18 سنة فأكثر		أقل من 18 سنة		
مؤمنة	غير مؤمنة	مؤمنة	غير مؤمنة	
65.2	34.8	43.5	56.5	2010
65.2	34.8	45.3	54.7	2011
64.4	35.6	45.1	54.9	2012
63.7	36.3	46.0	54.0	2013
62.1	37.9	45.4	54.6	2014
60.2	39.8	45.4	54.6	2015
63.6	36.4	45.1	54.9	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ويبين الجدول رقم (19) التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج 2010-2015 والعمر وقت الزواج الأول وحالة التأمين الصحي. فأظهرت البيانات إلى غالبية الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أو ما نسبته 69.4% كن من غير المؤمنات صحياً. وتراوحت نسبة الإناث السوريات غير المؤمنات صحياً حسب سنة الزواج الأول من 65.8% في عام 2013 و72.1% في عام 2011. وأشارت البيانات إلى أن النسبة الكبيرة من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر أو 71.9% كن من غير المؤمنات صحياً. وتراوحت نسبة الإناث السوريات اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر غير المؤمنات صحياً حسب سنة الزواج الأول من 70.6% في عام 2014 و72.7% في عام 2015.

جدول رقم (19): التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج (2010-2015) والعمر وقت الزواج وحالة التأمين الصحي

العمر عند الزواج الأول				سنة الزواج
18 سنة فأكثر		أقل من 18 سنة		
مؤمنة	غير مؤمنة	مؤمنة	غير مؤمنة	
27.8	72.2	29.0	71.0	2010
28.7	71.3	27.9	72.1	2011
26.7	73.3	29.8	70.2	2012
28.5	71.5	34.2	65.8	2013
29.4	70.6	32.0	68.0	2014
27.3	72.7	29.9	70.1	2015
28.1	71.9	30.6	69.4	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ويبين الجدول رقم (20) التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى (غير الجنسيتين الأردنية والسورية) اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج 2010-2015 والعمر وقت الزواج الأول وحالة التأمين الصحي. وتشير البيانات إلى ثلاثة أرباع الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أو ما نسبته 75.2% كن من غير المؤمنات صحياً. وتراوحت نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى غير المؤمنات صحياً حسب سنة الزواج الأول من 69.9% في عام 2011 و81.3% في عام 2010. وأشارت البيانات إلى أن النسبة الكبيرة من الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر أو 70.3% كن من غير المؤمنات صحياً. وتراوحت نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر غير المؤمنات صحياً حسب سنة الزواج الأول من 68.6% في عام 2015 و72.3% في عام 2010.

جدول رقم (20): التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب سنة الزواج (2010-2015) والعمر وقت الزواج وحالة التأمين الصحي

العمر عند الزواج الأول				سنة الزواج
18 سنة فأكثر		أقل من 18 سنة		
مؤمنة	غير مؤمنة	مؤمنة	غير مؤمنة	
27.7	72.3	18.7	81.3	2010
30.3	69.7	30.1	69.9	2011
29.1	70.9	25.8	74.2	2012
30.8	69.2	25.1	74.9	2013
29.5	70.5	27.4	72.6	2014
31.4	68.6	21.8	78.2	2015
29.7	70.3	24.8	75.2	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

7.3 الحالة الزوجية الحالية للإناث

ويبين الجدول رقم (21) التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة الزوجية الحالية والجنسية. فتشير البيانات إلى أن الغالبية الساحقة من الإناث الأردنيات والسوريات ومن حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن لأول مرة في عمر دون 18 سنة كن من المتزوجات حيث شكلن (95.9%، 97.4%، 94%) على التوالي.

وعند النظر إلى نسب المطلقات من الإناث اللاتي تزوجن دون 18 سنة يتبين أن 5.3% من الإناث حملة الجنسيات الأخرى هن مطلقات حالياً و3.7% من الأردنيات و1.8% من السوريات، في حين لم تتجاوز نسب الإناث الأرامل والمنفصلات معاً الواحد الصحيح.

وشكلت المتزوجات الأردنيات اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة وقت الزواج الأول الغالبية الساحقة من بين الإناث

الأردنيات اللاتي تزوجن لأول مرة في عمر أقل من 18 سنة وفي كافة السنوات خلال الفترة الزمنية 2010-2015، وتراوحت نسبتهن ما بين 94.7% في عام 2012 و98% في عام 2015. وكذلك الحال للإناث السوريات وللإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن لأول مرة في عمر أقل من 18 سنة.

جدول رقم (21): التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعماهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب سنة الزواج 2010-2015 والحالة الزوجية الحالية والجنسية

الجنسية	الحالة الزوجية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
أردنية	متزوجة	95.2	95.0	94.7	95.9	96.6	98.0	95.9
	مطلقة	4.3	4.4	4.9	3.7	3.0	1.7	3.7
	أخرى	0.5	0.6	0.3	0.4	0.4	0.3	0.4
	المجموع	4289	3851	4113	4438	4696	3752	25139
سورية	متزوجة	96.7	96.8	96.6	98.1	97.1	98.8	97.4
	مطلقة	2.1	1.9	2.1	1.5	2.3	0.9	1.8
	أخرى	1.3	1.3	1.2	0.4	0.6	0.3	0.8
	المجموع	3626.0	3384.0	3523.0	4131.0	4585.0	4082.0	23,331
أخرى	متزوجة	94.2	91.1	93.1	93.2	97.2	96.3	94.0
	مطلقة	5.2	8.1	5.0	6.1	2.8	3.7	5.3
	أخرى	0.6	0.7	1.9	0.7	0.0	0.0	0.7
	المجموع	996.0	946.0	1137.0	964.0	795.0	812.0	5650.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

وبشكل عام تشير البيانات أن نسبة الطلاق في الأردن بين الإناث اللاتي تزوجن في عمر 18 سنة فأكثر منخفضة نسبياً حيث بلغت نسبة المطلقات للإناث الأردنيات 2.6% وللإناث السوريات 1.9% وللإناث من حملة الجنسيات الأخرى 2.4%. كما تجدر الإشارة أن نسبة الأرامل والمنفصلات لم تتجاوز الواحد الصحيح. (انظر جدول رقم 22)

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تبين أن الغالبية الساحقة من بين الإناث بكافة الجنسيات في الأردن واللاتي تزوجن لأول مرة في عمر 18 سنة فأكثر وفي كافة السنوات أي خلال الفترة الزمنية 2010-2015 هن من المتزوجات حالياً، وتراوحت نسبتهن للإناث الأردنيات ما بين 96.3% في عام 2010 و98.7% في عام 2015، وللإناث السوريات ما بين 95.5% في عام 2010 و97.8% في عام 2015، وللإناث من حملة الجنسيات الأخرى ما بين 95.9% في عامي 2010 و2011 و98.1% في عام 2014.

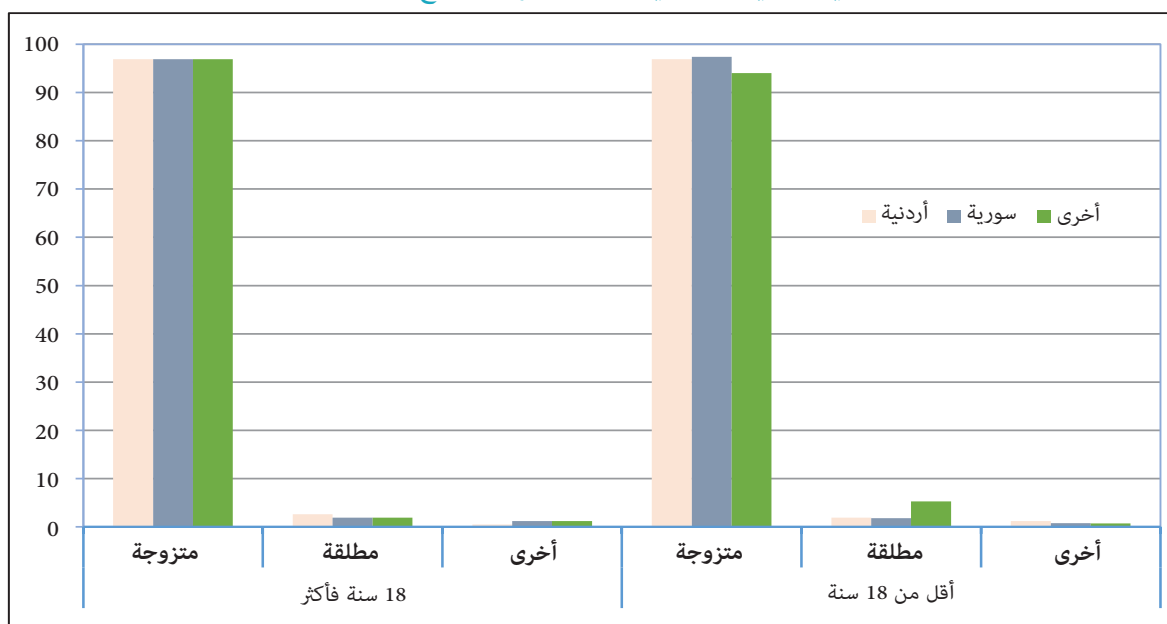
جدول رقم (22): التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر 18 سنة فأكثر حسب سنة الزواج
2010-2015 والحالة الزوجية الحالية والجنسية

الجنسية	الحالة الزوجية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
أردنية	متزوجة	96.3	96.4	96.4	96.9	97.5	98.7	96.9
	مطلقة	3.1	3.1	3.1	2.6	2.1	1.0	2.6
	أخرى	0.6	0.5	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5
	المجموع	40,506	36,826	38,297	39,145	37,912	28,611	221,297
سورية	متزوجة	95.5	95.9	97.0	97.6	97.6	97.8	96.9
	مطلقة	2.5	2.1	1.7	1.4	1.8	1.5	1.9
	أخرى	1.9	2.0	1.4	1.0	0.5	0.7	1.2
	المجموع	7323.0	5977.0	6471.0	7275.0	7063.0	5243.0	39,352
أخرى	متزوجة	95.9	95.9	96.9	97.3	98.1	97.9	96.9
	مطلقة	3.3	3.1	2.5	1.7	1.5	1.8	2.4
	أخرى	0.7	1.0	0.6	0.9	0.5	0.3	0.7
	المجموع	8,436	6,789	7,638	7,492	7,184	5,197	42736

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

وعند المقارنة بين الإناث اللاتي تزوجن في العمر الأقل من 18 سنة واللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر يتبين من الشكل رقم (5) أن الغالبية الساحقة من الإناث اللاتي تزوجن خلال فترة 2010-2015 هن من المتزوجات وأن نسبة قليلة لم تتجاوز 6% هن من المطلقات والأرامل والمنفصلات وكانت النسبة الأعلى من بين المطلقات للاتي أعمارهن أقل من 18 سنة للإناث من حملة الجنسيات الأخرى.

شكل رقم (5): التوزيع النسبي للإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر المتزوجات حسب العمر وقت الزواج الأول والحالة الزوجية الحالية والجنسية خلال السنوات الزواج 2010-2015



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

وعند النظر للنسبة المئوية للإناث المطلقات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في عمر أقل من 18 سنة حسب الجنسية وسنة الزواج 2010-2015. وتحسب النسبة المئوية للإناث المطلقات اللاتي تزوجن في عمر أقل من 18 سنة بقسمة الإناث المطلقات اللاتي تزوجن لأول مرة قبل إتمام سن الثامنة عشرة وأعمارهن الحالية 13 سنة فأكثر على إجمالي الإناث المطلقات وأعمارهن الحالية 13 سنة فأكثر. وأشارت البيانات إلى أن نسبة الأردنيات المطلقات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة قد بلغت 13.9% من إجمالي الأردنيات المطلقات اللاتي تزوجن خلال فترة 2010 إلى 2015، وارتفعت هذه النسبة بين المطلقات من حملة الجنسيات الأخرى حيث بلغت 22.9%، في حين أظهرت البيانات ارتفاعاً واضحاً بين المطلقات السوريات حيث تبين أن من بين كل خمس مطلقات سوريات هناك اثنتين تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أي بنسبة بلغت 40%. (انظر جدول 23)

وعند النظر للبيانات يتبين أن هناك تفاوتاً بين السنوات، حيث كانت أعلى نسبة للمطلقات الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة للاتي تزوجن في عام 2015 وبنسبة بلغت 18.9% في المقابل كانت أقل نسبة للمطلقات الأردنيات للاتي تزوجن في عام 2010 وبنسبة بلغت 12.8%. أما المطلقات السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة فقد تراوحت نسبتهن ما بين 28.8% للاتي تزوجن في عام 2010 و44.7% للاتي تزوجن في عام 2014. وتراوحت نسبة المطلقات من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة ما بين 15.6% للاتي تزوجن في عام 2010 و31.2% للاتي تزوجن في عام 2013.

جدول رقم (23): النسبة المئوية للإناث المطلقات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب سنة الزواج 2010-2015 والجنسية

سنة الزواج الأول	أقل من 18 سنة		
	أردنية	سورية	جنسيات أخرى
2010	12.8	28.8	15.6
2011	12.9	33.3	26.6
2012	14.5	41.0	22.9
2013	13.7	37.0	31.2
2014	14.8	44.7	17.1
2015	18.9	32.5	24.4
المجموع	13.9	40.0	22.9

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

بينما تشير البيانات الخاصة بالسجلات الإدارية لدائرة قاضي القضاة أن النسبة المئوية لإجمالي حالات الطلاق التراكمية التي تمت في المحاكم الشرعية والخاص بالزوجة دون 18 سنة من إجمالي حالات الطلاق التراكمية لجميع الأعمار أن هناك انخفاضاً في نسب الطلاق خلال فترة 2010-2015 حيث انخفضت النسبة من 6.3% في عام 2010 إلى 4.7% في عام 2015. (انظر جدول رقم 24)

جدول رقم (24): النسبة المئوية لحالات الطلاق التي تمت في المحاكم الشرعية الخاص بالزوجة التي عمرها أقل من 18 سنة، خلال الفترة 2010-2015

سنة الزواج	عدد حالات الطلاق التراكمية لأقل من 18 سنة	إجمالي حالات الطلاق التراكمية	النسبة %
2015	1026	22070	4.65
2014	1158	20911	5.54
2013	1014	18976	5.34
2012	1038	17696	5.87
2011	733	16086	4.56
2010	995	15707	6.33

المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقارير السنوية للأعوام 2010-2015

8.3 العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول

ويبين الجدول رقم (25) التوزيع النسبي للإناث المتزوجات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول والجنسية. حيث تظهر هذه البيانات جميع حالات الزواج للإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة بغض النظر عن سنة الزواج، فقد تبين أن الإناث الأردنيات قد شكلن العدد الأكبر من بين الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة، حيث بلغ عددهن 253,155 أنثى أو ما نسبته 61.1% في حين بلغ عدد الإناث السوريات 113,370 أو ما نسبته 27.4% والإناث من حملة الجنسيات الأخرى 47,833 بما نسبته 11.5%.

وشكلت الإناث اللاتي تزوجن وأعمارهن الحالية تقل عن 18 سنة 4.2% من مجموع الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة، وكانت أعلاها عند الإناث السوريات حيث بلغت النسبة 7.9% من إجمالي الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة، ثم تلاها الإناث من حملة الجنسيات الأخرى وبنسبة بلغت 2.9% فالإناث الأردنيات وبنسبة بلغت 2.8%.

كما لوحظ من البيانات أنه كلما زاد العمر الحالي للإناث الأردنيات كلما زادت نسبة اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حيث أن ربع الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر. في حين أظهرت البيانات تذبذب في نسب الإناث السوريات حيث تبين أن النسبة الأكبر من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أعمارهن الحالية بين 20 سنة و39 سنة وبنسبة بلغت 52.6%. وكذلك الحال للإناث من حملة الجنسيات الأخرى فقد أظهرت البيانات تذبذب في نسبها حسب العمر الحالي حيث كانت أعلاها للاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر ونسبة بلغت 16.9%.

أما الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر فقد تراوحت نسبتهن ما بين 0.2% للاتي تزوجن عند العمر 18 سنة و15.0% للإناث اللاتي تزوجن وأعمارهن الحالية 30-34 سنة. وفي المقابل تراوحت نسبة الإناث السوريات

اللاتي تزوجن في العمر 18 سنة فأكثر ما بين 0.8% للاتي أعمارهن الحالية 18 سنة و18.4% للاتي أعمارهن الحالية 30-34 سنة، أما الإناث من حملة الجنسيات الأخرى فتراوحت النسبة ما بين 0.3% للاتي أعمارهن الحالية 18 سنة و17.4% للاتي أعمارهن الحالية 30-34 سنة.

جدول رقم (25): التوزيع النسبي لكافة الإناث المتزوجات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر ، حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول والجنسية*

العمر وقت الزواج الأول								العمر الحالي
18 سنة فأكثر				أقل من 18 سنة				
المجموع	أخرى	سورية	أردنية	المجموع	أخرى	سورية	أردنية	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.03	0.00	0.08	0.01	13
0.00	0.00	0.00	0.00	0.10	0.02	0.32	0.02	14
0.00	0.00	0.00	0.00	0.63	0.39	1.50	0.28	15
0.00	0.00	0.00	0.00	1.33	0.79	2.60	0.86	16
0.00	0.00	0.00	0.00	2.13	1.71	3.43	1.63	17
0.28	0.25	0.76	0.22	2.29	2.09	3.60	1.75	18
0.66	0.61	1.40	0.55	2.30	2.26	3.51	1.76	19
8.37	8.53	12.80	7.70	10.48	11.30	15.30	8.17	24-20
14.78	17.01	18.28	13.89	10.33	14.26	13.91	7.98	29-25
15.66	17.42	18.36	14.96	9.93	13.78	12.53	8.03	34-30
14.04	15.22	13.68	13.89	10.14	11.80	10.82	9.52	39-35
12.41	11.26	10.86	12.83	8.53	8.08	8.05	8.82	44-40
10.44	8.32	7.93	11.17	7.64	5.72	6.69	8.42	49-45
7.68	6.13	5.35	8.29	7.38	5.21	5.52	8.63	54-50
5.25	4.64	3.89	5.55	7.00	5.69	4.20	8.50	59-55
10.45	10.62	6.69	10.97	19.77	16.89	7.94	25.61	60+
1,559,516	201,812	173,431	1,184,273	414,358	47,833	113,370	253,155	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

ويبين الجدول رقم (26) التوزيع النسبي لكافة الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول. وتشير البيانات إلى أن 38.1% من الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة تزوجن عند العمر 17 سنة تلاهن الإناث اللاتي تزوجن عند العمر 16 بنسبة بلغت 29.4% و21% تزوجن عند العمر 15 سنة. وشكلت الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في العمرين 11 و12 سنة نسبة ضئيلة بلغت 1.9%.

كما يتضح من الجدول أن 52.9% من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 13 سنة تزوجن عند العمر 13 سنة في حين تزوج 47.1% في العمرين 11 و12 سنة. كما تزوج 59.3% من الإناث اللاتي أعمارهن الحالي 14 سنة عند العمر 14 سنة في حين تزوج 40.7% في الأعمار 11 و12 و13 سنة. وتزوجت الغالبية الساحقة من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 15 سنة أو ما نسبته 86.9% عند العمر 15 سنة، في حين تزوج 57.9% و44.3% من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 16 سنة و17 سنة عند هذين العمرين على التوالي.

وتشير البيانات إلى أن نسبة ضئيلة من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تزوجن في أعمار تقل عن 14 سنة وتراوحت هذه النسبة ما بين 0.3% للإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و7% للإناث اللاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر. كما تشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر قد تزوجن عند العمر 17 سنة، وتراوحت نسبة اللاتي تزوجن عند هذا العمر ما بين 27.2% للاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر و47.8% للاتي أعمارهن الحالية 20-24 سنة.

جدول رقم (26): التوزيع النسبي لكافة الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول*

المجموع	العمر وقت الزواج الأول							العمر الحالي
	17	16	15	14	13	12	11	
17	0.0	0.0	0.0	0.0	52.9	29.4	17.6	13
54	0.0	0.0	0.0	59.3	7.4	16.7	16.7	14
711	0.0	0.0	86.9	10.4	1.5	0.4	0.7	15
2,183	0.0	57.9	36.6	4.0	0.3	0.5	0.8	16
4,131	44.3	35.9	17.5	1.4	0.3	0.2	0.4	17
4,431	52.7	30.5	14.5	1.5	0.2	0.2	0.5	18
4,457	50.6	30.7	15.7	1.7	0.3	0.3	0.7	19
20,692	47.8	30.5	16.8	2.9	0.3	0.6	1.1	24-20
20,203	46.7	30.2	16.0	3.0	0.5	1.1	2.5	29-25
20,335	43.0	30.2	18.3	4.1	1.0	1.3	2.2	34-30
24,108	43.9	30.4	18.4	4.4	0.8	1.0	1.2	39-35
22,340	45.0	29.6	18.1	4.9	0.9	0.7	0.7	44-40
21,320	41.3	30.8	19.4	6.3	1.2	0.6	0.5	49-45
21,838	36.2	30.5	21.3	9.1	1.9	0.6	0.3	54-50
21,508	32.1	29.0	23.2	11.7	2.8	0.9	0.2	59-55
64,827	27.2	26.2	26.2	13.4	4.9	1.6	0.5	60+
253,155	38.1	29.4	21.0	7.6	2.1	1.0	0.9	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

ويبين الجدول رقم (27) التوزيع النسبي لكافة الإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول. وتشير البيانات إلى أن 35.6% من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة تزوجن عند العمر 15 سنة تلاهن الإناث اللاتي تزوجن عند العمر 16 بنسبة بلغت 30% و1.3% تزوجن عند العمرين 11 و12 سنة. وشكلت الإناث السوريات اللاتي تزوجن في العمر 17 سنة ما نسبته 13.8%.

كما يتضح من الجدول أن 88.5% من الإناث السوريات اللاتي أعمارهن الحالية 13 سنة تزوجن عند العمر 13 سنة في حين تزوج 11.5% في العمر 12 سنة. كما تزوج 76.3% من الإناث اللاتي عمرهن الحالي 14 سنة عند العمر 14 سنة في حين تزوج 23.7% في الأعمار 11 و12 و13 سنة. وتزوجت نسبة كبيرة من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 15 سنة أو ما نسبته 67.2% عند العمر 15 سنة، في حين تزوج 45.2% و31.9% من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 16 سنة و17 سنة عند هذين العمرين على التوالي.

جدول رقم (27): التوزيع النسبي لكافة الإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول

المجموع	العمر وقت الزواج الأول							العمر الحالي
	17	16	15	14	13	12	11	
96	0.0	0.0	0.0	0.0	88.5	11.5	0.0	13
363	0.0	0.0	0.0	76.3	17.1	6.6	0.0	14
1,705	0.0	0.0	67.2	23.9	7.0	1.3	0.6	15
2,948	0.0	45.2	38.3	12.7	2.9	0.3	0.6	16
3,891	31.9	35.3	24.0	6.6	1.7	0.3	0.3	17
4,079	39.3	29.9	20.5	8.1	1.5	0.4	0.3	18
3,980	36.7	28.7	21.0	10.4	2.5	0.4	0.3	19
17,345	34.3	29.6	22.4	11.0	1.9	0.4	0.3	24-20
15,769	36.3	29.5	21.3	10.3	2.0	0.4	0.2	29-25
14,201	32.7	28.1	23.0	11.4	3.6	0.9	0.4	34-30
12,262	31.7	26.6	22.7	14.2	3.5	0.9	0.5	39-35
9,121	31.8	25.2	24.2	13.1	4.7	0.7	0.3	44-40
7,589	27.5	25.6	24.2	16.0	5.2	1.3	0.2	49-45
6,254	26.1	24.5	23.2	17.4	7.1	1.2	0.5	54-50
4,766	24.9	24.1	26.7	14.8	7.0	2.1	0.5	59-55
9,001	20.6	22.3	30.8	15.5	7.4	2.5	0.7	60+
113,370	30.1	27.4	24.4	12.8	3.9	0.9	0.4	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

كما تشير البيانات إلى أن نسبة ضئيلة من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تزوجن في أعمار تقل عن 14 سنة وتراوحت هذه النسبة ما بين 2.6% للإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و25-29 سنة و10.7% للإناث اللاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر. كما تشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر قد تزوجن عند العمر 17 سنة، وتراوحت نسبة اللاتي تزوجن عند هذا العمر ما بين 20.6% للاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر و36.3% للاتي أعمارهن الحالية 25-29 سنة.

ويبين الجدول رقم (28) التوزيع النسبي لكافة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى (غير الجنسيتين الأردنية والسورية) اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول. فتشير البيانات إلى أن 35.8% من الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة تزوجن عند العمر 17 سنة تلاهن الإناث اللاتي تزوجن عند العمر 16 بنسبة بلغت 32.4% و0.8 تزوجن عند العمرين 11 و12 سنة. وشكلت الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في العمر 15 سنة ما نسبته 25.1%.

جدول رقم (28): التوزيع النسبي لكافة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي والعمر وقت الزواج الأول*

المجموع	العمر وقت الزواج الأول							العمر الحالي
	17	16	15	14	13	12	11	
0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	13
10	0.0	0.0	0.0	30.0	70.0	0.0	0.0	14
188	0.0	0.0	79.3	20.7	0.0	0.0	0.0	15
377	0.0	66.3	22.8	4.2	6.1	0.3	0.3	16
819	50.1	26.5	18.6	2.1	1.0	0.7	1.1	17
998	44.7	30.8	21.4	2.4	0.5	0.0	0.2	18
1,083	45.2	34.9	16.2	3.0	0.0	0.5	0.4	19
5,403	41.6	28.0	21.4	5.7	1.2	1.4	0.6	24-20
6,823	36.6	30.8	19.3	6.8	2.8	1.9	1.8	29-25
6,593	36.9	29.2	19.7	7.9	2.5	2.1	1.8	34-30
5,645	38.9	27.1	21.6	8.0	2.2	1.3	0.8	39-35
3,866	37.6	26.2	22.3	8.7	3.3	1.1	0.7	44-40
2,736	34.8	28.5	19.2	11.4	3.8	1.7	0.6	49-45
2,494	31.7	28.1	22.4	13.4	2.4	1.3	0.8	54-50
2,721	33.3	27.3	20.6	14.0	2.9	0.8	1.1	59-55
8,077	26.4	25.1	26.7	13.4	5.2	2.3	0.8	60+
47,833	35.5	28.2	21.8	9.0	2.9	1.6	1.0	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

ويتضح من الجدول أن 79.3% من الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاقي أعمارهن الحالية 15 سنة تزوجن عند العمر 15 سنة في حين تزوج 20.7% في العمر 14 سنة. كما تزوج 66.3% من الإناث اللاقي عمرهن الحالي 16 سنة عند العمر 16 سنة في حين تزوج 33.7% في الأعمار 11-15 سنة. وتزوج نصف الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 17 سنة أو ما نسبته 50.1% عند العمر 17 سنة، في حين تزوج 18.6% و 26.5% عند العمريين 15 سنة و 16 سنة على التوالي.

وتشير البيانات إلى أن نسبة ضئيلة من الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تزوجن في أعمار تقل عن 14 سنة وتراوحت هذه النسبة ما بين 3.2% للإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و 8.3% للإناث اللاقي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر. كما تشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر قد تزوجن عند العمر 17 سنة، وتراوحت نسبة اللاقي تزوجن عند هذا العمر ما بين 26.4% للاقى أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر و 41.6% للاقى أعمارهن الحالية 20-24 سنة.

9.3 الحالة الزوجية والعمر الحالي

ويبين الجدول رقم (29) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية. وتشير البيانات إلى أن الإناث الأردنيات المتزوجات قد شكلن النسبة الأكبر من مجموع الإناث الأردنيات اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر وبنسبة بلغت 56.1%. واحتلت الإناث اللاقي لم يسبق لهن الزواج المرتبة الثانية وبنسبة 36.4%. وشكلت المطلقات والأرامل والمنفصلات نسبا قليلة بلغت 1.7% و 5.7% و 0.1% على التوالي.

وتباينت نسبة اللاقي لم يسبق لهن الزواج من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا ملحوظا وأظهرت النسب نمطا يميل إلى الانخفاض مع تقدم العمر. وتراوحت نسبة اللاقي لم يسبق لهن الزواج ما بين 3.2% من اللاقي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر و 63.6% من اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث اللاقي لم يسبق لهن الزواج وجود ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين بلغت قيمته (-0.795) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما انخفضت نسبة الإناث اللاقي لم يسبق لهن الزواج والعكس صحيح.

كما تباينت نسبة الإناث المتزوجات أيضا من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا ملحوظا وأظهرت النسب نمطا متذبذبا. وتراوحت نسبة المتزوجات ما بين 35.3% من اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و 83.7% من اللاقي أعمارهن الحالية 40-44 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث المتزوجات وجود ارتباط طردي متوسط القوة بين المتغيرين بلغت قيمته (0.234) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث المتزوجات والعكس صحيح.

وتباينت نسبة المطلقات من بين الإناث اللاقي أعمارهن 20 سنة فأكثر، حيث تراوحت ما بين 1% من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و 2.7% من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 45-49 سنة و 50-54 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة المطلقات وجود ارتباط طردي متوسط القوة بين المتغيرين بلغت قيمته (0.308) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث المطلقات والعكس صحيح.

وأظهرت نسبة الأرامل من بين الإناث اللائي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا جوهريا، حيث تراوحت ما بين 0.1% من بين الإناث اللائي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و41.1% من بين الإناث اللائي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث الأرامل وجود ارتباط طردي قوي جدا بين المتغيرين بلغت قيمته (0.802) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث الأرامل والعكس صحيح.

جدول رقم (29): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللائي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية*

المجموع	الحالة الزوجية					العمر الحالي
	منفصلة	أرملة	مطلقة	متزوجة	لم يسبق لها الزواج	
66,633	0.00	0.00	0.00	0.03	99.97	13
66,760	0.00	0.00	0.00	0.08	99.92	14
67,701	0.00	0.00	0.02	1.03	98.95	15
63,482	0.00	0.00	0.08	3.35	96.56	16
64,910	0.01	0.02	0.17	6.17	93.64	17
64,694	0.00	0.01	0.32	10.46	89.20	18
68,092	0.05	0.02	0.45	15.65	83.82	19
307,255	0.06	0.07	1.01	35.26	63.60	24-20
252,389	0.11	0.24	1.95	70.86	26.84	29-25
234,122	0.14	0.54	2.33	81.36	15.63	34-30
215,590	0.18	1.22	2.55	83.51	12.54	39-35
195,734	0.20	2.50	2.62	83.71	10.98	44-40
169,558	0.26	5.12	2.72	82.50	9.41	49-45
129,393	0.30	9.66	2.67	80.13	7.24	54-50
91,940	0.36	16.51	2.41	75.56	5.16	59-55
201,101	0.28	41.08	1.46	54.01	3.18	60+
2,259,354	0.15	5.69	1.68	56.10	36.38	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

ويبين الجدول رقم (30) التوزيع النسبي للإناث السوريات اللائي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية، وأشارت البيانات أن الإناث المتزوجات قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة بلغت 65.7% في حين شكلت اللائي لم يسبق لهن الزواج 26.2% والأرامل 6.3% والمطلقات والمنفصلات 1.5% و0.3% على التوالي. وتباينت نسبة ما شكلته المتزوجات من بين الإناث اللائي أعمارهن الحالية 13-17 سنة، حيث بينت النتائج أن 0.6% من اللائي عمرهن الحالي

13 سنة كن متزوجات مقابل 23.4% من اللاقي عمرهن الحالي 16 سنة 33.1% من اللاقي عمرهن الحالي 17 سنة.

وتباينت نسبة اللاقي لم يسبق لهن الزواج من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا ملحوظا وأظهرت النسب نمطا يميل إلى الانخفاض مع تقدم العمر. وتراوحت نسبة اللاقي لم يسبق لهن الزواج ما بين 2.4% من اللاقي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر و27.8% من اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث اللاقي لم يسبق لهن الزواج وجود ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين بلغت قيمته (-0.784) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما انخفضت نسبة الإناث اللاقي لم يسبق لهن الزواج والعكس صحيح.

جدول رقم (30): التوزيع النسبي للإناث السوريات اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية*

المجموع	الحالة الزوجية					العمر الحالي
	منفصلة	أرملة	مطلقة	متزوجة	لم يسبق لها الزواج	
14,830	0.00	0.00	0.02	0.63	99.35	13
13,969	0.00	0.03	0.03	2.54	97.40	14
14,635	0.07	0.00	0.17	11.41	88.35	15
12,313	0.08	0.06	0.40	23.41	76.06	16
11,556	0.03	0.02	0.50	33.12	66.33	17
12,164	0.14	0.19	0.89	43.18	55.60	18
11,823	0.19	0.32	0.85	52.89	45.76	19
54,777	0.15	1.05	1.21	69.78	27.82	24-20
53,478	0.23	2.07	1.61	84.85	11.24	29-25
49,752	0.23	3.04	1.84	87.45	7.44	34-30
38,415	0.37	4.37	1.79	87.16	6.31	39-35
29,612	0.47	5.97	2.34	85.63	5.59	44-40
22,402	0.76	9.68	2.46	82.33	4.77	49-45
16,092	0.43	15.83	2.60	77.68	3.46	54-50
11,881	0.66	24.30	2.21	69.78	3.06	59-55
21,105	0.41	48.35	1.67	47.15	2.42	60+
388,804	0.27	6.31	1.48	65.71	26.24	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

كما تباينت نسبة الإناث المتزوجات أيضا من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا ملحوظا

وأظهرت النسب نمطا متذبذبا. وتراوحت نسبة المتزوجات ما بين 47.1% من اللاقي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر و87.5% من اللاقي أعمارهن الحالية 30-34 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث المتزوجات وجود ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين بلغت قيمته (-0.558) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما انخفضت نسبة الإناث المتزوجات والعكس صحيح.

وتباينت نسبة المطلقات من بين الإناث اللاقي أعمارهن 20 سنة فأكثر، حيث تراوحت ما بين 1.2% من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و2.6% من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 50-54 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث المطلقات وجود ارتباط طردي قوي بين المتغيرين بلغت قيمته (0.582) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث المطلقات والعكس صحيح.

وأظهرت نسبة الأرامل من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا جوهريا، حيث تراوحت ما بين 1% من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و48.4% من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث الأرامل وجود ارتباط طردي قوي جدا بين المتغيرين بلغت قيمته (0.854) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث الأرامل والعكس صحيح.

ويبين الجدول رقم (31) التوزيع النسبي لكافة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى (غير الجنسية الأردنية والسورية) اللاقي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية. وكذلك أيضا فقد أظهرت البيانات أن المتزوجات قد شكلن النسبة الأكبر ونسبة بلغت 53.4% في حين شكلت اللاقي لم يسبق لهن الزواج 39.5% والأرامل 4.7% والمطلقات والمنفصلات 2.1% و0.2% على التوالي.

وتباينت نسبة ما شكلته المتزوجات من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 13-17 سنة، حيث بينت النتائج أن 0.1% من اللاقي عمرهن الحالي 14 سنة كن متزوجات مقابل 3.5% من اللاقي عمرهن الحالي 16 سنة و7.1% من اللاقي عمرهن الحالي 17 سنة.

وتباينت نسبة اللاقي لم يسبق لهن الزواج من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا ملحوظا وأظهرت النسب نمطا يميل إلى الانخفاض مع تقدم العمر. وتراوحت نسبة اللاقي لم يسبق لهن الزواج ما بين 5.3% من اللاقي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر و63.7% من اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث اللاقي لم يسبق لهن الزواج وجود ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين بلغت قيمته (-0.841) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما انخفضت نسبة الإناث اللاقي لم يسبق لهن الزواج والعكس صحيح.

كما تباينت نسبة الإناث المتزوجات أيضا من بين الإناث اللاقي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا ملحوظا وأظهرت النسب نمطا متذبذبا. وتراوحت نسبة المتزوجات ما بين 34.9% من اللاقي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و81.4% من اللاقي أعمارهن الحالية 40-44 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث المتزوجات وجود ارتباط طردي متوسط القوة بين المتغيرين بلغت قيمته (0.315) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث المتزوجات والعكس صحيح.

وتباينت نسبة المطلقات من بين الإناث اللاتي أعمارهن 20 سنة فأكثر، حيث تراوحت ما بين 1.2% من بين الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و3.5% من بين الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 40-44 سنة. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث المطلقات وجود ارتباط طردي متوسط القوة بين المتغيرين بلغت قيمته (0.264) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث المطلقات والعكس صحيح.

وأظهرت نسبة الأرمال من بين الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20 سنة فأكثر تباينا جوهريا، حيث تراوحت ما بين 0.1% من بين الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 20-24 سنة و40.3% من بين الإناث اللاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر. وبين حساب معامل الارتباط بين العمر الحالي ونسبة الإناث الأرمال وجود ارتباط طردي قوي جدا بين المتغيرين بلغت قيمته (0.803) مما يعني أنه كلما ارتفع العمر كلما ارتفعت نسبة الإناث الأرمال والعكس صحيح.

جدول رقم (31): التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر حسب العمر الحالي والحالة الزوجية*

المجموع	الحالة الزوجية					العمر الحالي
	منفصلة	أرملة	مطلقة	متزوجة	لم يسبق لها الزواج	
12,060	0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	13
11,973	0.00	0.00	0.03	0.06	99.92	14
12,254	0.00	0.00	0.07	1.46	98.47	15
10,253	0.00	0.07	0.09	3.52	96.32	16
11,058	0.00	0.00	0.32	7.09	92.59	17
11,428	0.00	0.00	0.58	12.61	86.81	18
11,693	0.16	0.13	0.73	18.72	80.26	19
62,347	0.09	0.12	1.15	34.93	63.71	24-20
62,055	0.23	0.45	2.31	63.31	33.70	29-25
52,467	0.22	0.81	2.97	75.58	20.42	34-30
42,868	0.27	1.41	3.32	79.80	15.20	39-35
30,097	0.43	2.90	3.55	81.44	11.69	44-40
21,753	0.53	5.11	3.35	80.77	10.24	49-45
16,205	0.75	10.15	3.29	77.58	8.23	54-50
12,818	0.42	15.67	2.86	75.34	5.72	59-55
31,138	0.53	40.25	1.76	52.20	5.25	60+
412,467	0.25	4.75	2.08	53.45	39.48	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

10.3 العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج

يبين الجدول رقم (32) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج. وتشير البيانات إلى أن مجموع الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة ومتزوجات من أزواج أعمارهم الحالية أقل من 18 سنة قد بلغ 5,456 أنثى. وبينت النتائج أن الغالبية الساحقة (86.7%) من الإناث اللاتي تزوجن في العمر 15 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 15 سنة في حين أن النسبة المتبقية متزوجات من أزواج تقل أعمارهم الحالية عن 15 سنة. كما أن 56.8% من الإناث اللاتي تزوجن في العمر 16 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 16 سنة في حين أن النسبة المتبقية (43.2%) متزوجات من أزواج تقل أعمارهم عن 16 سنة. كما أن 43.4% من الإناث اللاتي تزوجن عند العمر 17 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 17 سنة في حين أن النسبة المتبقية (56.6%) متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية أصغر من أعمارهن.

جدول رقم (32): التوزيع النسبي للإناث الأردنيات المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر الحالي للزوج والعمر وقت الزواج الأول*

المجموع	العمر وقت الزواج الأول للزوجة							العمر الحالي للزوج
	17	16	15	14	13	12	11	
8	0.0	0.0	0.0	0.0	62.5	12.5	25.0	13
29	0.0	0.0	0.0	69.0	6.9	6.9	17.2	14
512	0.0	0.0	86.7	10.0	1.8	0.6	1.0	15
1,661	0.0	56.8	37.3	4.2	0.3	0.5	0.9	16
3,246	43.4	36.2	18.0	1.4	0.3	0.2	0.5	17
3,681	52.5	30.5	14.5	1.5	0.2	0.1	0.7	18
3,789	51.0	30.3	15.7	1.8	0.3	0.2	0.8	19
18,295	47.5	30.8	16.9	2.8	0.3	0.6	1.1	24-20
18,479	46.9	30.4	15.8	2.9	0.5	1.1	2.5	29-25
18,731	43.1	30.5	18.1	3.8	0.9	1.3	2.2	34-30
21,994	44.6	30.5	18.0	4.1	0.8	0.9	1.1	39-35
19,810	45.7	29.8	17.7	4.5	0.8	0.7	0.7	44-40
17,898	42.3	30.9	19.0	5.7	1.0	0.6	0.5	49-45
17,029	37.5	31.2	21.2	7.9	1.6	0.4	0.3	54-50
14,759	33.7	30.0	22.6	10.6	2.4	0.7	0.1	59-55
25,481	31.9	28.4	23.4	11.4	3.5	1.1	0.4	60+
185,402	41.3	30.5	19.4	5.8	1.3	0.8	1.0	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

وتشير البيانات إلى أن 41.4% من الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن في العمر 17 سنة أعمار أزواجهن الحالية هي 20 سنة فأكثر، وأن 30.2% و19.2% من الإناث اللاتي تزوجن عند العمرين 16 سنة و15 سنة أعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر كما أن 3.2% من الإناث اللاتي تزوجن في الأعمار 11-13 سنة أعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر. وتراوح نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن عند العمر 11 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 0.1% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 55-59 سنة و2.5% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة.

وتراوح نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن عند العمر 14 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 2.8% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 20-24 سنة و11.4% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 60 سنة فأكثر. وتراوح نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن عند العمر 15 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 15.8% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة و23.4% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 60 سنة فأكثر.

كما تراوحت نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن عند العمر 16 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 30% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 55-59 سنة و31.2% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 50-54 سنة. وفي المقابل، تراوحت نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن عند العمر 17 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 31.9% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 60 سنة فأكثر و47.5% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 20-24 سنة.

ويبين الجدول رقم (33) التوزيع النسبي لكافة الإناث السوريات المتزوجات حاليا اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج. وتشير البيانات إلى أن مجموع الإناث السوريات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة ومتزوجات من أزواج أعمارهم الحالية أقل من 18 سنة قد بلغ 4,741 أنثى. وبينت النتائج أن النسبة الأكبر (64%) من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في العمر 15 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 15 سنة في حين أن النسبة المتبقية متزوجات من أزواج تقل أعمارهم الحالية عن 15 سنة. كما أن 44.4% من الإناث اللاتي تزوجن في العمر 16 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 16 سنة في حين أن النسبة المتبقية (55.6%) متزوجات من أزواج تقل أعمارهم عن 16 سنة. كما أن 29.5% من الإناث اللاتي تزوجن عند العمر 17 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 17 سنة في حين أن النسبة المتبقية (70.5%) متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية أصغر من أعمارهن.

وتشير البيانات إلى أن 89.1% من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في العمر 17 سنة أعمار أزواجهن الحالية هي 20 سنة فأكثر، وأن 82.9% و87% من الإناث اللاتي تزوجن عند العمرين 15 سنة و16 سنة أعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر كما أن 15% من الإناث اللاتي تزوجن في الأعمار 11-13 سنة أعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر. وتراوح نسبة الإناث السوريات اللاتي تزوجن عند العمر 11 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 0.1% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة و0.7% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 60 سنة فأكثر.

وتراوح نسبة الإناث السوريات اللاتي تزوجن عند العمر 14 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 10.9% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة و15.3% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 45-49 سنة

و60 سنة فأكثر. وتراوحت نسبة الإناث السوريات اللاتي تزوجن عند العمر 15 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 22% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة و27.6% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 60 سنة فأكثر. كما تراوحت نسبة الإناث السوريات اللاتي تزوجن عند العمر 16 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 22.2% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 60 سنة فأكثر و29.6% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 20-24 سنة. وفي المقابل، تراوحت نسبة الإناث السوريات اللاتي تزوجن عند العمر 17 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 27.8% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 60 سنة فأكثر و36.3% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة.

الجدول رقم (33) التوزيع النسبي للإناث السوريات المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج*

المجموع	العمر وقت الزواج الأول							العمر الحالي للزوج
	17	16	15	14	13	12	11	
34	0.0	0.0	0.0	0.0	94.1	5.9	0.0	13
148	0.0	0.0	0.0	70.3	16.2	13.5	0.0	14
866	0.0	0.0	64.0	25.2	8.4	1.5	0.9	15
1,576	0.0	44.4	39.5	12.1	2.7	0.6	0.8	16
2,117	29.5	33.1	27.8	7.4	1.7	0.3	0.3	17
2,432	36.2	31.3	21.0	8.3	2.2	0.6	0.5	18
2,543	36.3	27.2	22.3	11.4	2.4	0.2	0.3	19
11,923	34.2	29.6	22.4	11.0	2.0	0.5	0.4	24-20
11,200	36.3	28.4	22.0	10.9	2.0	0.4	0.1	29-25
10,265	32.9	29.1	22.6	10.9	3.2	0.8	0.4	34-30
8,432	32.3	27.7	22.3	13.7	3.1	0.7	0.3	39-35
6,071	32.9	26.5	23.4	12.6	3.9	0.5	0.2	44-40
4,583	29.0	26.2	24.0	15.3	4.5	0.8	0.2	49-45
3,510	27.9	26.5	22.1	17.6	4.7	0.7	0.5	54-50
2,278	28.3	26.4	25.7	12.3	5.7	1.2	0.4	59-55
2,149	27.8	22.2	27.6	15.3	4.8	1.7	0.7	60+
70,127	31.7	28.1	23.7	12.3	3.2	0.7	0.3	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

ويبين الجدول رقم (34) التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى (غير الجنسية الأردنية والسورية) المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج. فتشير البيانات إلى أن مجموع الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة ومتزوجات من أزواج أعمارهم الحالية أقل من 18 سنة قد بلغ 450 أنثى. وبينت النتائج أن النسبة الأكبر (80.4%) من الإناث السوريات اللاتي تزوجن في العمر 15 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 15 سنة

في حين أن النسبة المتبقية متزوجات من أزواج تقل أعمارهم الحالية عن 15 سنة. كما أن 67.7% من الإناث اللاتي تزوجن في العمر 16 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 16 سنة في حين أن النسبة المتبقية (32.3%) متزوجات من أزواج تقل أعمارهم عن 16 سنة. كما أن 53.1% من الإناث اللاتي تزوجن عند العمر 17 سنة متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية 17 سنة في حين أن النسبة المتبقية (46.9%) متزوجات من أزواج أعمارهم الحالية أصغر من أعمارهن.

الجدول رقم (34): التوزيع النسبي للإناث من حملة الجنسيات الأخرى المتزوجات حالياً اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب العمر وقت الزواج الأول والعمر الحالي للزوج*

المجموع	العمر وقت الزواج الأول							العمر الحالي للزوج
	17	16	15	14	13	12	11	
0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	13
0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14
46	0.0	0.0	80.4	19.6	0.0	0.0	0.0	15
127	0.0	67.7	21.3	3.1	7.9	0.0	0.0	16
277	53.1	25.3	20.2	0.7	0.0	0.0	0.7	17
420	41.2	34.3	24.0	0.5	0.0	0.0	0.0	18
403	47.1	34.5	17.1	1.0	0.0	0.0	0.2	19
2,203	43.8	28.8	19.7	5.5	0.7	1.2	0.3	24-20
2,662	43.1	33.1	16.3	4.1	0.8	0.8	1.8	29-25
2,636	42.5	30.3	17.8	6.0	1.3	1.0	1.2	34-30
2,635	42.6	29.0	20.1	6.4	1.0	0.7	0.2	39-35
1,901	39.8	26.9	22.2	6.8	3.1	0.6	0.5	44-40
1,431	34.7	31.3	20.1	8.5	3.2	1.6	0.7	49-45
1,176	34.3	32.7	18.8	11.0	1.9	0.7	0.7	54-50
1,041	36.1	28.3	21.3	12.2	0.8	0.3	1.0	59-55
1,633	34.9	29.7	19.4	9.0	4.3	2.3	0.4	60+
18,591	40.1	30.4	19.5	6.6	1.7	1.0	0.7	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

كما تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن 91.4% من الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن في العمر 17 سنة أعمار أزواجهن الحالية هي 20 سنة فأكثر، وأن 89% و89.7% من الإناث اللاتي تزوجن عند العمرين 15 سنة و16 سنة أعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر كما أن 96.1% من الإناث اللاتي تزوجن في الأعمار 11-13 سنة أعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر. وتراوحت نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن عند العمر 11

سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 0.2 للأزواج الذين أعمارهم الحالية 35-39 سنة و1.8% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة.

وتراوح نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن عند العمر 14 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 4.1% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة و12.2% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 55-59 سنة. وتراوح نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن عند العمر 15 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 16.3% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة و22.2% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 40-44 سنة. كما تراوحت نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن عند العمر 16 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 26.9% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 40-44 سنة و33.1% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 25-29 سنة. وفي المقابل، تراوحت نسبة الإناث من حملة الجنسيات الأخرى اللاتي تزوجن عند العمر 17 سنة وأعمار أزواجهن الحالية 20 سنة فأكثر ما بين 34.3% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 50-55 سنة و43.8% للأزواج الذين أعمارهم الحالية 20-24 سنة.

11.3 جنسية الزوج والزوجة

يبين الجدول رقم (35) توزيع الإناث المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب جنسية الزوج والزوجة. وتشير البيانات إلى أن الغالبية الساحقة أو ما نسبته 98.1% من الإناث الأردنيات المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر متزوجات من أزواج من حملة الجنسية الأردنية و0.4% متزوجات من أزواج من حملة الجنسية السورية في حين أن 1.5% متزوجات من أزواج من حملة الجنسيات الأخرى. وبينت النتائج أن الغالبية الساحقة أو ما نسبته 97.4% من الإناث المتزوجات حالياً من حملة الجنسية السورية متزوجات من أزواج سوريين وأن 2.3% متزوجات من أزواج أردنيين وأن 0.3% متزوجات من أزواج من جنسيات أخرى. كما بينت النتائج أن الغالبية الساحقة أو ما نسبته 92% من الإناث المتزوجات حالياً من حملة الجنسيات الأخرى متزوجات من أزواج من حملة الجنسيات الأخرى وأن 7.5% متزوجات من أزواج أردنيين وأن 0.6% متزوجات من أزواج سوريين.

جدول رقم (35): توزيع الإناث المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب جنسية الزوج والزوجة*

جنسية الزوج						جنسية الزوج
أخرى		سورية		أردنية		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
7.5	1,376	2.3	1,590	98.1	180,420	أردني
0.6	105	97.4	67,369	0.4	711	سوري
92.0	16,945	0.3	229	1.5	2,783	أخرى
100.0	18,426	100.0	69,188	100.0	183,914	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

12.3 عمل الزوج وجنسية الزوجة

ويبين الجدول رقم (36) توزيع الإناث المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب عمل الزوج وجنسية الزوجة. وتشير البيانات إلى أن 45.3% من أزواج الإناث الأردنيات المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة لديهم عمل دائم وأن 32.9% من الأزواج ليس لديهم عمل وأن 10.1% لديهم عمل مؤقت في أن 5.4% ليس لديهم عمل ويبحثون عن عمل.

وبينت النتائج أن 35.7% من أزواج الإناث السوريات المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وأن 20.7% من الأزواج لديهم عمل مؤقت وأن 13.6% من الأزواج هم من العاملين في الأعمال الدائمة في حين أن 17.6% لا يعملون ويبحثون عن عمل. أما بالنسبة للإناث من حملة الجنسيات الأخرى المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة، فقد كان 47.4% من أزواجهن ممن لديهم عمل دائم و24.2% ليس لديهم عمل ولا يبحثون عن عمل و14.7% لديهم عمل مؤقت في حين أن 4.6% ليس لديهم عمل ولكنهن يبحثون عن عمل.

جدول رقم (36): توزيع الإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب عمل الزوج وجنسية الزوجة*

جنسية الزوجة						عمل الزوج
أخرى		سورية		أردنية		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
13.6	8,733	13.6	9,444	45.3	83,315	لديه عمل
20.7	2,716	20.7	14,322	10.1	18,625	لديه عمل مؤقت
2.4	507	2.4	1,674	1.9	3,427	يعمل في المواسم
9.9	1,175	9.9	6,880	4.3	7,973	يمارس أعمال غير منتظمة
17.6	840	17.6	12,144	5.4	9,999	ليس لديه عمل ويبحث
35.7	4,455	35.7	24,724	32.9	60,575	ليس لديه عمل ولا يعمل
100.0	18,426	100.0	69,188	100.0	183,914	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

13.3 ملكية المسكن وجنسية الزوجة

يبين الجدول رقم (37) توزيع الإناث المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب نوع ملكية المسكن وجنسية الزوجة. وتشير البيانات إلى أن غالبية الإناث الأردنيات المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أو ما نسبته 76.7% منهن يقمن في مساكن تملكها الأسرة أو أحد أفرادها. ويقيم 18.9% من الإناث الأردنيات المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة في مساكن مستأجرة غير مفروشة في حين يقيم 2.9% في مساكن يملكها أحد الأقارب. ويقيم حوالي ثلاثة أرباع الإناث السوريات المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة أو ما نسبته 74.8% في مساكن مستأجرة غير مفروشة، ويقيم 12.6% في مساكن تملكها الأسرة أو أحد أفرادها و6.4% في مساكن دون مقابل. ويقيم 55.6% من الإناث من حملة الجنسيات الأخرى المتزوجات حالياً وأعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة في مساكن تملكها الأسرة أو أحد أفرادها و34.1% في مساكن مستأجرة دون فرش و4.4% في مساكن مفروشة.

جدول رقم (37): توزيع الإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة حسب نوع ملكية المسكن وجنسية الزوجة*

جنسية الزوجة						نوع ملكية المسكن
أخرى		سورية		أردنية		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
55.6	26,540	12.6	14,311	76.7	194,046	ملك للأسرة أو أحد أفرادها
34.1	16,275	74.8	84,801	18.9	47,824	مستأجر دون فرش
4.4	2,122	3.6	4,031	0.5	1,199	مستأجر مفروش
2.3	1,100	0.4	405	2.9	7,308	ملك لأحد الأقارب
2.3	1,094	0.7	802	0.2	584	مقابل عمل
1.0	484	6.4	7,217	0.6	1,415	دون مقابل
0.3	152	1.5	1,744	0.3	710	أخرى
100.0	47,767	100.0	113,311	100.0	253,086	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

* التوزيع يعكس الوضع القائم عام 2015

14.3 وفيات الإناث اللاتي أعمارهن 13-54 سنة

يبين الجدول (38) التوزيع النسبي لوفيات الإناث اللاتي أعمارهن (13-54 سنة) خلال 24 شهراً السابقة للتعداد العام للسكان والمساكن 2015، اللاتي سبق لهن الزواج حسب الفئة العمرية وقت الوفاة وسبب الوفاة. وتشير البيانات إلى أن مجموع وفيات الإناث اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 13-54 سنة وقت الوفاة قد بلغ 186 حالة وفاة منها 80 حالة بسبب الحمل و35 حالة أثناء الحمل و44 حالة خلال فترة النفاس (42 يوماً بعد الولادة) و27 حالة لأسباب أخرى. وشكلت حالات الوفاة بسبب الحمل العدد الأكبر من حالات الوفاة في كافة الفئات العمرية ما عدا الفئتين العمريتين 40-44 و45-49.

وعند النظر للبيانات يتبين أن من بين كل 100 وفاة من الإناث اللاتي أعمارهن 13-54 سنة وسبق لهن الزواج هناك ثلاث أناث أعمارهن 13-19 سنة، وشكلت الوفيات بسبب الحمل النسبة الأكبر من وفيات بين الإناث الصغيرات اللاتي أعمارهن 13-19 سنة وقت الوفاة، حيث بلغت نسبتهن 6.3% من إجمالي الوفيات التي حدثت أثناء الحمل وتركزت في أربع محافظات وهي العاصمة واربد والزرقاء والكرك، تلاها الوفاة لأسباب أخرى (حادث، حرق،...) بنسبة بلغت 3.2% من إجمالي الوفيات التي حدثت لأسباب أخرى، ثم الوفاة أثناء الولادة حيث أظهرت البيانات أن من بين كل 100 أنثى توفيت أثناء الولادة هناك ثلاث إناث أعمارهن 13-19 سنة أي بنسبة بلغت 2.9%. ومن الملفت للانتباه عدم وجود وفيات من الإناث اللاتي أعمارهن 13-19 خلال 42 يوماً من الولادة (فترة النفاس).

جدول رقم (38): التوزيع النسبي لوفيات الإناث اللاتي أعمارهن (13-54 سنة) خلال 24 شهراً السابقة للتعداد العام للسكان والمساكن 2015، اللاتي سبق لهن الزواج حسب الفئة العمرية وقت الوفاة وسبب الوفاة

المجموع	سبب الوفاة				الفئة العمرية وقت الوفاة
	أخرى	خلال 42 يوماً من الولادة	أثناء الولادة	الحمل	
3.2	3.7	0.0	2.9	6.3	19-13
13.6	29.6	9.1	17.1	15.0	24-20
17.6	11.1	11.4	22.9	28.8	29-25
16.3	33.3	15.9	25.7	13.8	34-30
19.9	11.1	31.8	22.9	23.8	39-35
5.9	3.7	15.9	5.7	3.8	44-40
3.2	7.4	6.8	2.9	1.3	49-45
4.5	0.0	9.1	0.0	7.5	54-50
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع
186	27	44	35	80	العدد

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

الفصل الرابع

نتائج الدراسة النوعية لزواج القاصرات

بههدف التعرف إلى أسباب ظاهرة زواج القاصرات، والثقافة السائدة، والآراء والاتجاهات، والآثار المترتبة عن ذلك الزواج، تم عقد (11) مجموعة نقاش مركزة في كل من العاصمة عمّان، وإربد، والزرقاء والمفرق، شملت فئة النساء اللواتي قد تزوجن في سن مبكرة من السوريين والأردنيين، بالإضافة إلى استهداف المعلمات والمرشدات، والقيادات النسائية، والمجتمع المدني، وطبيبات الأمومة والطفولة. وفي جميع حلقات النقاش المركزة تم الالتزام بتجانس الفئات المستهدفة، والتأكيد على سرية المعلومات، واحترام المشاركات، وأنه لا يوجد رأي صحيح، وآخر خاطئ، وأن مشاركة الجميع لأمر هام جداً.

وتم تدريب باحثات الميدان على تيسير جلسات النقاش من قبل باحثة زائرة من جامعة أوتاوا متخصصة بالجندر والصحة الإنجابية، وقد تم عقد حلقات النقاش بالتعاون مع كل من جمعية حماية الأسرة والطفولة، ومدرسة ذات النطاقين الحكومية في إربد، ومدارس وكالة الغوث لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في منطقة النزعة، ومخيم الحسين، ومعهد نور الحسين لصحة الأسرة في كل من صويلح، ومخيم الزعتري، بالإضافة إلى مركز عائشة الصحي، وعيادة الأونروا في الزرقاء.

ومن محددات هذه الدراسة النوعية أنه لم يتم مشاركة عدد أكبر من الذكور، في مجموعات النقاش المركزة، فقد شارك فقط ثلاثة من صناع القرار في المجموعات الخاصة بالمجتمع المدني.

جدول رقم (39): توزيع حلقات النقاش حسب الفئة المستهدفة وعدد المشاركين ومقر انعقاد الحلقة النقاشية

رقم الجلسة	المحافظة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	مقر انعقاد حلقة النقاش
1	إربد	إناث أردنيات تزوجن دون سن (18) سنة	8	جمعية حماية الأسرة والطفولة
2	إربد	إناث سوريات تزوجن دون سن (18) سنة	10	جمعية حماية الأسرة والطفولة
3	إربد	مرشدات ومعلمات	11	مدرسة ذات النطاقين الحكومية
4	عمّان	مجتمع مدني	8	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
5	عمّان	مرشدات ومعلمات	8	مدرسة إعدادية إناث النزعة الثانية- الأونروا
6	عمّان	أمهات لديهن فتيات تزوجن قبل بلوغ (18) سنة	9	مدرسة إعدادية إناث النزعة الثانية- الأونروا
7	عمّان	إناث سوريات تزوجن دون سن (18) سنة	8	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين
8	عمّان	طبيبات وممرضات الأمومة والطفولة	8	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين
9	عمّان	قيادات مجتمع محلي	8	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين
10	الزرقاء	طبيبات وممرضات الأمومة والطفولة	6	مركز عائشة أم المؤمنين الصحي- الأونروا
11	المفرق - الزعتري	طبيبات وممرضات الأمومة والطفولة	7	معهد العناية بصحة الأسرة - نور الحسين

4.1 الوصف العام للمشاركات في جلسات مجموعات النقاش من حالات زواج القاصرات

شارك في أربع مجموعات نقاش متجانسة (35 امرأة سورية وأردنية، وهؤلاء النساء كن قد تزوجن قبل عامهن (18)، حيث بلغت نسبة المتزوجات في عمر (16) سنة، و (15) سنة هي الأعلى نسبة (37.1%)، (31.4%) على التوالي، كما يوجد حالات من السوريات تزوجن في عمر (13 و14) سنة بنسبة (11.4%)، بينما تبلغ متوسط أعمارهن الحالية دون (35) عاماً، وكما بلغت نسبة المتزوجات وقت انعقاد حلقات النقاش المركزة (80%)، بينما (20%) كن مطلقات، كما اعتبرت المشاركات أنهن إلى حد كبير ملتزمات ومتدينات بنسبة (48.6%).

وقّيمت النسبة الأعلى (45.7%) من المشاركات وضعهن المادي بأنه يفي بالاحتياجات الأساسية فقط من طعام وشراء ومسكن، وبينت (31.4%) بأن الدخل لا يفي حتى بالاحتياجات الأساسية، ووضحت (14.3%) من المشاركات أن الأسرة تعاني من كثرة الديون، وتراوح دخل الأسرة الشهري ما بين 300-500 دينار بنسبة (51.4%)، وأقل من 300 دينار بنسبة (45.7%).

4.2 الآراء والاتجاهات نحو زواج القاصرات

4.2.1 الثقافة السائدة حول العمر المناسب للزواج

لم تختلف عينة الدراسة في اعتبار أن تزويج الفتيات والفتيان في عمر أقل من (18) سنة هو زواج مبكر، واتفقت جميع المجموعات أن العمر المناسب لزواج الفتيات يتحدد بشرط إنهاؤها المرحلة الدراسية التي تبلغها؛ أي إنهاء مرحلة التوجيهي؛ وذلك بحسب مجموعات النساء الأردنيات، واللجئات السوريات والفلسطينيات اللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشر عاماً، أما الفئة المتعلمة من مجموعات المجتمع المحلي، والمعلمات والمرشدات، فترى أن عمر الزواج للفتاة يرتبط بإنهاء المرحلة الجامعية الأولى، أو خلال سنوات الدراسة الجامعية (20-22) سنة، أما العمر المناسب للشباب، فهو يتحدد بشرط قدرته على العمل، وكسب الرزق، فتراوحت الإجابات ما بين (22-30) سنة. وبالرغم من اتفاق المجموعات بأن الزواج دون (18) سنة ليس مناسباً للفتيات، إلا أنهم أكدوا أن الزواج قد يحدث نتيجة ظروف محددة وخاصة بكل أسرة على حدة.

«أقل من توجيهي يعتبر مبكر». «إذا خلصت توجيهي ممكن تتزوج، وإذا أقل من توجيهي يعتبر مبكر». «يعني ممكن بعد سن ال 20 سنة.» مجموعات حلقات النقاش المركزة

«العمر المناسب للفتيات له ارتباط بمستوى التعليم الفتاة، وبالتالي ممكن عمر 22 سنة فما فوق عمر مناسب بعد إكمال الفتاة مرحلة البكالوريوس، حيث إنه أصبح متطلب أساسي للفتاة، وكذلك الأمر بالنسبة للرجل فالعمر المناسب 22 سنة فما فوق». عدة مجموعات نقاش مركزة

ويرى معظم المبحوثين والمبחות أنه هناك تزويجاً للفتيات دون (18) عاماً في المجتمع الأردني، ولكنه لا يصل إلى حدّ اعتباره ظاهرة منتشرة على حدّ قول البعض منهم، كما يرى بعض أفراد المجتمع المدني أن اللجوء السوري هو

السبب الرئيس لارتفاع نسب زواج القاصرات الأردنيات، وأن زواج القاصرات ظاهرة في المجتمع السوري، وليس الأردني، أما المجموعات المشاركة من مخيم الحسين، ومنطقة النزهة، فتعتبر معظم النساء اللواتي شاركن في حلقات النقاش أن زواج القاصرات ظاهرة منتشرة في الأسر التي تقطن المخيمات الفلسطينية، وأنها ليست متأثرة باللاجئ السوري.

«مو ظاهرة بالأردن زي عنا بسوريا». « جزء من عادات وتقاليد زواج البنت لأنها إذا بدها تدرس المدارس بعيدة عن الأرياف عنا بسوريا.» مجموعة السوريات في جمعية حماية الأسرة والطفولة- إربد

« ليس هناك زواج مبكر كظاهرة في المجتمع الأردني، ولكن أصبح هناك ثقافة دخيلة متمثلة بلاجئ المجتمع السوري إلى الأردن، ويعد الزواج المبكر ظاهرة واضحة جداً في المجتمع السوري حتى بعد اللجوء.» « ظاهرة الزواج المبكر (كعقلية) فقط في المجتمع الأردني، ولكن كأرقام ليس هناك ظاهرة.» مجموعة المجتمع المدني في مؤسسة نور الحسين- صويلح

«هناك تحوّل في الوقت الحالي في الأردن، حيث تغيرت سلوكيات واتجاهات الأسرة حيث إنهم أصبحوا يتزوجون في سن مبكر كما هو حال الفتيات السوريات.....» « مرشدة شباب، مركز صحي-مخيم الزعتري

وفيما يتعلق بالتغير الزمني والمجتمعي في زواج القاصرات من وجهة نظر عينة الدراسة، اختلفت المجموعات فيما بينها حول إن كان هناك انخفاض أو ارتفاع في الوقت الحالي في نسبة المتزوجات دون (18) سنة، بالمقارنة بالسنوات الماضية، حيث ترى معظم المعلمات أن زواج الطالبات قد أصبح محدوداً، وإن تم مقارنته ما بين الآن، وقبل عشرين عاماً، فهناك قلة في عدد الطالبات اللواتي يكن مخطوبات في المدرسة في المرحلة الأساسية، ولكن ترى بعض المعلمات أنه قد تكون انخفضت نسبة المخطوبات، ولكن ما يلفت الانتباه، أن اتجاهات الفتيات قد اختلفت نحو فكرة الخطبة والزواج، فأصبح هناك اتجاهات إيجابية بين صفوف المخطوبات.

«صار إقبال من الطالبة نفسها هي صارت بدها..... فيه طالبات يعني 16 - 17 سنة ممكن همه نفسهم، أنا بحكي مو بس بالمدرسة أنا كمان بحكي من اللي حواليه كثير بالعيلة.....» « في عندي وحدة بس صارت صف عاشر ما بدها تكمل، بدها تتزوج هي تحكي لأمها بدها تتزوج....» « عدد البنات زمان كان فيه 7 خاطبين بالصف، أما الآن عدد المخطوبين أقل، بس زي ما قالت زميلتي هم نفسهم بدهم، زمان كانوا يزوجوا البنت لأنها عبء عليهم بالتعليم والفقر فكانت، تيجي الأم تحكيلك بدها تزوج بناتها بدها تمشيهم.....» « صرلي 22 سنة بهذه المدرسة زمان كان يبقى عنا 7 خاطبين، أو 5، أو 3 هلاً ممكن 1 أو 2 خاطبين إن كثرت بالصف، ما عاد زي قبل!» « بس البنات منفتحين لو تيجي إلهم نفسهم بكونوا إلهم نفس ينخطبوا، زمان كان أهل البنات يجبروهم عالزواج أو الخطبة، وكانوا يبقوا شاطرين و مؤدبين، أما هلاً البنت اللي مو نافعة بيقولوا بدنا نضبطها ونخطبها لبي بدها إياه عشان ما تفلت معه.....» « مجموعة معلمات ومرشدات - مدرسة النزهة، وإربد

أما مجموعة النساء الأردنيات اللواتي تزوجن قبل بلوغهن (18) عاماً، فيرين أن البيئة هي العامل الأساسي الذي يحدد أن تتزوج الفتاة، أو تكمل تعليمها، حيث يرين أن المخيمات، والأغوار، والمناطق الريفية هي أكثر المناطق التي

يتم تزويج الفتيات فيها مبكراً؛ وذلك لأنه لا يوجد أمام الفتيات خيارات أخرى غير الزواج، وما إن تغيرت البيئة وتلك الظروف إلى الأفضل، سوف يرتفع سن الزواج، كما ترى بعض النساء أن أعداد المتزوجات القاصرات لم يتغير بتغير الزمن، ولكن ما تغير هو ارتفاع عدد حالات الطلاق، أما مجموعة النساء السوريات اللواتي تزوجن في عمر أقل من (18) سنة، فيرين أن زواج القاصرات في سوريا تحكمه بشكل خاص العادات والتقاليد، وليس التغيير الزمني.

«إلي زاد الطلاق، بس الزواج لسه هو هو الطلاق زاد لأنه الشباب تافه.... تعرف على وحده.... بعدين تعجبه وحده تانية وهيك بس يتزوجها وتخلف ويصير شكلها غير، وتصير تهمل حالها، بصير بده وحده تانية تهتم فيه وممكن كمان البنات، البنات ما بتركز، كأنها رايحة تلعب ... « مجموعة سيدات في مدرسة النزهة - الأونروا

خلاصة:

يلاحظ مما سبق اتفاق أفراد العينة من النساء اللائي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة، ومن جميع الجنسيات، على ضرورة إنهاء الفتاة تعليمها الثانوي قبل الزواج، مما يعني بلوغها الثامنة عشرة تلقائياً، وكذلك رأي الفئة المتعلمة من النساء حول ضرورة إرجاء الزواج لما بعد إنهاء الدراسة الجامعية، أي بلوغ الثانية والعشرين على الأقل، ويمكن استثمار هذا في:

- إتاحة المجال للعديد ممن تزوجن قبل سن الثامنة عشرة بتوصيل نصيحتها والحديث عن تجربتها إلى أفراد المجتمع، والمساهمة في خلق الوعي وتغيير الثقافة السائدة.
- الحرص على إشراك النساء المؤثرات من المجتمع المحلي في الحملات الإعلامية الهادفة إلى تغيير قناعات المجتمع، وبالتالي الحد من ظاهرة زواج القاصرات.

4. 2. 2 الأسباب والاتجاهات في زواج القاصرات

أجمع المشاركات والمشاركون في حلقات النقاش المركزة على أن زواج القاصرات يحدث في الأسر الأردنية والسورية، ومخيمات اللجوء الفلسطينية والسورية للأسباب الأولية الآتية: الفقر، وهو أهم تلك الأسباب على الإطلاق؛ فالتخلص من مسؤولية الفتاة المادية خاصة في ظل كثرة البنات في الأسرة من أكثر الأسباب المؤدية إلى تزويج الفتيات في سن مبكرة، ويليهما في الأولوية-بحسب المجموعات-التخلص مما يسمى مسؤولية «حماية شرف الفتاة».

«الفقر هو إلي بخلي الناس تزوج وتخلص من بناتها.» عدة نساء من مختلف المجموعات

«يعني لما يكون الواحد عنده في البيت 5-6 بنات، وتجههم الدورة الشهرية مع بعض، مش هدول بدهم (احتياجات نسائية) وحق (احتياجات نسائية)، من وين الواحد بقدر يجيب» امرأة- مدرسة إناث النزهة - الأونروا

وقد بيّنت معظم المشاركات من اللواتي تزوجن قبل بلوغ الثامن عشرة، أن من أهم أسباب زواج الفتيات بعد سن البلوغ لتتخلص الأسرة من عبء مسؤولية حماية الشرف للفتيات، خاصة إن رافق ذلك رسوب متكرر، وفشل دراسي في المدرسة، حيث يعتبر الوالدين في تلك الأسر المتوسطة والفقيرة أن الزواج فرصة جيدة لتحميل المسؤولية المادية والخلقية إلى الزوج، وأهل الزوج.

«إحنا نحكي إنه شلنا هم مو مني من أبوهم أن حاسس البنات حمل على ظهره، مو بس هو، الكل زوجي وأبوي وابن عمي و أخوي كلهم بفكروا بنفس الطريقة، ان متى ما هو زوج البنت، شال همها عن حاله وحط همها لزوجها هي حقيقة ان أنا أتخلص من مصروف واحد أنا عندي 6 بنات أزوجهم و أخلص من همهن.....»
امرأة سورية- مؤسسة نور الحسين- صويلح

«كثرة البنات بالبيت من أسباب الزواج المبكر أكيد لما الواحد يكون عنده بنت وحدة بتلاقيها تكبر ومع ذلك ما شال همها إذا وحدة أو اثنتين بس لما يكونوا أكثر 5 - 6 بحس بعبء، الشب بجيب والبنت قاعدة بالدار بدها مصروف.....» امرأة- مدرسة إناث النزهة -الأونروا

« فعلياً لا ظاهرياً آه إنه ارتاحوا منها وحطوها زي ما بحكوا برقبة واحد يعني يتخلوا عن مسؤوليتها وحطوها عند واحد وإنه خلص هيك ارتاحوا من مصاريفها و طلباتها.....» امرأة أردنية-جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

«كمان ممكن الناس ما عندها قدرة تتحمل بنت بالبيت إن ضلت تخاف عليها يعني البنت تقعد ببيت زوجها حتى لو كانت مو مرتاحة أفضل من أن تقعد ببيت أهلها مو خوف خوف من الانحراف لأنهن ما بطلعوا برات البيت ما إلهم طلعات وفوات لحالهم... » امرأة سورية - مؤسسة نور الحسين- صويلح

كما بينت عينة مجموعات السوريات أن مفهوم حماية «شرف الفتاة» ارتبط باللجوء بشكل مباشر والحالة غير المستقرة التي آلت إليها معظم الأسر السورية.

«قلتلك من الأول كنا ناويين نرجع ع سوريا، خفنا نرجع البنات معنا عشان الظروف اللي صايرة بسوريا..... حيننا نزوجهم هون ونستر عليهم ونتركهم، وأصلاً أعطيناهم لقرايينا، ما أعطيناهم لغرب لحتى نخاف عليهم. همة قرايبي أنا..... لولا كنا بدنا نرجع ما بزوجهم..... لكن أبوهم ضغط علي بهذا الموضوع. كان ناوي يرجع سوريا ومصمم على الرجعة، و أنا خايفة أي أرجع مع البنات.... فأخترت أسهل الطرق إني أزوجهم وما أرجعهم معي خوف لا سمح الله اغتصاب أو غيره أو يروحوا بالطريق مني، هاد اللي مخوفني، فخير الأمور أسهلها..... والأسهل عندي كان أزوجهم...» امرأة سورية - مؤسسة نور الحسين - صويلح

كما ترى بعض مجموعات النساء اللواتي تزوجن قبل سن (18) عاماً، ومن يزوجن بناتهن في سن مبكرة أنه قد يكون نضج جسد الفتاة اللافت للنظر من الأسباب التي تدفع الأسرة إلى تزويج بناتهن في سن مبكرة (15-16 سنة)، كما أكدت جميع المشاركات في تلك المجموعات أن عامل الغيرة بين الأقارب يظهر بقوة في تزويج القاصرات.

«بتكون جسمها مبين عليها إنها كبيرة وبسن زواج وتلفت النظر.» امرأة سورية - جمعية حماية الأسرة والطفولة - إربد

«بنتي زي فلقة القمر، حماتها ضلت 40 يوم رايحة جاي علينا بدهاش تروح عليها بنتي، يخذها حدا غيرها لابنه كان عمرها 15 سنة....، بعدين جابت الشباب وإنه يقعدوا مع بعض 10 دقائق..... . يوم الخطبة عملتها شعرها فصارت تجنن» . امرأة تزوج بناتها في سن مبكر- مدرسة إناث النزهة- الأونروا

«أول ما بنت الجيران تخطب، أو حدا من العيلة يخطب، خلص منصير خايفين على بناتنا تروح عليها....»
مجموعة الأمهات في مدرسة إناث النزهة - الأونروا

« أنت تتدلي هلاً، لو رفضتي، رح يروح يشوف غيرك أحسن منك..... والله لو تقدم لبنت عمك لتحكي آه» امرأة أردنية تزوجت بعمر أقل من (18) سنة ومطلقة حالياً، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

كما بينت حلقات النقاش أن العادات والتقاليد هي من العوامل الهامة والحاسمة في تزويج الفتيات القاصرات في المجتمع السوري، بينما لم تذكر بشكل مباشر في مجموعات المجتمع الأردني والمخيمات الفلسطينية، فقد أجمعت المشاركات اللاجئات من سوريا أن العادات والتقاليد في العائلات السورية-إن كان في سوريا أو في أماكن اللجوء- تلعب دوراً هاماً في تزويج الفتيات قبل بلوغ الثامنة عشر عاماً، بل يعتبرن أن التي تضيع عليها فرصة الزواج في الأعمار الصغيرة، سوف تتعرض للعنوسة وعزوف الشباب عنها لاحقاً. كما ذكرت بعض المشاركات السوريات أن تلك العادات والتقاليد بدأت تتغير متأثرة بواقع حال المجتمع الأردني؛ أي في تأخير تزويج الفتيات إلى ما بعد إنهاء مرحلة التوجيهي (18) سنة وأكثر؛ تأثراً بثقافة المجتمع الأردني، بينما ذكر بعض المشاركين في مجموعات المجتمع المدني أن عادات وتقاليد بعض الأسر الأردنية هي التي تغيرت وتأثرت باللجوء السوري، وباتت تزوج الأسرة الأردنية-خاصة في إربد، والمفرق- بناتها القاصرات تقليدا لعادات السوريين.

«إحنا عنا البنت تطبق 20-22 سنة تعتبر نفسها عانس..... خلص صارت فرصتها 2-3% في الزواج..... 25 سنة بالكثير تعتبر عانس تكون هاي انتهت! « . «نحس خلص إنها كبرت، وخلص صار لازم تتزوج، وهاد المعتقد خاطئ دون أي سبب..... البنت خلص كبرت ووعيت يعني لازم تتزوج..... هذا اللي وعينا عليه..... ممكن عادات!..» مجموعة نساء سوريات تزوجن دون (18) عاماً- مؤسسة نور الحسين - صويلح

«لما أجيأ الأردن، وشفنا الأردن، ووضعهم في الزواج، غيرنا فكرنا بنوب من ناحية الزواج، صرنا نلاقي كبار في العمر، ومعاهم العمر لسة قدامهم، منفتحين ومو جديد عليهم.» امرأة سورية -مؤسسة نور الحسين - صويلح

وبينت مجموعات المجتمع المحلي، والمدارس، والمرشديات أنه بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت، تلعب التنشئة

الاجتماعية، والصديقات، والإعلام، والمسلسلات الخيالية-وخاصة التركية والهندية-دوراً في التأثير على وعي الفتيات المراهقات، ونظرتهن إلى فكرة الخطبة، والحب، والزواج. فترى بعض المشاركات من المجتمع المدني، والمؤسسة التربوية أن الفتيات-خاصة من غير الراغبات في التعليم-هن اللواتي أصبحن يتشجعن على أن يخضن تجربة الحب، وإقامة علاقات عاطفية؛ مما يجعلهن يتوقعن أن الخطبة والزواج، ومهما كانت ضغوطاته ومسؤولياته، هي أقل من مسؤوليات الدراسة والمدرسة.

«مرة وزعنا استبانات كان عن الزواج المبكر وكان معظم حجة الأهالي في تزويج بناتهم الفقر والخوف على البنت تكبر وتضل بوجههم وكانوا الأهل خلال المشروع هذا يجمعون إنه شو اللي تحكيه إنت كأنك جاي من كوكب آخر أن إنت مو واقعية كلام مو واقعي اللي تحكي فيه. الاستبانة اللي عملناها للزواج المبكر العينة اللي كانوا خاطبين نسبة 60% منهم رفضوا يجوا يعملوا اللقاء، واللي إجي وحكي وعمل اللقاء هم البنات اللي جربت الخطبة أو الزواج وفشلت أو طلقت، وهي مخلفة ومعها ولد أو خطبت مرتين وفشلت فبتلاقيها عندها انطباع سيئ عن الزواج المبكر هؤلاء مثلاً اللي رضيووا يجوا يحكوا معنا، أما الباقي تحكي لا خالص هذا موضوعي مفروغ منه وما رضيووا مثلاً نحكي معهم بهيك مواضيع.» معلمة اجتماعيات في مدرسة إناث النزهة- الأونروا

«كمان الرغبة في ستره البنت خاصة اللي يكون سلوكياً عليها علامات استفهام....». «أحياناً الأهل يبطلوها لأن سلوكها ليست جيدة بمعنى مصاحبة شباب (بالعامية)....». «تصرف الأهل بهيك حالة يبطلوها مباشرة من المدرسة وهذا من تجربتي خلال التدريس وبحاولوا مرتين ثلاث يرجعوها وإذا البنت رجعت لنفس الممشى ما إلها حل غير إنها تبطل وتقع بالبيت أو يخطبوها أو يزوجوها يعني مرينا بالمدرسة بحالات زي هيك...» معلمة تربية إسلامية في مدرسة إناث النزهة- الأونروا

أما رأي المجموعات في تجربة زواج الفتيان دون عمر الثامنة عشر، فقد أجمعت عينة الدراسة أن زواج الذكور لا يكون دون (18) سنة، إنما قد يكون في عمر (20 أو 21) سنة، أما الأسباب والظروف التي تدفع الشباب الذكور في هذا العمر للزواج، فهي الحاجة العاطفية والجسدية دون أية أسباب أخرى، فقد ذكرت امرأة سورية وأخرى أردنية تجربتهما في تزويج أولادهما، وقد كانت الأسباب والنتيجة متشابهة تماماً، حيث يتزوج الشاب لإعجابه بفتاة معينة، وبناء على طلبه، تقوم الوالدة بتزويجه تلك الفتاة، وبحسب تجربتهما، ما إن يتم تزويج الشاب-وبعد فترة زمنية قليلة- يصبح نادماً، متهرباً من المسؤولية، خاصة إن أصبحت حاملاً وأنجبت طفلاً.

« اسمعوا مني كلكم عشان تتعلموا نطلي ابني إلي مخلص توجيهي وعمره 21 سنة بده يتزوج، حكته أنا ما بعرف أطلبك وإنت لسه ما عم تشتغل ولا بتقدر تفتح بيت ناداني أخوه الأكبر منه: ياما تعالي، بتقبلي يروح على الحرام! فصحاني فجيت خطبتها وأخذناها لعنا، عمرها كان أقل من (18) سنة... بعد كم شهر، أجاني يحكي لي: أنا عارف ليش رديتي علي...! هو بحبها، بس بده يشوف وحده تانية...! الشب عنده طاقة.... واحنا حمناه! بس يفرغ كل طاقته، ولما حملت مرته وأجته بنت، صار يفكر أنه بده يتحمل مسؤولية فخاف، وندم!» امرأة أردنية- مدرسة إناث النزهة - الأونروا

«أنا ابني تزوج 22 سنة... هو اللي أجبرنا نزرجه... هو كمل توجيهي وما نجح...إحنا عندنا محل، عارف وين راح يروح يعني، ما إلو ميول للدراسة، صار يشتغل، أول، ما كان أبوه يعطيه راتب، بعدين صار يعطيه راتب، بعدين اشترى سيارة، عمره صار 21 سنة، ومعه معاش، فوين ما يشوف وحدة حلوة، يحيكي هاي حلوة، اخطولي إياها، نحن رحنا خطبناله، ما عجبنا، راح شاف وحدة ثانية، هو دفعنا دفع نروح نخطب له، صار بدو هاي وبدو هاي، فنحن رحنا خطبنا له بنت، وتزوجها.... يعني هو عمره حالياً 29 سنة وعنده 3 أطفال. مرات أحسه إنه هو تسرع أو ندم.... أو لو عادت به الأيام ما كان تزوج... لأنه ما كان يفكر راح يكون فيه أطفال ومسؤولية، وفيه مصروف، و امرأة.وأخوه الثاني الآن 27 سنة، وبعده ما تزوج، لأنه هو ما طلب، فأحياناً، نفس الشئ البنت أو الشب، حسب شو هو رغبته..... يعني هو دفعك دفع إنك أنت تزوجيه.» امرأة أردنية في جمعية حماية الأسرة والطفولة -إربد

وقد اتفقت جميع مجموعات النقاش المركزة أن أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في الشاب المتقدم لخطبة الفتيات القاصرات هو أن يكون لديه أي عمل أو مهنة يعمل بها، وبالتالي المقدرة على كفاية بيت الزوجية من الاحتياجات الأساسية، وكما أجمعوا أن الشهادة العلمية ليست من الشروط المطلوبة في الموافقة على الخاطب، كما لم يكن السكن المستقل من الشروط التي يتوقف عندها كثيراً أسرة الفتاة، كما اتفقت المجموعات أن سن الشاب الخاطب يكون عادة قريباً من سن الفتاة، أو يكبرها بعدد محدود من السنوات كأن يتراوح عمر الخاطب ما بين (21-25) سنة، واختلفت الآراء حول صلة القرابة بين المخطوبين، فبينت معظم المشاركات أنه لا تشترط الأسرة وجود صلة قرابة، وان وجدت، فتكون من قرابة الأب أكثر من الأم.

« عادة الخاطب بكون عمره بين 20-21 سنة»، « فرق بسيط بينهم أنا ما شفت كبار!».

ومن القضايا الهامة التي أثرت في نقاش مجموعات النساء الأردنيات والسوريات تحميل الزوجة القاصر (-15 دون 18) سنة مسؤولية تغيير الشاب « الزوج الهامل أو المتهور»؛ فيحمل جميع أفراد أسرة الزوج من الأم، والأب، والأخوة الكبار، وحتى أسرة الزوجة مسؤولية «التغيير إلى الأفضل لابنهم غير المنضبط» إلى الزوجة الفرد الجديد في أسرة الزوج.

« قعد مع بنتي أخوه الكبير، وحكالها هلا دورك تخلي يهدا...» امرأة زوجت ابنتها على عمر 15 سنة - مدرسة إناث النزهة- الأونروا

«زي طليقي، كانوا يحكوا أنه كل يوم بفعفط بالسيارة، فصاروا يحكوا إخواني عادي..... بكرة بس يتزوج يبطل.... بتصيري تطلعي إنت وإياه سوا . بس ما تغير، وظل يففعط بالسيارة! امرأة أردنية في جمعية حماية الأسرة والطفولة- إربد

خلاصة:

لم تختلف نتائج هذه الدراسة عن معظم الدراسات العربية، من حيث أسباب زواج القاصرات، ولعل الفقر كان السبب الأبرز وضوحاً، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها: حماية شرف الفتاة باعتبارها عورة ينبغي سترها، وتأثير الفتيات بزميلاتهن والغيرة ممن يتزوجن مبكراً، وتأثير العادات والتقاليد، وبالذات عند النساء السوريات، كذلك التنشئة الاجتماعية وتأثير وسائل الإعلام والمسلسلات العاطفية.

ومما يلفت الانتباه، تأثير المجموعات وتأثيرها ببعضها البعض، ومن ذلك تغير قناعات الأسر السورية التي اختلطت بالأردنيين حول زواج البنات، وأهمية التأجيل لما بعد المرحلة الثانوية، وفي المقابل، تأثر الأردنيين بالسوريين وبالذات في منطقة إربد والمنطقة المحاذية للحدود السورية، وبشكل سلبي يميل إلى تزويج القاصرات أسوة بالسوريين.

كذلك فإن الوعي العام لدى المجتمع ينقصه المنطق، إذ يرى أن من واجبات القاصر تغيير سلوك زوجها، والذي يكبرها عادة في العمر، وكأنها خبيرة أو اختصاصية، وتجاهل أنها مراهقة تحتاج للرعاية وتوجيه السلوك.

إن لجوء الشباب للزواج في سن العشرين والحادي والعشرين، وبدافع الحاجة العاطفية والجسدية، والتي سرعان ما تزول ويندم الشاب متخلياً عن مسؤولية الزوجة والأفال القادمين، مدعات أيضاً للاهتمام، وضرورة البحث عن الوسائل التي تحد من زواج الشباب قبل التمكين العمري والعملي والمادي على الأقل، مما يقلل من ظاهرة زواج القاصرات باعتبار وجود فرق في العمر بين الشاب والفتاة، وكذلك النتائج السلبية المتأتية من زواج القاصرات، والنتائج السلبية المتأتية منه.

إن تمكين الأسر المادي، والثقافي، وبشتى الطرق، لهو السبيل الأنجع للحد من الأسباب التي تؤدي إلى نمو الظاهرة، بل والعمل على تقليصها والحد من مخاطرها، وصولاً إلى مجتمع صحي وأسر تساهم في عجلة التنمية، لا أن تكون معرقلاً لها.

3.2.4 الإجراءات في زواج القاصرات

بينت جميع المشاركات في حلقات النقاش أن الفتاة دون (18) عاماً يتم سؤالها حول رأيها في الخطبة والشباب المتقدم للخطبة، فبيّن معظمهن أن الفتيات يوافقن على الخطبة والزواج، ودون إجبار من قبل الأسرة، ولكن تلك الموافقة تأتي عادة نتيجة أساليب الضغط غير المباشرة من قبل أفراد الأسرة خاصة الوالد، فيتم إقناع الفتاة عن طريق الوالدة من خلال مدح المتقدم للخطبة، وأسرته، والمبالغة في الحديث عن محاسنه، وأهمية عدم تضييع تلك الفرصة، بينما ذكرت المشاركات أن إجبار الفتاة على الزواج يحدث في حالات محدودة وفي ظروف خاصة.

«ياخذوا رأيها بس بقنعوها باللي بدهم إياه» «البت ما تقدر ترفض تخجل تحكي «لا» احتراماً لوالدها». يعني بقنعوهاراح يجييلك..... راح يدلك». مجموعات حلقات نقاش مركزة لسيدات تزوجن في عمر أقل من 18 سنة.

تتخذ الأسرة الأردنية التي ترغب بتزويج بناتها القاصرات عدة استراتيجيات وإجراءات في حال لم تبلغ الفتاة العمر القانوني الذي يسمح للتزويج، فمن خلال مجموعات النقاش، تحدثت بعض النساء المشاركات عن تجاربهن المختلفة في تزويج بناتهن، في حين تحفظت أخريات لعدم المعرفة بالإجراءات، أو لنسيانها ما حدث فعلاً. وبينت غالبية المشاركات أن أسرة الفتاة وأسرة الخاطب يتفقون فيما بينهم من خلال «قراءة الفاتحة»، وإعلام الأقارب والجيران إلى حين بلوغ الفتاة سن (15 سنة)، ويتم التزويج من خلال «كتب الكتاب» في المحكمة، ثم حفلة الزواج مباشرة بعد عدة أيام فقط. كما ذكرت بعضهن أن الأسرة كان تلجأ سابقاً للذهاب إلى سوريا، وعقد القران، حيث كانت الإجراءات في سوريا تسمح بالزواج دون (15) سنة.

أما تجربة المشاركات المتزوجات في المحكمة أمام القاضي، فغالبيةهن ليس لديهن معلومات حول الإجراءات التي اتبعت حينها، فقد بينت بعض المشاركات أن القاضي يرى الفتاة المخطوبة، ويقرر بالموافقة حسب النضج الجسدي، كما ذكرت امرأة أخرى تجربتها بأن الأب ألحَّ على القاضي بأن يوافق، وذلك لسوء وضعه المادي، ووجود عدد كبير من البنات في الأسرة، ويحتاج لتزويجهن؛ لتخفيف العبء المادي.

«القاضي بشوف الوحدة، ما صدق إنه عمرها 15 سنة، وعلى الحجم والنضج وإنها تقدر تخلف على طول» امرأة تزوج بناتها دون 18 سنة، مدرسة إناث النزهة، الأونروا

أما بالنسبة للأسرة السورية-ونظراً لطبيعة العادات والتقاليد المحبذة على الزواج المبكر- فقد بينت معظم المشاركات أنه يتم «قراءة الفاتحة»، و«كتب الكتاب» بوساطة مأذون «الشيخ»، ثم تثبيت عقد الزواج في المحكمة لاحقاً، حتى لو طالقت الفتاة من بعد عقد القران، وتسجيل واقعة الزواج، حتى ذكرت إحدى المشاركات أنه لم يتم تثبيت واقعة الزواج حتى بعد إنجاب الأطفال؛ مما تسبب لهم بمشاكل عند استخراج وثائق العائلة الرسمية.

«بسوريا كتب الكتاب عند شيخ بعدين تثبتت بالمحكمة وما في عقوبات إذا عملنا هيك». امرأة سورية، مؤسسة نور الحسين - صويلح

«بعد الولادة الأولى تثبتت الزواج في سوريا بصير لازم للحصول على الحقوق، وللحصول على دفتر عيلة يعني بعرف ناس مو عارفين يثبتوا أولادهم لأنهم أنجبوا الاطفال وهمة لسة مو مثبتين بالمحكمة زواجهم» امرأة سورية، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

وفي الأردن، تعتقد بعض المشاركات السوريات بوجود استثناء من وزارة الداخلية للفتاة السورية للسماح لها بالزواج بعمر أقل من نظيرتها الأردنية.

أما فيما يتعلق بحقوق القاصرات في المهر ومسكن الزوجية الملائم، وما جرت العادة من توفيره وفق العادات والتقاليد من قبل أسرة الخاطب والمتمثلة في «جهاز العروس»، وحفلة الزواج، وغيره، فقد اختلفت الآراء بحسب ظروف الأسرة؛ فقد ذكرت بعض المشاركات الأردنيات أن الأسرة التي يتواجد فيها عدد كبير من الفتيات، يتم تقليل المهر والمتطلبات؛ وذلك لضمان الحفاظ على «السمعة الطيبة» في تسهيل زواج بناتهم، لضمان زواج الأخريات، كما ذكرت بعض المشاركات أن الفتيات القاصرات يأخذن كافة حقوقهن كغيرهن من الفتيات، في حين بينت بعض المشاركات السوريات أن هناك عادات وتقاليد لبعض الأسر السورية في المساهمة في تجهيز فتياتهم والأحفاد حين الإنجاب.

وفيما يتعلق بمسكن الزوجية، انقسمت الآراء في جميع حلقات النقاش، فمنهم من يرى ضرورة توفير مسكن مستقل عن أسرة الزوج، وبيّن الرأي الآخر أنه لا مانع من الإقامة مع أسرة الزوج؛ لعدم القدرة على تحمل مسؤولية بيت مستقل.

«في نظرة أخرى إذا كان عنده بنات كيف بدو يزوج بناته لو الناس عرفت إنه مهر بنته المتزوجة عالي هيك بصيروا الخطاب يخافوا يجوا يخطبوا البنات الأخريات فهون الأب بحط مهر معقول عشان يزوج غيرها، ما بقدر يحط مهر كبير لأنه في بنات غيرها بالبيت.» امرأة أردنية، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

خلاصة:

رغم الحرص على أخذ رأي المخطوبة، إلا أن هناك تأثيراً من الأسر وبالذات الآباء باتجاه القبول بالزواج في سن أقل من 18 سنة، كذلك فإن الإجراءات المتبعة في قراءة فاتحة البنت قبل بلوغها سن الـ 15 سنة، وتأجيل عقد القران عند بلوغها الخامسة عشرة، والتأثير العاطفي على القضاة بقبول تزويج الفتيات دون السن القانونية المنصوص عليها في القانون الأردني، وإقرار القاضي بالزواج اعتماداً على تقديره لنسج الفتاة من خلال بنيتها الجسدية، وليس اعتماد عمرها المثبت في شهادة الميلاد، كل ذلك يساهم في مراوحة المشكلة مكانها، ومما يزيد الأمر سوءاً، لجوء السورين لعقد القران داخل الدولة السورية، حيث أن الإجراءات تيسر ذلك.

إن البعد الاقتصادي والفقير وتعدد البنات لدى الأسر الفقيرة، يساهم في استدرار البعد العاطفي، وتيسير زواج القاصرات، في ظل قانون متساهل لا يجرم ولا يحظر زواج القاصرات، ولا يشدد على المعايير المنصوص عليها في القانون.

لعل تفعيل بنود القانون المحدد لسن الزواج في الأردن، وعلى جميع الشرائح، جنباً إلى جنب مع النواحي

الإعلامية، وحزم الحد من الفقر، يساهم إلى حد كبير في تقليص الظاهرة، والحد من آثارها.

3.4 التوقعات والآثار الاجتماعية والنفسية والصحية لزواج القاصرات

4. 3. 1 توقعات القاصرات حول الزواج

بيّنت جميع المشاركات الأردنيات، واللجئات السوريات والفلسطينيات أنهن لم يكن لديهن توقعات حقيقية حول الزواج؛ فقد كن يرين الزواج متمثلاً بـ "البدلة البيضاء"، و"الهدايا"، و"المشاوير"، و"الحب الرومانسي كما في المسلسلات"، كما وضحت غالبية المشاركات أنهن توقعن أن تكون مسؤولية الزواج محدودة، وأن يكون الزوج هو صاحب القرار و«المتحكم» الوحيد، وذكرت غالبية المشاركات أنهن يشعرن بالندم على زواجهن، حيث لا يوجد تفاهم مع الزوج، وأهل الزوج، وعدم تحمل حجم المسؤوليات الكبيرة، وعدم المقدرة على تربية الأطفال، بينما وضحت بعض المشاركات أنها استطاعت التكيف مع كل هذه الصعوبات، وأنها غير نادمة، كما بينت بعض المشاركات أنهن يتمنين العودة بالزمن حتى يكملن تعليمهن والعمل، ثم الزواج.

«يا ريت لو ضليت بيت أهلي..... بتحسي ما في تفاهم..... هو تفكيره غير.... يعني جنة أهلي ولا زوج ما تعرف إنه إلها مسؤولية..... بدها تصحى الصبح تفكر شو بدها تطبخ..... شو بدها تعمل، تحسب في دار عم بنات احمى..... في إلهم عزاييم.» امرأة أردنية، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

«بتكون حسابات البنت وقتها إنها بتكون حلوة وشياكة..... إنه فيه هالشخص أعجب فيها حبها.... وإنه راح تظل تلبس، وتتربظ، ويطلعها مشاوير..... ويحكيها بحبك وحياة وردية!» مجموعة نساء أردنيات وسوريات

«مممكن إنه واحد مسؤول عنها مو أبوها وأمها وأخوها كلهم مسؤولين عنها وين رايحة وين جاية هيك بصير عندها واحد ما دام بحبها تقدر تطلع وتروح وتيجي وتنام وتصحى متى ما بدها.» امرأة أردنية، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

«لو إني حالياً مرتاحة بزواجي بس ما براجع أتزوج أولاً بدرس الجامعة واشتغل وأعمل أشياء كثيرة بعدها أتزوج.» امرأة أردنية، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

أما فيما يتعلق بتوقعات العلاقة الزوجية الخاصة، فغالبية المشاركات ذكرن أنه لم يكن لديهن أية معلومات حول العلاقة الزوجية، وما يرتبط بقضايا الصحة الإنجابية، وكما وضحن أن الخالة، والصديقة، والأخت المتزوجة هي مصدر المعلومات عادة، بينما ذكرت المعلمات والمرشدات أن البنات المخطوبات يحصلن على معلومات مغلوبة عن العلاقة الخاصة من الإنترنت، والصديقات.

«أنا بس تزوجت ما كنت عارفة ولا أي شي عن العلاقة الخاصة زوجي رن ع أمي نفس اليوم الفجر صار يهدل فيها ويحكيها طالما بنتك هيك ليه تزوجها ومن يومها أنا تحسست منه ما كان يصبر علي وهو بعرف كل اشي وبده يجرب كل اشي بهل بنت ما بهمه نفسيتها.» امرأة أردنية، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

واختلفت تجارب المشاركات على قدرتهن على التكيف مع الزواج ومسؤولياته، فذكرن أنهن غير قادرات على التكيف والتأقلم مع الزوج، والأبناء، وبيئة أسرة الزوج، ولكن الزواج لا بدّ من أن يستمر، خاصة من أجل وجود الأطفال، وعدم القدرة على العودة إلى بيت الأب، أو الأخ، بينما بيّنت بعض الحالات أنهن استطعن مواجهة المشكلات، والتغلب عليها باتخاذ قرار باستكمال التعليم والعمل.

«أنا لحد الآن صراحة ما حبيت زوجي صار الولاد وخلص، لو يجي يوم أشوفه يمرض أتعاطف معه أتأثر عليه أما الحب اللي هو حب اللي منشوفه بالمسلسلات التركية لا!» امرأة سورية، مؤسسة نور الحسين، صويلح

خلاصة:

تبين وجود نقص واضح في الوعي بمفهوم الزواج وتحمل المسؤولية، والقدرة على تربية الأبناء، وكذلك الوعي بالعلاقات الزوجية الخاصة، وبالصحة الإنجابية، مع التأثير السلبي للمعلومات المغلوطة التي تستقى من الإنترنت أو الصديقات، وهذا يستدعي من وجهة نظر الباحث إلى:

- تقديم المعلومات الكاملة من قبل المتخصصين والمثقفين الصحيين والتربويين والنفسيين، ومن خلال جميع القنوات الإعلامية والمجتمعية.
- إقامة الدورات وتكثيف الموجودة حالياً، والتي تستهدف شرائح الشباب المقبلين على الزواج، لتمكينهم من المعلومات السليمة، والمهارات المناسبة، للتعامل الإيجابي مع فكرة اتخاذ قرار الزواج، وسبل استمراريته بشكل سليم.
- احتضان الأسر المفككة، وتسهيل العمل والدراسة للفتيات المنفصلات، أو المعوزات للحد من آثار زواج القاصرات.

2.3.4 الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية لزواج القاصرات

من خلال حلقات النقاش المركزة، يتبين أن الفتيات اللواتي يتزوجن قبل عمر (18) سنة يتعرضن لضغوط اجتماعية ونفسية، ومعظم الأحيان للضرب والتعنيف من قبل الزوج، وأسرته الزوج، وأخوتها، ولكن هذا العنف لم يرتبط بعامل عمر الفتاة، حيث هناك تقبل لأشكال العنف المختلفة من قبل البيئة المحيطة بهؤلاء الفتيات. وذكرت غالبية المشاركات أنهن يعلمن بخدمات الجمعيات، وحماية الأسرة، ولكنهن لا يلجأن إليها؛ وذلك خوفاً من «الفجوة» التي يمكن أن تحدث بينها، وبين الزوج في حال تدخل طرف خارجي مثل حماية الأسرة، والتعهد الذي يتم اشتراطه على الزوج.

«آه ممكن ننضرب ... أنا لجأت لأهلي مرة واحدة ما وقفوا معي.. وقفوا ضدي، كنت حابة أتطلق... وقفوا كلهم ضدي حطوا الحق علي ! وان زوجي ما عمل اشي . وأنا زعلت أنا المهمومة و أنا الزعلانة وبالأخير الحق علي، وخلص صرت أتعود وعادي.» امرأة سورية، مؤسسة نور الحسين- صويلح

«أكثر من مرة ضربني قدام أخواني خلص ضربني مرة قدام أخواني خلص صار ممكن يضربني بالشارع.» امرأة سورية، مؤسسة نور الحسين، صويلح

«إذا وصلت المستشفى وحاولت تكذبي تحكي مثلاً أنا تزلقت فوراً بعرفوا ان حدا ضربك.... والبنيت ما راح تحكي أن اللي ضربها زوجها..... أنا هيك لما رحنت مستشفى الأميرة بسمة حكتهم أنا تزلقت عن الدرج حكوا أنه مبين من جسمك ووجهك مضروبة..... ويومها جابوا لزوجي حماية الأسرة وانحبس 3 أيام..... وكتب تعهد ما يضربني ورجع ضربني أحياناً الفتاة بتخاف تلجأ للمراكز عشان بتخاف يصير فجوة بينها وبين زوجها.» امرأة أردنية، جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

واتفقت غالبية المشاركات أن نسبة طلاق الفتيات القاصرات مرتفعة، حيث إن عدم مقدرة الفتيات على التكيف مع الحياة الزوجية، خاصة في ظل السكن مع الأسرة الممتدة، وتدخّل جميع أفراد الأسرة في حياة الزوجين، والتعرض للعنف لأبسط الأسباب، كما ذكرت جميعهن أن من الأسباب الأساسية للطلاق هو عدم تحمل الزوج الشاب المسؤوليات المترتبة على الزواج، خاصة في ظل وجود الأطفال، إضافة إلى أنه يبدأ بإقامة علاقات عاطفية أخرى.

«أنا تزوجت بكبير، بس انفصلت . أنا انفصلت بعمر (18) سنة وعندي بيبي، وولدت كمان عند أهلي ما قعدت عندو فترة طويلة كان يضربني وهو كان جامعي وأنا كنت لسة مو دارسة طلع بحب وحدة وكان يضربني وأنا كنت وحيدة أهلي وأنا اللي كنت بدّي إياه (طليقها) أهلي ما بدهم إياه فكانت أحلامي غير ولما إيجيت عندو غير.» امرأة أردنية في جمعية حماية الأسرة والطفولة-إربد

بالنسبة للتعليم وحرمان الفتاة من استكمال دراستها، اتضح من مجموعات النقاش أن هناك ثلاثة عوامل من حرمان تعليم الزوجات القاصرات: إما عدم رغبة الفتاة نفسها من استكمال التعليم، أو رفض الزوج أن تخرج زوجته للمدرسة، أو أن الفتيات يتم منعهن من الرجوع إلى المدرسة النظامية من قبل إدارة المدرسة، حيث بينت معظم المعلمات أنه قد لا يكون هناك قانون يمنع الزوجة القاصر من الالتحاق بالمدرسة، إلا أنه وبتطبيق «العرف» تمنع الفتاة من المدرسة، وذلك بحجة أنها ستفسد بقية زميلاتهن، بما لديها من معلومات حول الزواج والعلاقة مع الزوج.

« قانونا مسموح من زمان من وزارة التربية والتعليم، وكمان بصير تداوم وهي حامل عادي، حتى بمدارسنا..... لكن نفضل إنها ما ترجع..... وإذا رجعت بكون في اتفاق..... لأننا منخاف من البنيت المتزوجة منخاف

لسبب أن البنت بس تخطب، الصف كله بخرب، خاصة إنها بنت صغيرة..... بتصير لو مسك إيدها..... لو طلعو تحكي لزميلاتها كل اشي..... « معلمات مدرستي النزهة وذات النطاقين- النزهة وإربد

وفيما يتعلق بالآثار الصحية والنفسية، فقد بينت حلقات النقاش الخاصة بالعاملين في المراكز الصحية من طبيبات، وأخصائيين نفسيين، وممرضات أن الزوجات القاصرات يواجهن عدداً من المشاكل النفسية والصحية، حيث بينت الطبيبات أنه من الناحية البيولوجية يعتبر جسم الفتيات في سن (15-17) غير ناضج، ولم يكتمل بعد الجهاز التناسلي، كما أن الفتيات لا يكون لديهن معلومات كافية عن البلوغ، والدورة الشهرية، ولديهن معلومات مغلوطة حول الزواج، والثقافة الجنسية. وتتعرض المتزوجات القاصرات إلى مشاكل جسدية منها: التهابات حادة، وتشققات في المهبل. ويزيد تأذي الفتيات خاصة إن تبع الزواج حملاً مباشراً؛ وذلك لعدم اكتمال الجهاز التناسلي، وعدم اكتمال نضج الرحم، وعضلات الرحم، كما بينت الطبيبات أن الفتيات يتعرضن لفقر دم، وإجهادات متكررة، والتصاقات في الرحم بسبب الإجهادات، وولادات مبكرة وعسرة؛ بسبب ضيق عظام الحوض، وعدم اكتماله؛ مما يتسبب إلى اللجوء إلى إجراء العمليات القيصرية.

ومن المشاكل الاجتماعية التي تطرقت إليها الطبيبات أن الأسرة تشدد على ضرورة حدوث الحمل مباشرة بعد الزواج؛ مما يسبب مشاكل صحية تتمثل بوجود أكياس على المبايض، أو إعطاء محفزات للإباضة، أو حتى اللجوء إلى عمليات الزرع عند بلوغها سن (17) سنة؛ مما يعرضها لآلام لا تحتمل في البطن، وارتفاع في درجات الحرارة بسبب كبر حجم المبايض، مع تأكيد الطبيبات أنه قد يكون المبيض طبيعياً، ولا يحتاج إلى أي تدخلات خارجية، ولكن قد يتأخر الحمل بسبب صغر عمر الفتاة.

« بصير الحمل لمعظمهن بعد الزواج خلال أربعة أشهر.....وإذا تأخر حملها، ببلشوا يعالجوها، ويمكن وصلوا لمرحلة الأنابيب «اللقاح الصناعي»، ومستعدين كمان الأهل يزوجوا ابنهم وحدة تانية وما يصبروا عليها»
طبيبة، مركز صحي-الزرقاء

كما وضحت مجموعات العاملين في المراكز الصحية أن الزوجات القاصرات لا يوجد لديهن أي وعي حول أهمية استخدام وسائل تنظيم الحمل، والمباعدة بين الأحمال؛ مما يؤدي إلى حمل سريع بعد الولادة، فهناك رفض للفتيات وأزواجهن وأسرهن من استخدام تلك الوسائل معللين بأن أضرارها أكثر من نفعها، إضافة إلى جهل الأسرة في احتياجات الطفل الصحية من رضاعة، ومطاعيم.

« هناك خوف كبير من استخدام وسائل تنظيم الأسرة، ورفض لاستخدامها بسبب أفكار خاطئة شائعة حول تنظيم الأسرة، مثل: العقم، والسمنة، والصداع.....» قابلة في المركز الصحي- مخيم الزعتري

«مرة اجتني بنت، وطلبت مني أشيل اللولب.....، وبعد شهر، رجعت حامل، وطلبت التخلص من الحمل.....، حكتهلها إنتي إلي طلبتي تشيلي اللولب.....جاوبت إنه مش أنا، هاي حماتي إلي أجبرتني أشيل اللولب، وأنا ما بدي أحمل.....» طبيبة في مجموعة مؤسسة نور الحسين- صويلج

«بفكروا يعملوا تنظيم الأسرة بعد الطفل الرابع أو الخامس» طيبة في مركز صحي- الزرقاء

واعتبرت الأخصائيات النفسية أن الفتيات القاصرات يتعرضن من اليوم الأول للزواج إلى الصدمة النفسية، وعدم القدرة على التكيف لاحقاً مع تبعات ومسؤوليات الزواج والأسرة، وقد يتعرضن للعنف، وقد يصبن بحالات من الاكتئاب، وقد يحدث الطلاق المبكر؛ مما يزيد من الضغوطات النفسية والاجتماعية، حيث تصبح «امرأة مطلقة»، وهي قد تكون لم تبلغ سن الرشد بعد.

«كمان لو كنت بعرف الزواج هيك كان ما بتزوج، لحد الآن أنا درست جامعة وكملت وهلاً بشتغل بجيني ناس يطلبوني عن طريق الجمعية بحكيلهم ما بدي أتزوج خلص أن الأشياء اللي مريت فيها» امرأة أردنية تزوجت وتطلقت قبل سن 18 سنة، جمعية حماية الأسرة والطفولة - إربد

خلاصة:

أبرزت المناقشات وجود مشكلات متعددة ناجمة عن زواج القاصرات:

- مشاكل اجتماعية متعددة، وضغوط نفسية متكررة، واعتداء بالضرب، مع عدم اللجوء إلى الجمعيات وحماية الأسرة، رغم علم الفتيات بها، خوفاً على زيادة الفجوة في العلاقات الأسرية.
 - نسب طلاق مرتفعة ناجمة عن ضعف التكيف مع الحياة ضمن الأسر الممتدة، وتدخل الجميع في حياة الزوجين اليافعين، إضافة إلى هروب الأزواج الشباب من تحمل المسؤولية بعد قدوم الأطفال، وإقامة العلاقات الخارجية.
 - عزوف عن إكمال تعليم الفتيات القاصرات المتزوجات، إما لعدم رغبتهن، أو رفض الزوج، أو صعوبة الرجوع إلى المدارس النظامية.
 - مشاكل بيولوجية ناجمة عن عدم اكتمال الجهاز التناسلي لدى الفتيات قبل سن الثامنة عشرة، ومشاكل صحية متعددة.
 - صدمات نفسية منذ اليوم الأول للزواج تؤدي إلى عدم التكيف لاحقاً.
 - عدم الوعي بأهمية تنظيم النسل.
- يرى الباحث ضرورة إجراء وتشجيع الدراسات المسحية الميدانية والمفصلة للآثار الاجتماعية والصحية والنفسية، وتقديمها لمتخذ القرار، حتى تضمن في الخطة الاستراتيجية، والبناء عليها عند اختيار الاستراتيجيات التنفيذية، والتي تضمن الحد من الظاهرة وتقليلها كإجراء وقائي أولاً، وعلاج آثار هذه الظاهرة لضمان أقل النسب في المشكلات والآثار السلبية، والتي تنعكس على مفهوم التنمية المستدامة للوطن.

4.4 مقترحات في مواجهة مشكلة زواج القاصرات

تبين من تحليل مجموعات النقاش المركزة أن جميع الفئات المستهدفة، والتي شملها البحث ليست على مستوى واحد من الدراية والعلم بما يتوفر من خدمات، وبرامج، وسياسات تصب في الحد من زواج القاصرات، فمثلاً مجموعتنا النقاش الخاصة بمعلمات ومرشدات في مدرسة ذات النطاقين في إربد، ومجموعة نقاش النساء الأردنيات في مدرسة النهضة لا يوجد لديهن معرفة بالبرامج والسياسات، وحتى القوانين الخاصة بزواج القاصرات.

بينما كانت فئة المجتمع المدني، والطبيبات، والممرضات، والقابلات، والأخصائيات النفسية هن الأكثر معرفة وتطبيقاً لبرامج التوعية للحد من زواج القاصرات، بالإضافة إلى التأكيد على دور المراكز الصحية المهم في التعامل مع حمل القاصرات، وما يرافقه من مشاكل نفسية وصحية. ومع ذلك، ترى غالبية المراكز الصحية أنه بالرغم من وجود البرامج والنشاطات المتمثلة في جلسات نشر الوعي صحياً، ونفسياً للأزواج، إلا أن الإقبال ضعيف على تلك البرامج، كما يرون أن الإقبال والافتتاح ضعيف حتى في استخدام الوسائل الحديثة في تنظيم الأسرة.

وفيما يلي أبرز ما تم الاتفاق عليه في مجموعات النقاش المركزة الخاصة بالمجتمع المدني، والمراكز الصحية كمقترحات لمواجهة مشكلة زواج القاصرات في المجتمع الأردني:

- أجمعت مجموعات نقاش الأردنيات والسوريات أن للتعليم والمدرسة دور مهم في موضوع التوعية في زواج القاصرات.
- تحسين الوصول للفئات المستهدفة من خلال نشر الوعي خاصة بين الرجال؛ لأنهم هم من يتخذون القرارات داخل الأسرة. (مجموعة مركز الزرقاء الصحي)
- تحسين وصول خدمات الصحة الإنجابية للرجال. (مجموعة المركز الصحي في مخيم الزعتري)
- معرفة جوانب القصور في التدخل في حماية الفتيات، وإعطاء جديّة لقضية زواج القاصرات، وتوجيه بحوث علمية. (مجموعة المجتمع المدني في مؤسسة نور الحسين)
- زيادة الدروس وحلقات العلم في المساجد والكنائس، حيث أصبحت في الآونة الأخيرة مقصرة بشؤون المجتمع خاصة أن للمساجد والكنائس تعتبر قوة معنوية لأي فرد أكثر من أي قوة بحكم البنية المجتمعية الأردنية. (مجموعة المجتمع المدني في مؤسسة نور الحسين)
- إعطاء الزوجة القاصر أو المطلقة القاصر قروضاً، أو مساعدات مالية، أو إعطاؤهن أي فرص تنموية حتى تستطيع الفتاة بناء مستقبلها، وتفعيل دورها، وألا يعاقبها المجتمع بالتهميش والرفض. كما أن تلك المساعدات سوف تساهم بمساعدة الأزواج في تأمين احتياجات البيت؛ مما يؤدي إلى تحسين الحياة الزوجية. (مجموعة المركز الصحي في مخيم الزعتري)

- الحرص على التدخلات والبرامج المراعية لثقافة المجتمع الأردني. (مجموعة المجتمع المدني في جمعية حماية الأسرة والطفولة).

- ويمكن تلخيص المقترحات الآتية اشتقاقاً مما ورد من نتائج مجموعات النقاش والمبينة في الجدول (40):

جدول رقم (40): توصيات مبنية على استنتاجات مجموعات النقاش

ملحوظات المجموعات	الحل المقترح
تأييد تأجيل الزواج لما بعد الثامنة عشرة	حملات وطنية مكثفة لحصد التأييد المجتمعي لتأخير الزواج إلى ما بعد سن (١٨) عاماً.
عدم إدراك حجم المشكلة في الأردن، والتقليل من حدتها	التوصية برفع السن الإلزامي التعليمي إلى الثانوية العامة، مما يرفع من معدلات سن زواج الفتيات
بروز الظاهر بشكل أكبر في البيئات الريفية والتجمعات السكانية الفقيرة	بيان الحقائق وتسليط الضوء حول حجم المشكلة من خلال القنوات والوسائل الإعلامية والاجتماعية.
اعتبار الفقر أحد أهم زواج القاصرات	تركيز الحملات على التجمعات المقصودة (مخيمات، أغوار، مناطق ريفية، تجمعات السوريين)
اعتبار أن البنت "هم" وزوجها ستر	مكافحة الفقر، ودعم المشاريع الإنتاجية الفردية والجماعية، وتقديم التسهيلات للمستثمرين الذين يشغلون أبناء التجمعات الفقيرة، استناداً إلى بحوث علمية شاملة
تأثير المسلسلات العاطفية المعروضة على القنوات بشكل سلبي يحبذ الزواج بشكل مبكر	التأكيد على تمكين المرأة قبل زواجها، وتضمين الحملات التوعوية برامج تهدف إلى تغيير النظرة السلبية للفتاة، واعتبارها مشاركا في عجلة التنمية، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والتربوي.
اعتبار العديد من الشباب أن الزواج من الصغار أفضل وذو منافع متعددة (وعي ثقافي سلبي)	إنتاجات درامية مشوقة، تبين بشكل غير مباشر أضرار زواج القاصرات، وتنفر الفتيات الصغار منه.
لجوء القضاة إلى تزويج القاصرات اعتماداً على تقديرهم لنسوجهن الجسمي	استهداف الشباب الذكور بكافة الوسائل، وتعديل قناعاتهم، نحو سلبيات التبعات المادية والصحية والاجتماعية العديدة لزواج القاصرات، وتأجيل زواجهم إلى ما بعد التمكن، وضرورة التوافق العمري بين الزوجين.
الجهل حول العلاقة الزوجية والصحة الإنجابية والمسؤوليات المشتركة للزوجين	التغليظ والتأكيد على الالتزام بسن ال (١٨)
	التثقيف التربوي، والإعلامي والصحي والديني

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن زواج القاصرات قد يأتي ضمن ظروف اقتصادية صعبة، وضمن عادات وتقاليد اجتماعية متأصلة الجذور. وقد تبين من البحث الميداني والمقابلات الجماعية لمختلف الفئات المستهدفة أن تزويج الفتيات دون (18) عاماً لا يصل إلى حدّ اعتباره ظاهرة منتشرة في المجتمع الأردني. وبالرغم من أن اتجاهات العينة المبحوثة تميل إلى رفض الزواج دون (18) عاماً، إلا أن هناك عوامل وأسباباً تفرض عليهم تزويج فتياتهن، حيث يعدّ الفقر، والتخلص من مسؤولية الفتاة المادية، وحماية شرف الفتاة من أهم الأسباب المؤدية إلى زواج القاصرات، في حين ظهرت أسباب أخرى عند معظم الأسر السورية مردّها العادات والتقاليد، وحماية «شرف الفتاة» بسبب اللجوء، وتوافقت تلك النتائج مع تقارير اليونيسيف الدولية، ومعظم الدراسات السابقة التي تم مراجعتها. وتوافق البحث النوعي مع الأرقام الإحصائية في أن هناك نسبة ضئيلة لزواج الذكور المبكر، أما الأسباب التي تدفع الشباب الذكور في الزواج دون (20) عاماً، فتتمثل في الحاجة العاطفية والجسدية دون أية أسباب أخرى.

وقد أشارت البيانات الصادرة عن دائرة قاضي القضاة-والمتعلقة بتسجيل حالات الزواج- إلى ارتفاع في أعداد حالات الزواج للإناث اللاتي أعمارهن تقل عن (18) سنة خلال الفترة الزمنية 2011-2015، حيث ارتفع عدد حالات الزواج لهذه الفئة من الإناث من (8,093) حالة زواج في عام 2011 إلى (10,834) حالة زواج في عام 2014، وإلى (10,866) حالة زواج في عام 2015، وبنسبة زيادة بلغت (34.3%) بين عامي 2011 و2015.

وقد أكدّ التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 ذلك الارتفاع النسبي في حالات زواج القاصرات، حيث أظهرت البيانات ارتفاعاً في نسب الإناث اللاتي تزوجن في اعمار تقل عن 18 سنة في الاردن حيث ارتفعت النسبة من 13.7% في عام 2010 إلى 15% في عام 2013، واستمرت النسبة بالارتفاع خلال عامي 2014 و2015 حيث بلغت النسب (16.2% و18.1%) على التوالي. وكانت أعلاها في محافظة المفرق حيث بلغت النسبة 24.5% تلاها محافظة الزرقاء وبنسبة 18.8% ومن ثم محافظة اربد وبنسبة بلغت 17.7%، في حين لم تتعدى المحافظات التسعة الباقية المستوى الوطني حيث تراوحت النسب لباقي المحافظات ما بين 13.3% في محافظة العاصمة و5.6% في محافظة الطفيلة.

وقد بيّن التعداد العام أن نسبة الإناث الاردنيات اللاتي تزوجن في الاعمار التي تقل عن 18 سنة قد تراوحت بين 9.5% في عام 2011 و11.6% في عام 2015، وبالمقابل كانت الإناث السوريات المقيمات على الاراضي الاردنية هن الاكثر زواجا في الاعمار التي تقل عن 18 سنة حيث تراوحت نسبهن بين 33.2% في عام 2010 و43.7% في عام 2015.

وقد كانت أعلى نسب حالات الزواج للأردنيات دون 18 سنة في محافظة العاصمة في قضاء القويسمة وبنسبة بلغت 28.6%، وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء عين الباشا النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة

في محافظة البلقاء وتراوح ما بين 51.1% في عام 2012 و56.2% في عام 2013. وكان قضاء الزرقاء والرصيفة الأكبر تسجيلاً لحالات الزواج في محافظة الزرقاء وتراوح نسبة ما سجل في قضاء الزرقاء ما بين 40% في عام 2013 و45.2% في عام 2010. في حين تراوحت نسبة الحالات المسجلة في قضاء الرصيفة ما بين 37.6% في عامي 2010 و2014 و43.4% في عام 2013. وشهد قضاء اربد والرمثا تسجيل العدد الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة اربد، وتراوح نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء اربد ما بين 31.2% في عام 2012 و33.9% في عام 2011. وفي المقابل، تراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء الرمثا ما بين 26.6% في عام 2015 و32.8% في عام 2011.

وأشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من حالات زواج الإناث السوريات اللائي أعمارهن عند الزواج الأول أقل من 18 سنة في محافظة العاصمة خلال السنوات 2010-2015 كانت في قضائي عمان وماركا وتراوح نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء عمان ما بين 17.7% في عام 2015 و22.3% في عام 2011. وتراوح نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء ماركا من مجموع حالات الزواج المسجلة في محافظة العاصمة ما بين 23.5% في عام 2011 و25.9% في عام 2014.

وشكلت حالات الزواج المسجلة في قضاء عين الباشا النسبة الأكبر من حالات الزواج المسجلة في محافظة البلقاء وتراوح ما بين 43.9% في عام 2010 و61.2% في عام 2011. وكان قضاء الزرقاء والأزرق الأكثر تسجيلاً لحالات الزواج في محافظة الزرقاء وتراوح نسبة ما سجل في قضاء الزرقاء ما بين 32.4% في عام 2013 و43.8% في عام 2011. وشهد قضاء اربد والرمثا تسجيل العدد الأكبر من حالات زواج السوريات المسجلة في محافظة اربد. وتراوح نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء اربد ما بين 44.2% في عام 2010 و48.7% في عام 2011. وفي المقابل، تراوحت نسبة حالات الزواج المسجلة في قضاء الرمثا ما بين 19.6% في عام 2012 و26.5% في عام 2010. واحتل قضاء البادية الشمالية الغربية المرتبة الأولى في تسجيل حالات الزواج للسوريات، حيث تراوحت نسبة ما سجل فيه ما بين 62.7% من مجموع حالات الزواج المسجلة في محافظة المفرق في عام 2012 و69.4% في عام 2015.

كما أشارت البيانات الإحصائية والبحث الميداني، أن الزواج المبكر يحرم الفتيات من استكمال تعليمهن بسبب الزواج، وكذلك الحرمان من تطوير المهارات وفرص العمل؛ حيث أشارت البيانات إلى أن (66.7%) من الإناث الأردنيات اللائي تزوجن في عمر أقل من (18) سنة كن من حملة المؤهلات التعليمية الابتدائي، والإعدادي، والأساسي، في حين بلغت نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي (18.9%)، في حين أن (5.4%) أميَّات. أما النسبة الأكبر من الإناث السوريات اللائي تزوجن في أعمار تقل عن (18) سنة يحملن الشهادة الابتدائية، والإعدادية، والأساسية، حيث بلغت (69.3%)، في حين بلغت نسبة الإناث من حملة المؤهل الثانوي (5.3%)، وحملة مؤهل الدبلوم المتوسط والباكوريوس فأعلى (0.1%)، و(0.2%) على التوالي، وبلغت نسبة الأميَّات (9.8%) والملمت (15.2%).

ونتيجة غياب الفرص التعليمية، والعادات والتقاليد الاجتماعية، وجدت الدراسة أن الغالبية الساحقة من

الإناث الأردنيات والسوريات لا يعملن، ولا يبحثن عن عمل.

وقد أشارت النتائج أن الأردنيات عادة يتزوجن من أردنيين بنسبة (98.1%)، وأن الغالبية الساحقة أو ما نسبته (97.4%) من الإناث السوريات المتزوجات حالياً، وأعمارهن (13) سنة فأكثر متزوجات من أزواج سوريين، وأن (2.3%) متزوجات من أزواج أردنيين، وأن (0.3%) متزوجات من أزواج من جنسيات أخرى. كما أن (92%) من الإناث من حملة الجنسيات الأخرى المتزوجات حالياً وأعمارهن (13) سنة فأكثر متزوجات من أزواج من حملة الجنسيات الأخرى، وأن (7.5%) متزوجات من أزواج أردنيين، وأن (0.6%) متزوجات من أزواج سوريين.

ولم تتوافق نتائج دراستنا مع الدراسات السابقة في خصائص الزوج، وخاصة في التباين في العمر، حيث أظهرت البيانات الاحصائية والبحث النوعي أن سن الشاب الخاطب يكون عادة قريباً من سن الفتاة القاصر، أو يكبرها بعدد محدود من السنوات.

وتبين أن من أهم الخصائص التي تتوفر للخاطب هو أن يكون لديه أي عمل أو مهنة يعمل بها، وبالتالي المقدرة على كفاية بيت الزوجية، كما أجمعوا على عدم اشتراط التعليم، أو صلة القرابة. فقد بينت الاحصاءات أن الإناث الأردنيات المتزوجات من أزواج من حملة المؤهل الثانوي تشكل ما نسبته (25.3%)، والمتزوجات من أزواج من حملة المؤهلات بكالوريوس فأعلى (19.1%)، والمتزوجات من أزواج أميين (8.4%). بينما شكلت الإناث السوريات المتزوجات من أزواج من حملة المؤهل الإعدادي النسبة الأكبر أو (21.2%)، والمتزوجات من أزواج من حملة المؤهل الابتدائي ما نسبته (20.3%)، والمتزوجات من أزواج من حملة المؤهل الأساسي (18.6%)، والمتزوجات من أزواج أميين (17.3%)، أما الإناث من حملة الجنسيات الأخرى المتزوجات من أزواج من حملة المؤهل الإعدادي فقد شكلن النسبة الأكبر أو (23.3%)، تلاهن المتزوجات من أزواج أميين بنسبة بلغت (16.4%)، والمتزوجات من أزواج من حملة المؤهل الثانوي بنسبة بلغت (15%).

وبالرغم من ظهور اشتراط العمل للخاطب في البحث النوعي، إلا أن الاحصائيات بينت أن الزوج قد يكون لا يعمل، حيث أشارت البيانات الكمية إلى أن (45.3%) من أزواج الإناث الأردنيات المتزوجات حالياً وأعمارهن (13) سنة فأكثر، وتزوجن في أعمار تقل عن (18) سنة لديهم عمل دائم، وأن (32.9%) من الأزواج ليس لديهم عمل، وأن (10.1%) لديهم عمل مؤقت، في حين أن (5.4%) ليس لديهم عمل، ويبحثون عن عمل. بينما (35.7%) من أزواج الإناث السوريات المتزوجات حالياً وأعمارهن (13) سنة فأكثر، وتزوجن في أعمار تقل عن (18) سنة لا يعملون، ولا يبحثون عن عمل، وأن (20.7%) من الأزواج لديهم عمل مؤقت، وأن (13.6%) من الأزواج هم من العاملين في الأعمال الدائمة، في حين أن (17.6%) لا يعملون ويبحثون عن عمل. كما أظهرت البيانات أن (47.4%) من أزواج الإناث من حملة الجنسيات الأخرى المتزوجات حالياً وأعمارهن (13) سنة فأكثر، وتزوجن في أعمار تقل عن (18) سنة لديهم عمل دائم، و(24.2%) ليس لديهم عمل، ولا يبحثون عن عمل، و(14.7%) لديهم عمل مؤقت، في حين أن (4.6%) ليس لديهم عمل، ولكنهم يبحثون عن عمل.

وبيّن البحث النوعي أن هناك أساليب تمارسها أسر الفتيات للضغط عليها للموافقة وإقناعها بالخاطب، حيث

لم يظهر حالات إجبار على الزواج إلا في نطاق ضيق. وتتشابه الإجراءات التي تتبعها الأسرة الأردنية في تزويج بناتها القاصرات، حيث تتمثل بـ «قراءة الفاتحة»، ويليهما إعلام الأقارب والجيران إلى حين بلوغ الفتاة سن (15 سنة)، ثم يتم التزويج من خلال «كتب الكتاب» في المحكمة، ثم حفلة الزواج مباشرة بعد عدة أيام فقط. وتمارس الأسرة عادة وسائل مختلفة لإقناع القاضي بالتزويج، من مثل الحالة التي ظهرت في البحث النوعي «الأب الذي ألحَّ على القاضي بأن يوافق؛ وذلك لسوء وضعه المادي، ووجود عدد كبير من البنات في الأسرة، ويحتاج لتزويجهم لتخفيف العبء المادي».

كما بيّن البحث النوعي بأن هناك ندماً إلى حدّ ما على الزواج المبكر؛ وذلك نتيجة اختلاف التوقعات التي شكلتها الفتاة مسبقاً عن الزواج، وتفضيلها إياه عن استكمال التعليم، كما أظهرت النتائج أن الفتيات الصغيرات لم يكن لديهن أية معلومات حول العلاقة الزوجية، وما يرتبط بقضايا الصحة الإنجابية.

وتشابهت نتائج البحث النوعي للدراسة مع ما ذكر في الدراسات السابقة فيما يخص بالآثار النفسية والصحية للزواج المبكر، حيث تبين أن الفتيات القاصرات أكثر عرضة للضغوط الاجتماعية والنفسية، والعنف، وعدم القدرة على التكيف والاستمرار في علاقة زواجية صحية؛ مما يؤدي إلى الطلاق المبكر. ولكن بشكل عام أشارت البيانات الإحصائية أن نسب الطلاق في الأردن منخفضة، وأن الغالبية الساحقة من الإناث اللاتي تزوجن خلال فترة 2010-2015 هن من المتزوجات وأن نسبة قليلة لم تتجاوز 6% هن من المطلقات والارامل والمنفصلات وكانت النسبة الأعلى من بين المطلقات للاتي اعمارهن أقل من 18 سنة للإناث من حملة الجنسيات الأخرى.

ومن أكثر المشاكل التي ظهرت في البحث النوعي ما يتعلق بالآثار الصحية لحمل القاصرات، حيث تتوافق تلك النتائج مع الدراسات السابقة التي تناولت الآثار الصحية والنفسية، ومن تلك المشاكل: التهابات حادة، وتشققات في المهبل، وفقر دم، وإجهادات متكررة، والتصاقات في الرحم بسبب الإجهادات، وولادات مبكرة وعسرة. كما أشارت البيانات الإحصائية أن أكثر من نصف الأردنيات اللاتي تزوجن في أعمار تقل عن (18) سنة، وكذلك (69.4%) من الإناث السوريات، كن من غير المؤمنات صحياً، و(75.2%) من الإناث من حملة الجنسيات الأخرى. وشكلت الوفيات بسبب الحمل النسبة الأكبر من وفيات الإناث الصغيرات اللاتي أعمارهن 13-19 سنة وقت الوفاة، حيث بلغت نسبتهن 6.3% من إجمالي الوفيات التي حدثت أثناء الحمل، بينما لم تسجل أي حالة وفاة للإناث اللاتي أعمارهن 13-19 خلال 42 يوماً من الولادة (فترة النفاس).

أما فيما يتعلق بالسياسات والبرامج المتعلقة بزواج من هم دون (18) عاماً من الذكور والإناث في الأردن، فلم تجد الدراسة أي تقييم لبرامج نفذت في هذا الخصوص، حتى فيما يتعلق ببرامج المنظمات الدولية المطبقة في المجتمع الأردني، ومخيمات اللجوء، فلا يمكن الجزم بوجود سياسات واستراتيجيات واضحة، وبالتالي برامج ومشاريع تعالج موضوع زواج من هم دون (18) عاماً إن كان ذكراً أو أنثى بشكل مباشر، وقد دعمت تلك النتيجة البحث المكتبي، والمقابلات المعمقة التي أجريت بهدف تلك الدراسة، إلا أنه تنتشر بعض النشاطات المحدودة في أماكن مختلفة في الأردن؛ كحملات التوعية غير المنتظمة، ونشاطات تشجيع القيادات المجتمعية

والطليبية في تنفيذ مبادرات من شأنها المساهمة في الجهود المبذولة تجاه هذه القضية المجتمعية ذات الأهمية.

ولكن مقابل ذلك، يوجد العديد من السياسات والبرامج التي تستهدف النوع الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية بين الجنسين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة الإنجابية، وتلك البرامج تطبق من قبل كافة الجهات من مؤسسات دولية وحكومية، ومجتمع مدني. واكتسب موضوع زواج القاصرات أهميته من الاشتباه بارتباطه بالعديد من الآثار الصحية السلبية على الأمهات الصغيرات وأطفالهن، وبالتالي، ارتبط بقوة ببرامج الصحة الإنجابية من خلال العمل على دعم الشباب؛ لبناء قدراتهم، وتمكين العاملين في مجالات الصحة الإنجابية، والاستجابة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ لتقديم خدمات عالية الجودة للفئة المستهدفة، والتي تعتبر حالات زواج القاصرات ضمن الفئة المستهدفة لتلك البرامج. وهذا يتفق مع نتائج البحث النوعي بأن هناك خدمات تنظيم الأسرة، ولكن الفتيات لا يقبلن عليها، إما خوفاً من آثارها، أو أنهن لسن صاحبات قرار، أو ضرورة إنجابها لعدد من الأطفال قبل البدء باستخدامها كتقليد اجتماعي.

التوصيات

- الحاجة إلى إيجاد سياسة، أو استراتيجية، أو خطة وطنية تبنى على استراتيجيات قد تم إقرارها مسبقاً (الطفولة، أو السكان، أو الأسرة، أو المرأة)، حيث تُعنى بشكل خاص بزواج القاصرات.
- خلق بيئة مساعدة على التغيير الاجتماعي من خلال التوعية لكافة شرائح المجتمع، وبالأخص الهيئة التعليمية حول أهمية التعليم في حياة الفتيات، وتأجيل سن الزواج حتى إكمال الفتيات المرحلة الثانوية على الأقل.
- إعداد برنامج توعوي متخصص للقضاة الشرعيين؛ للوقوف على الحالات الخاصة التي يأذن بموجبها القاضي بتزويج من أكملت (15) سنة شمسية من عمرها.
- ضمان حق التعليم بالنسبة لجميع القاصرات المتزوجات، والحوامل عن طريق استراتيجيات التعليم غير النظامي، أو صفوف محو الأمية، أو أي خيارات وإجراءات يتم استحداثها.
- دعم برامج التعليم العامة، والوسائل الإعلامية التي تعمل على رفع درجة الوعي بشأن النتائج والتداعيات السلبية الناتجة عن زواج القاصرات، وحقوق الإنسان ذات الصلة الخاصة بالفتيات والنساء؛ وذلك من أجل العمل على تغيير الاتجاهات، والمواقف، وتعزيز واجبات الآباء، والأوصياء والمجتمع لحماية الفتيات المستضعفات.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الدعم المالي، والتأكد من امتلاكهم لكافة المهارات والقدرات اللازمة لكسب تأييد المجتمعات لوضع حد لزواج القاصرات.
- دعم مبادرات التأييد المجتمعي التي تستهدف الذكور داخل المجتمع، ولاسيما البنين، والشباب، والآباء.
- تقديم الدعم المالي والتدريب المهني لأسر الفتيات المعرضات لخطر الزواج المبكر؛ لتحسين الفرص الاقتصادية، ووسائل الرزق والمعيشة لتلك الأسر، حيث إن هذا قد يساعد على تقديم الضمانات الكافية بألا يظهر الزواج على أنه الخيار الوحيد المتاح للأسر الفقيرة.
- دعم العاملين في القطاع الصحي من أجل نشر رسائل تدعو إلى الحد من زواج القاصرات؛ وذلك لأهمية دورهم في رصد المخاطر الصحية والنفسية على حياة الفتيات الصغيرات.
- دعم المؤسسات المنفذة لبرامج الصحة الإنجابية في سبيل وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بزواج القاصرات.

- ضمان إتاحة المعلومات للمتزوجات القاصرات؛ للاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية، وإتاحة الفرصة لهن أيضاً للاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة، والمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى فرصة الاستفادة من خدمات الأخصائيين، والرعاية الصحية المقدمة في هذا الشأن.
- تحسين فرص الوصول لخدمات صحة الطفل والأمومة، بما في ذلك رعاية سابقة للولادة، وبرامج مطاعيم الأطفال، والتغذية، ولاسيما للزوجات/ الأمهات القاصرات اللاتي غالباً ما لا يتمتعن بإمكانية كبيرة للوصول لهذه الخدمات.
- مكافحة كل أشكال العنف الذي يُمارس ضد الفتيات والنساء-ولاسيما العنف الجنسي، والاعتداء الجنسي- من خلال السياسات، والبرامج التي تركز على الوقاية، والعلاج، والإرشاد، والحماية القانونية.
- تحسين نظم البيانات والرصد من خلال إدخال آليات تساعد على الرصد الدوري للسياسات والبرامج المرتبطة بزواج القاصرات؛ وذلك من أجل المساعدة على تقييم التقدم.
- إجراء المزيد من الدراسات المقارنة حول توقعات الزواج في المجتمع الأردني وآثاره.
- إجراء تعديل على قانون الأحوال الشخصية بما يحقق الغاء الاستثناءات والتأكيد على ان الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة.
- بالتعاون مع دائرة قاضي القضاة، متابعة تطوير بيانات المحاكم الشرعية لتكون أكثر شمولية للمتغيرات المتوفرة، وتصنيفها حسب الفئة العمرية ما أمكن.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة والمنشورة على الصفحة 3993 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4787 تاريخ 16 - 10 - 2006 .
2. أحمد، فؤاد، 2015، الزواج المبكر بين أحكام الشريعة وأحكام القوانين الوضعية، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، ع.12، آب 2015.
3. جريدة الشرق الأوسط، اليونيسيف، العدد 8135، 1/3/2001.
4. الجواميس، شيرين، 2014، اتجاهات طالبات الصف العاشر الأساسي والمرحلة الثانوية نحو الزواج المبكر في مدينة عمان. رسالة ماجستير- دراسات المرأة، الأردن- الجامعة الأردنية.
5. الزيود، إسماعيل، 2012، موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر، دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد (39) عدد (2).
6. شقبوع، إسرائ، 2015، الزواج المبكر في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن- دراسة ميدانية في مخيم الزعتري، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: الجامعة الأردنية- كلية الدراسات العليا.
7. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016، حالة سكن العالم 2016، UNFPA .
8. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013، حالة سكان العالم 2013: أمومة في عمر الطفولة، مواجهة تحدي حمل المراهقات، https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/AR-SWOP13_0.pdf.
9. فضل الله، بهجة، 2013، الاتجاهات نحو الزواج المبكر دراسة ميدانية بقرية الملاحه بالنيل الأبيض، بحث مقدم إلى كلية الآداب لنيل درجة البكالوريوس العام، مصر: جامعة الخرطوم- كلية الآداب.
10. القضاة، مصطفى، 2010، التبكير في الزواج والآثار المترتبة عليه دراسات فقهية قانونية مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج. (26)، ع(1).
11. منظمة الصحة العالمية، 2014، بيان نيويورك، Every Women Every Child/Girls Not Brides مركز وسائل الإعلام: زواج الأطفال: 39 ألف زيجة كل يوم، 7 آذار 2013. WWW.WHO.int/mediacenter/news.
12. اليونيسيف، 2008، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006، المكتب المركزي للإحصاء، اليونيسف- منظمة الأمم المتحدة للطفولة- المشروع العربي لصحة الأسرة- جامعة الدول العربية.

1. Ahmed, s., Khan, S., Alia & Noushad, S., 2013, Psychological Impact Evaluation of Early Marriages, International Journal of Endorsing Health Science Research, Volume 1 Issue 2, December 2013.
2. Fahimi, F. and Ibrahim, S., 2013, Ending Child Marriage in the Arab Region, Population Reference Bureau, <http://www.prb.org/Publications/Reports/2013/child-marriage-mena.aspx>.
3. Fowler, R., 2014, Syrian Refugee Families' Awareness of the Health Risks of Child Marriage and What Organizations Offer or Plan in order to Raise Awareness, SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad
4. Governance and Social Development Resource Center, 2007, Helpdesk Research Report: Child Marriage, <http://www.gsdr.org/docs/open/HD663.pdf>.
5. International Center for Research on Women (ICRW), 2009, Malhotra,A.,Warner, A., Mc Gonagle,A. and Rife, S., Solutions to End Child Marriage: What the evidence shows.
6. Jain,S. and Kurz., 2007, New Insights on Preventing Child Marriage: A Global Analysis of Factors and Programs, International Center for Research on Women (ICRW), Washington DC.
7. The Royal Commonwealth Society, 2015, Preventing Child Marriage in The Commonwealth: The Role of Education.
8. UN women, 2013, Inter-agency assessment Gender-based Violence and Child Protection among Syrian refugees in Jordan, with a focus on Early Marriage, Amman, Jordan.
9. UNFPA, 2012, Marrying too Young: End Child Marriage, United Nations Population Fund UNFPA, New York.
10. UNICEF Global Databases, 2014, based on Demographic and Health Surveys (DHS), Multiple Indicator Cluster Surveys (MICS) and other nationally representative surveys.
11. UNICEF, 2014, A Study on Early Marriage in Jordan 2014, Amman, Jordan.
12. United Nations Children's Fund, 2015, Child Protection from Violence, Exploitation and Abuse.

الملاحق

أختي المشاركة في هذا الاجتماع،

يقوم المجلس الأعلى للسكان بدراسة لزواج القاصرات في الأردن؛ للوقوف على أسباب هذه الظاهرة، وآثارها على الفتاة، ونغدو ممتنين لكم الإجابة عن هذه الأسئلة، علماً بأنها لن تستخدم إلا لأغراض الدراسة، ولا داعي لتسجيل الاسم على هذه الاستبانة.

1. عقد المقابلة:-----
2. الجنسية:----- مكان السكن: المحافظة----- المنطقة-----
3. ماهو عمرك الحالي:----- ماهو العمر الحالي لزوجك:-----
4. زواجك الأول:-----
5. الحالة الاجتماعية: أ. متزوجة ب. أرملة ج. مطلقة
6. إذا كانت الفتاة مطلقة، فما هي أسباب الطلاق؟-----
7. ما هو مستوى تعليمك:-----
8. عدد الأطفال الذين أنجبتيهم:-----
9. ما هو مستوى تعليم والدك:-----
10. ما هو مستوى تعليم والدتك:-----
11. عدد أفراد أسرة والدك وقت زواجك:-----
12. دخل أسرة والدك وقت زواجك:-----

أ. لا يفي بالاحتياجات الأساسية من طعام وشراب وعلاج ب. يفي بالاحتياجات الأساسية فقط.

ج. يفي بالاحتياجات الأساسية مع مساحة للتوفير د. كثرة الديون

13. هل واجهت صعوبة لدى المحكمة الشرعية في عقد القران بحكم عمرك؟

أ. نعم ب. لا

إذا كانت الإجابة «نعم»، وضحى-----

ملحق رقم (2): دليل مجموعات النقاش المركزة

دليل المقابلة مع الفتيات دون سن 18 وأعمارهن الحالية دون سن 18 سنة

المحور الأول: الآراء والاتجاهات نحو زواج القاصرات (30 دقيقة)

الثقافة السائدة حول الزواج المبكر

- باعتقادكن، ما هو العمر المناسب لزواج البنات والأولاد في المجتمع الأردني؟
- باعتقادكن، هل يوجد ظاهرة الزواج المبكر (أقل من 18 سنة) في المجتمع الأردني؟ هل هي مشكلة فعلاً؟
- هل يطلق الزواج المبكر على البنات أم على الأولاد؟
- ما هو العمر الذي يمكن أن نعتبر زواج البنات فيه أنه زواج مبكر؟ وما هو العمر الذي يمكن أن نعتبر زواج الأولاد فيه زواجاً مبكراً؟
- هل يوجد لديكم معلومات حول العمر القانوني لزواج البنات، وزواج الأولاد؟
- ما دوافع زواج الفتيات مبكراً؟ (اليتيم، وضعف التحصيل العلمي، والعلاقة بين الوالدين، والطلاق أو الانفصال، ثقافة اجتماعية، والوضع الاقتصادي للأسرة، وغيرها).

المحور الثاني: إجراءات وسلوكيات أسرة الفتاة في زواج القاصرات

- في رأيكم، هل للفتاة دون (18) سنة رأي عادة في زواجها؟
- إن رفضت الفتاة، ماذا تكون ردة فعل الأسرة؟
- ماذا تفعل الأسرة عندما يكون عمر الفتاة أقل من القانوني؟ ما الإجراءات والسلوكيات المتبعة؟
- ما هي إجراءات الزواج عادة للبنات الأقل من (18) سنة؟ هل يوجد اختلاف في المعاملة عن مثيلاتها إن تزوجت ضمن العمر القانوني؟ (المهر، ومكان السكن، وحفلة الزواج، وعقد القران في المحكمة)، هل يسبق الزواج (كتاب الكتاب) فترة خطوبة؟
- وجود صلة قرابة ما بين الخاطب والمخطوبة، والفارق العمري بينهم.

المحور الثالث: الآثار المتوقعة لزواج القاصرات (30 دقيقة)

أ. إيجابيات وسلبيات زواج القاصرات

- في اعتقادكن، هل يوجد إيجابيات لزواج البنات دون (18) سنة؟ ما هي؟
- في اعتقادكن، هل يوجد سلبيات لزواج البنات دون (18) سنة؟ ما هي؟

- هل تعرضت لمشاكل صحية بعد الزواج؟ اذكرها
- هل واجهت تعقيدات في الولادة؟ اذكرها
- هل واجهت مشاكل في التعامل مع الزوج؟ اذكرها
- بماذا تصفين حالتك النفسية؟
- هل واجهت نظرة اجتماعية سلبية
- من أهل الزوج، أو من أهل الزوجة، أو من الجيران؟ اذكرها
- هل أجبرت على الزواج من قبل أسرتك؟ تسجيل الوقائع
- مدى رضاك عن علاقتك بزوجك؟

ب. زواج القاصرات والصحة الإنجابية والنفسية، والخدمات الصحية للفتيات

- هل تعلمين عن وسائل تنظيم الأسرة؟
- هل تستخدمين وسائل تنظيم الأسرة؟
- هل تتوفر خدمات الصحة الإنجابية؟
- هل تواجهين مشاكل في تأمين هذه الوسائل؟
- هل تلقيت معلومات حول الثقافة الصحية، أو العلاقة الزوجية الخاصة، أو أي تحضيرات نفسية عن الزواج؟ وما مصدر هذه المعلومات؟
- هل واجهت مشاكل أثناء الحمل والولادة؟
- ما هي توقعاتك عن الزواج؟ ما مصدر التوقعات؟
- باعتقادك، إلى أي مدى كانت توقعاتك حقيقية؟ لماذا؟
- كيف تعاملت مع اختلاف توقعاتك حول الزواج؟ كيف تكيفت مع الأمر الواقع؟
- في حالات العنف، إلى من تلجأين؟ هل تعرفين تلك الحالات؟

المحور الرابع: زواج القاصرات وتعليم الفتيات

- كيف يتم تعامل المخطوبات في المدرسة من قبل المعلمات، والطالبات، والإدارة؟
- هل تبقى البنات على مقاعد الدراسة (المدرسة) بعد الزواج؟ لماذا؟

المحور الخامس: مواجهة مشكلة الزواج المبكر وتحسين المعلومات والخدمات (15 دقيقة)

- هل لديك معرفة بالبرامج الخاصة بحماية الفتيات بشكل عام؟ ما مصدرها إن وجدت؟

- هل لديكن معرفة بالقوانين، والبرامج الخاصة بالزواج المبكر؟ ما مصدرها إن وجدت؟
- ماذا تقترحن لتحسين وصولكن إلى التعليم والعمل؟
- في رأيكن، ماذا يمكن أن ينجز لتحسين البرامج المتعلقة بذلك؟
- ما دور كل من: المدرسة، والأسرة، والمجتمع، والقضاة، والمراكز الصحية، ورجال الدين في الحد من زواج القاصرات؟
- من واقع تجربتك هل تشجعين على الزواج المبكر؟
- نعم لماذا؟
- لا ما البدائل حينها؟

المحور الأول: الآراء والاتجاهات: زواج القاصرات (30 دقيقة)

أ. الثقافة السائدة حول زواج القاصرات

- باعتقادكم، ما هو العمر المناسب لزواج البنات في المجتمع الأردني؟
- باعتقادكم، هل يوجد ظاهرة زواج القاصرات (أقل من 18 سنة) في المجتمع الأردني؟ هل هي مشكلة فعلاً؟
- باعتقادكم، هل يوجد ظاهرة زواج قاصرات (أقل من 15 سنة) في المجتمع الأردني؟
- ما هو العمر الذي يمكن أن نعتبر زواج البنات فيه أنه زواج مبكر؟
- هل يوجد لديكم معلومات حول العمر القانوني لزواج البنات؟ هل ترونه مناسباً؟ لماذا؟

ب. التغير الزمني والمجتمعي في زواج القاصرات

- في اعتقادك، هل تغيرت اتجاهات وسلوكيات الأسرة تجاه العمر المناسب لتزويج بناتهن؟
- لنقارن مثلاً بين التسعينات والآن، هل حدث أي تغيير في المجتمع في تزويج البنات؟ هل زادت أعداد المتزوجات دون (18) سنة أو قلت أو بقيت كما هي؟
- ولنقارن كذلك الأمر في آخر خمس سنوات؟

ج. أسباب زواج القاصرات

- باعتقادكم، ما هي الظروف/ السمات المشتركة للأسر التي تزوج بناتها في أعمار دون (18) سنة؟
- باعتقادكم، هل يوجد خصائص/ ظروف معينة للبنات اللواتي يتم تزويجهن دون (18) سنة (ناضجة الجسم، وتحصيلها التعليمي سيء، واشتباهاً في سلوكها، وعلاقة غير شرعية، وجميلة جداً... إلخ)؟
- هل الزواج من الأقارب سبب في زواج القاصرات؟
- باعتقادكم، ما هي صفات الخاطب الكفو؟

د. إجراءات وسلوكيات الأسرة في الزواج المبكر

- في رأيكم، هل للفتاة دون (18) سنة رأي عادة في زواجها؟
- إن رفضت الفتاة، فما هي ردة فعل الأسرة؟
- ماذا تفعلون عندما يكون عمر الفتاة أقل من القانوني؟ ما هي الإجراءات والسلوكيات المتبعة؟
- ماذا عن شهادة التسنين، هل تقبل في المحكمة الشرعية؟

- ما الإجراءات المتبعة في دائرة قاضي القضاة عند الموافقة على إذن الزواج؟
- ما الوثائق التي يتم طلبها من دائرة قاضي القضاة للموافقة على إذن الزواج؟
- ما هي إجراءات الزواج عادة للبنات الأقل من (18) سنة؟ هل يأتي مأذون إلى المنزل، أو يتم الذهاب إلى المحكمة؟
- هل تواجه الأسرة صعوبة لدى المحكمة الشرعية في عقد الزواج للفتاة دون سن (18)؟ ما هي هذه الصعوبات إن وجدت، وكيف تتغلب عليها الأسرة؟
- هل يوجد اختلاف في المعاملة عن مثيلاتها إن تزوجت ضمن العمر القانوني؟ (المهر، ومكان السكن، وحفلة الزواج، والفحص قبل الزواج، وعقد القران في المحكمة،)

المحور الثاني : الآثار المتوقعة لزواج القاصرات (30 دقيقة)

- إيجابيات وسلبيات زواج القاصرات
- هل يوجد إيجابيات لزواج البنات دون (18) سنة؟ ما هي؟ هل لديكم شواهد على ذلك؟
- هل يوجد سلبيات لزواج البنات دون (18) سنة؟ ما هي؟ هل لديكم شواهد على ذلك؟
- هل زواج القاصرات عرضة لحدوث الطلاق؟ هل لديكم شواهد على ذلك؟

المحور الثالث: مواجهة مشكلة زواج القاصرات، وتحسين المعلومات والخدمات (15 دقيقة)

- هل لديكم معرفة بالبرامج الخاصة بحماية الفتيات بشكل عام؟ ما مصدرها إن وجدت؟
- هل لديكم معرفة بالقوانين، والبرامج الخاصة بالزواج المبكر؟ ما مصدرها إن وجدت؟
- كيف يمكن تحسين وصول الفتيات المتزوجات مبكراً إلى التعليم والفرص التنموية؟ وإن كان بعد الزواج؟
- في رأيكم، ماذا يمكن أن ينجز لتحسين البرامج، والقوانين، والأنظمة للحد من ظاهرة زواج القاصرات؟ ما دور كل من: المدرسة، والأسرة، والمجتمع، والقضاة، والمراكز الصحية، ورجال الدين؟

ملحق رقم (4): دليل مجموعات النقاش المركزة

دليل النقاش مع مديرات المدارس والمعلمات والمرشدات في المدارس

المحور الأول: الآراء والاتجاهات زواج القاصرات (30 دقيقة)

أ. الثقافة السائدة حول زواج القاصرات

- حسب معلوماتكم، ما هو العمر المناسب لزواج البنات في المجتمع الأردني؟
- هل يوجد لديكم معلومات حول العمر القانوني لزواج البنات؟ هل ترونه مناسباً؟ لماذا؟

ب. التغير الزمني والمجتمعي في الزواج المبكر

- في اعتقادك، هل تغيرت اتجاهات الأسرة وسلوكاتها تجاه العمر المناسب لتزويج بناتهن؟
- لنقارن مثلاً بين التسعينات والآن، هل حدث أي تغيير في المجتمع في تزويج البنات؟ هل زادت أعداد المتزوجات دون (18) سنة أو قلت أو بقيت كما هي؟
- لنقارن كذلك الأمر في آخر خمس سنوات؟
- أسباب زواج القاصرات (يعطى هذا المحور الأهمية والوقت الكافيين في الجلسة)
- من خلال ممارستكم لعملكم، كم هي حجم ظاهرة المتسربات من المرحلة الأساسية؟ وما هي أسباب تسرب الطالبات من المرحلة الأساسية؟ وهل كل المتسربات يتجهن إلى الزواج؟
- من خلال ممارستكم لعملكم، من هو صاحب القرار الأول في خروج الفتاة من المدرسة، هل هو الفتاة نفسها، أو الأهل؟
- من خلال ممارستكم لعملكم، هل لمستم حالات زواج لفتيات دون سن (18) سنة؟ ما هو حجم الظاهرة في المدرسة؟
- من خلال ممارستكم لعملكم، من هي الأسر التي تزوج بناتها مبكراً دون سن (18) من حيث (مستوى تعليم الوالدين، وحجم الأسرة، وعمل الأب، والأم، والوضع الاقتصادي العام للأسرة، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الدراسة، وعلاقة الوالدين (طلاق، أو انفصال، أو وفاة أحد الوالدين، أو مشاكل أسرية)؟
- من خلال ممارستكم لعملكم، من هن الفتيات دون سن (18) اللواتي يتجهن للزواج (ناضجة الجسم، ومستوى تحصيلهن العلمي، وقدرتهن على الاستمرار في الدراسة؛ أي قدرتها على الاستيعاب، واشتباها في سلوكهن، وعلاقة غير شرعية، وجميلة جداً، وعلاقتهم مع زميلاتهن، وعلاقتهم مع الهيئة التدريسية في المدرسة)؟ تسجل إفادات كاملة من المشاركات في الاجتماع، ويعطى هذا الموضوع الوقت الكافي لذلك.
- باعتقادكم، ما هي صفات الخاطب؟ إلى من تزوج الأسرة عادة فتياتها؟

المحور الثاني: الآثار المتوقعة للزواج المبكر (30 دقيقة)

أ. إيجابيات وسلبيات الزواج المبكر

- في اعتقادكم، هل يوجد إيجابيات لزواج البنات دون (18) سنة؟ ما هي؟

- في اعتقادكم، هل يوجد سلبيات لزواج البنات دون (18) سنة؟ ما هي؟

ب. زواج القاصرات والتعليم

- كيف يتم تعامل المخطوبات في المدرسة من قبل المعلمات، والطالبات، والإدارة؟

- ماهو برأيكم تأثير الفتيات الخاطبات على زميلاتهن في المدرسة، وهل فعلاً يحصل ترويج للزواج المبكر بينهن؟

- هل تبقى البنات على مقاعد الدراسة (المدرسة) بعد الزواج؟ لماذا؟

- تشير الأرقام إلى أن البنات يتابعن دراستهن بعد الزواج، مدى صحة هذه المعلومة في رأيكم؟

- ما الخدمات المتوفرة في المدرسة للفتاة المتزوجة إن وجدت؟

ج. حالات زواج القاصرات والصحة النفسية للفتيات

- في اعتقادكم، هل تتلقى البنات معلومات صحية عن العلاقة الزوجية الخاصة، وأي تحضيرات نفسية عن الزواج؟ كيف؟ ولماذا؟

- في اعتقادكم، ما هي توقعات الفتيات المقبلات على الزواج؟

- باعتقادكم، إلى أي مدى تكون توقعاتهن حقيقية؟ لماذا؟

- كيف تتعامل الفتيات مع اختلاف توقعاتهن حول الزواج؟ كيف تتكيف مع الأمر الواقع؟

المحور الثالث: مواجهة مشكلة زواج القاصرات وتحسين المعلومات والخدمات (يعطى هذا المحور الأهمية في الجلسة والوقت الكافيين)

- برأيكم، كيف يمكن التنبؤ على مستوى المدرسة بالحالات التي لديها الاستعداد للتسرب من المدرسة؟ وماهي الوسائل الممكنة لذلك؟ ماهي البرامج المدرسية التي تقترحونها للحد من تسرب الفتيات؟

- ماهو دور المدرسة الحالي (مربية الصف، المرشدة، مديرة المدرسة)عندما تترك الفتاة المدرسة؟

- ماذا تحتاجون لتعزيز دور المدرسة الحالي في الحد من تسرب الفتاة من المدرسة؟

- برأيكم، كيف يمكن تحسين وصول الفتيات إلى التعليم والفرص التنموية وإن كان بعد الزواج؟

- برأيكم، ماذا يمكن أن ينجز لاقتراح أو تحسين البرامج والسياسات والقوانين الحالية للحد من زواج الفتيات مبكراً؟

- برأيكم، ما دور كل من: الأسرة، والمجتمع، والقضاة، والمراكز الصحية، ورجال الدين للحد من الظاهرة؟

- برأيكم، ما دور المدرسة للحد من هذه الظاهرة؟

ج . المناهج الدراسية.

ب . المرشدة الاجتماعية.

أ . دور المعلمات.

ملحق رقم (5): دليل مجموعات النقاش المركزة

دليل المقابلة مع الفريق الطبي والصحي (نسائية، أمومة وطفولة، نفسية)

المحور الأول: الآراء والاتجاهات نحو زواج القاصرات (30 دقيقة)

أ. الثقافة السائدة حول الزواج المبكر

- حسب معلوماتكم الطبية ما هو العمر المناسب لزواج البنات والأولاد في المجتمع الأردني؟ وهل يوجد دراسات حددت هذا العمر؟
- من خلال عملكم، هل يوجد زواج مبكر (أقل من 18 سنة) في المجتمع الأردني؟ هل هي مشكلة فعلاً؟ ما هي أبرز مظاهر هذه المشكلة من واقع ممارستكم العمل اليومية؟
- باعتقادكم هل توجد ظاهرة الزواج المبكر (أقل من 15 سنة) في المجتمع الأردني؟
- ما هو العمر الذي يمكن أن نعتبر زواج البنات فيه أنه زواج مبكر؟ وما هو العمر الذي يمكن أن نعتبر زواج الأولاد فيه زواجاً مبكراً؟
- هل يوجد لديكم معلومات حول العمر القانوني لزواج البنات، وزواج الأولاد؟ هل ترونه مناسباً؟

ب. التغير الزمني والمجتمعي في الزواج المبكر

- في اعتقادك، هل تغيرت اتجاهات وسلوكيات الأسرة اتجاه العمر المناسب لتزويج بناتهن؟
- لنقارن مثلاً بين التسعينات والآن، هل حدث أي تغيير في المجتمع في تزويج البنات؟ هل زادت أعداد المتزوجات دون (18) سنة، أو قلت، أو بقيت كما هي؟

المحور الثاني: الآثار المتوقعة لزواج القاصرات (30 دقيقة)

أ. إيجابيات وسلبيات الزواج المبكر

- في اعتقادكم، هل يوجد سلبيات لزواج البنات دون (18) سنة من الناحية الصحية والنفسية؟ ما هي؟
- من واقع ممارستكم لعملكم، هل لمستم أضراراً صحية واجهت الفتيات المتزوجات مبكراً بعد الزواج وقبل الحمل؟ نسجل كتابياً روايات الأطباء في هذا المجال، ومدى تكرار أنواع الأضرار الصحية.
- هل لمستم أضراراً صحية واجهت الفتيات المتزوجات مبكراً بعد الحمل؟ نسجل كتابياً روايات الأطباء في هذا المجال ومدى تكرار أنواع الأضرار الصحية في روايات الأطباء.
- هل لمستم أضراراً صحية واجهت الفتيات المتزوجات مبكراً اثناء الولادة؟ نسجل كتابياً روايات الأطباء في هذا المجال، ومدى تكرار أنواع الأضرار الصحية في روايات الأطباء.
- هل لمستم أضراراً صحية واجهت الفتيات المتزوجات مبكراً بعد الولادة؟ نسجل كتابياً روايات الأطباء في هذا المجال،

ومدى تكرار أنواع الأضرار الصحية.

- هل لمستم أضراراً نفسية لحقت بالفتيات المتزوجات مبكراً قبل الزواج وبعده؟ نسجل كتابياً روايات الأطباء في هذا المجال، ومدى تكرار أنواع هذه الأضرار النفسية.
- هل لمستم مشاكل في ولادات (الأطفال) الفتيات المتزوجات مبكراً؟ ما هي هذه المشاكل؟
- هل لمستم حالات عنف تعرضت إليها الفتيات المتزوجات مبكراً؟

ب. زواج القاصرات وخدمات الصحة الإنجابية والنفسية للفتيات المتزوجات مبكراً

- في اعتقادكم، هل تتلقى البنات معلومات عن الثقافة الجنسية، والعلاقة الزوجية الخاصة قبل الزواج؟ ما مصدر المعلومات أو من مصدر المعلومات؟
- كيف تتعامل الفتيات مع اختلاف توقعاتهن حول الزواج؟ كيف تتكيف مع الأمر الواقع؟

ج. الزواج المبكر والصحة الإنجابية (بعض الأسئلة يمكن أن تأخذ وقتاً أكثر مع ذوي العلاقة في المجال الصحي)

- هل يكون لدى المخطوبة ثقافة جنسية؟ هل يكون هناك تحضيرات نفسية وتزويدها بمعلومات طبية حول العلاقة الزوجية الخاصة؟
- ما المشكلات التي يمكن أن تواجه الفتاة المتزوجة زواجاً مبكراً في العلاقة الزوجية الخاصة؟
- هل تتوفر خدمات الصحة الإنجابية (وسائل موانع حمل، وفحوصات، وتوعية،... إلخ)؟ (نحدد المكان)
- في حالات العنف، إلى من تلجأ الفتاة عادة؟
- هل لمستم معرفة لدى الفتيات المتزوجات مبكراً بخدمات الصحة الإنجابية التي تقدمها المراكز الصحية (وسائل تنظيم الأسرة، وفحوصات، وتوعية،... إلخ)؟ ما هو مستوى هذه المعرفة؟ ومن أين يحصلن عليها؟
- هل لمستم إقبال الفتيات المتزوجات مبكراً على وسائل تنظيم الأسرة؟ ومن أين يحصلن عليها؟ كيف تقيمون هذا الإقبال؟

المحور الثالث: مواجهة مشكلة زواج القاصرات وتحسين المعلومات والخدمات (15 دقيقة)

- كيف يمكن تحسين وصول الفتيات إلى الخدمات الصحية والفرص التنموية وإن كان بعد الزواج؟
- في رأيكم، ماذا يمكن أن ينجز في لحد من ظاهرة الزواج المبكر؟ ما دور المراكز الصحية في هذا المجال؟ وكيف يمكن تطويره في هذا المجال؟

ملحق رقم (6): التوزيع النسبي والعددي لحالات زواج الإناث اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في

عمر أقل من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015

المجموع		سنة الزواج						المحافظة/ القضاء
العدد	النسبة المئوية	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
18848	100	3,004	3,222	3,249	3,053	2,959	3,361	العاصمة
3861	20.5	19.4	21.3	20.1	19.2	22.1	20.7	عمان
4988	26.5	27.0	25.3	26.2	27.2	25.8	27.2	ماركا
4123	21.9	20.9	23.4	23.9	22.3	19.7	20.8	القويسمة
2080	11.0	10.3	8.8	9.0	12.5	12.9	12.9	الجماعة
1109	5.9	4.8	6.1	6.4	5.3	5.9	6.6	وادي السير
1338	7.1	9.0	7.4	7.7	6.5	6.9	5.4	سحاب
468	2.5	3.0	2.6	2.4	2.1	2.5	2.2	الجيزة
20	0.1	0.2	0.0	0.1	0.1	0.2	0.1	أم الرصاص
288	1.5	2.2	1.7	1.4	1.1	1.4	1.4	الموقر
167	0.9	0.9	1.6	0.7	1.0	0.6	0.5	رجم الشامي
292	1.5	1.7	1.4	1.5	2.0	1.4	1.2	ناعور
50	0.3	0.2	0.1	0.4	0.1	0.3	0.5	أم البساتين
64	0.3	0.5	0.2	0.1	0.6	0.4	0.4	حسبان
2097	100	329	358	414	315	340	341	البلقاء
200	9.5	8.8	7.5	6.8	14.6	10.9	9.7	السلط
24	1.1	0.3	0.0	1.2	2.2	2.4	0.9	العارضة
55	2.6	2.1	2.2	1.9	1.9	3.2	4.4	زي
12	0.6	2.4	0.6	0.0	0.0	0.3	0.3	عيرا ويرقا
314	15.0	14.3	15.9	15.2	14.9	12.1	17.3	الشونة الجنوبية
299	14.3	12.2	17.0	15.9	14.9	14.7	10.3	دير علا
1126	53.7	55.6	53.4	54.8	49.2	55.0	53.7	عين الباشا
67	3.2	4.3	3.4	4.1	2.2	1.5	3.5	ماحص والفحيص
9723	100	1508	1792	1610	1669	1549	1595	الزرقاء
3746	38.5	36.3	41.5	35.7	37.0	39.5	40.9	الزرقاء

المجموع		سنة الزواج						المحافظة / القضاء
العدد	النسبة المئوية	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
320	3.3	2.6	3.6	4.2	2.6	4.0	2.7	قضاء بيرين
686	7.1	10.1	8.1	6.3	8.1	5.8	3.9	الضليل
720	7.4	7.1	6.6	9.4	6.9	7.4	7.1	الأزرق
3642	37.5	38.1	33.9	39.2	38.6	36.8	38.5	الرصيفة
609	6.3	5.9	6.3	5.2	6.8	6.5	6.8	الهاشمية
776	100	115	149	126	148	104	134	مأدبا
633	81.6	81.7	81.2	80.2	83.1	80.8	82.1	مأدبا
18	2.3	1.7	2.0	1.6	4.1	1.0	3.0	جرينه
38	4.9	7.0	2.7	4.8	6.8	3.8	4.5	ماعين
12	1.5	0.9	1.3	2.4	1.4	1.9	1.5	الفيصلية
27	3.5	2.6	4.0	5.6	0.7	2.9	5.2	ذبيان
9	1.2	1.7	2.0	0.0	0.7	2.9	0.0	العريض
39	5.0	4.3	6.7	5.6	3.4	6.7	3.7	مليح
12555	100	1980	2428	2176	1999	1896	2076	اربد
5,131	40.9	41.3	41.4	39.6	39.0	43.1	40.9	اربد
3,227	25.7	23.8	25.9	25.6	24.2	26.8	27.7	الرمثا
774	6.2	5.7	8.2	6.8	5.5	5.1	5.2	الكورة
614	4.9	5.3	4.6	5.1	5.4	5.0	4.0	بني كنانة
664	5.3	5.1	5.4	4.8	6.4	5.1	5.0	الأغوار الشمالية
1,327	10.6	11.6	8.0	12.0	12.9	8.6	10.6	بني عبيد
313	2.5	2.9	2.1	2.2	3.0	2.0	2.8	المزار الشمالي
280	2.2	2.5	1.8	2.2	2.1	2.4	2.5	الطيبة
225	1.8	1.8	2.6	1.6	1.7	2.0	1.1	الوسطية
5878	100	1061	1285	1171	832	720	809	المفرق
894	15.2	13.8	14.6	15.5	16.2	15.1	16.7	المفرق
331	5.6	6.2	3.7	4.5	6.1	7.9	7.0	بلعما
132	2.2	1.8	2.6	1.9	2.4	2.6	2.2	ارحاب
88	1.5	0.8	1.6	1.4	2.0	0.8	2.5	المنشية
222	3.8	4.7	4.2	2.1	4.0	3.6	4.2	الصاحية

المجموع		سنة الزواج						المحافظة/ القضاء
العدد	النسبة المئوية	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
100	1.7	1.4	1.6	1.8	2.2	1.8	1.5	صباحا
181	3.1	1.8	3.5	3.2	2.6	4.6	3.1	أم الجمال
42	0.7	1.0	0.8	0.2	1.0	1.1	0.4	دير الكهف
74	1.3	1.0	0.9	1.5	1.6	1.3	1.6	أم القطين
3,102	52.8	55.6	56.0	55.3	48.1	48.2	49.2	البادية الشمالية الغربية
194	3.3	3.8	2.6	3.7	3.1	4.7	2.1	سما السرحان
169	2.9	2.5	3.0	3.6	2.9	2.6	2.3	حوشا
265	4.5	4.6	4.3	3.2	6.4	4.3	4.8	الخالدية
84	1.4	0.9	0.7	2.1	1.4	1.3	2.3	الرويشد
1217	100	188	268	207	212	181	161	جرش
1,047	74.8	88.8	82.8	84.1	86.3	90.6	85.1	جرش
104	15.5	7.4	12.7	7.7	7.1	4.4	10.6	المصطبة
66	9.7	3.7	4.5	8.2	6.6	5.0	4.3	برما
717	100	136	135	131	105	104	106	عجلون
273	38.1	39.7	39.3	48.1	29.5	36.5	32.1	عجلون
217	30.3	27.9	30.4	22.9	36.2	28.8	37.7	صخره
60	8.4	9.6	3.7	9.9	12.4	9.6	5.7	عرجان
167	23.3	22.8	26.7	19.1	21.9	25.0	24.5	كفرنجة
870		119	151	156	167	150	127	الكرك
241	27.7	23.5	23.8	30.1	28.7	32.7	26.0	الكرك
236	27.1	34.5	25.8	30.8	25.7	20.7	26.8	المزار الجنوبي
34	3.9	0.0	4.6	2.6	0.0	8.7	7.9	مؤاب
46	5.3	5.0	4.6	9.0	7.2	4.7	0.0	القصر
10	1.1	2.5	2.6	0.0	0.6	0.7	0.8	الموجب
118	13.6	11.8	11.9	12.2	13.8	14.0	18.1	غور الصافي
103	11.8	12.6	14.6	9.0	15.0	6.7	13.4	غور المزرعة
6	0.7	0.0	1.3	0.6	1.8	0.0	0.0	عي
29	3.3	5.0	4.0	0.0	3.0	2.7	6.3	فقوع

المجموع		سنة الزواج						المحافظة/ القضاء
العدد	النسبة المئوية	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
47	5.4	5.0	6.6	5.8	4.2	9.3	0.8	القطرانة
217	100	46	42	45	41	17	26	الطفيلة
123	56.7	69.6	50.0	48.9	56.1	70.6	50.0	الطفيلة
71	32.7	21.7	35.7	44.4	34.1	23.5	30.8	بصيرا
23	10.6	8.7	14.3	6.7	9.8	5.9	19.2	الحسا
434	100	60	108	89	70	45	62	معان
25	13.5	55.0	14.9	14.9	9.4	8.7	9.1	معان
26	1.6	3.3	2.6	0.9	2.2	0.0	1.7	ايل
23	1.7	3.3	0.9	1.5	2.2	2.2	1.7	الجفر
12	1.5	3.3	2.0	0.9	2.2	0.9	0.8	المريغة
68	0.8	1.7	0.9	0.0	0.9	0.4	1.7	اذرح
44	4.5	18.3	6.1	3.3	2.2	1.7	5.8	البتراء
30	2.9	11.7	3.2	1.8	2.2	2.6	2.9	الشوبك
25	2.0	3.3	0.9	3.3	0.6	3.1	2.1	الحسينية
788	100	100	138	159	162	116	113	العقبة
629	79.8	77.0	74.6	75.5	77.2	92.2	85.8	العقبة
61	7.7	11.0	8.0	10.7	6.8	1.7	8.0	وادي عربه
76	10.9	10.0	16.7	13.2	14.8	4.3	2.7	القويره
10	1.5	2.0	0.7	0.6	1.2	1.7	3.5	الديسة

ملحق رقم (7): التوزيع النسبي لحالات زواج الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في
عمر من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج

المجموع	سنة الزواج						المحافظة/ القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العاصمة
20.1	18.8	19.6	20.2	19.4	21.4	20.7	عمان
27.9	28.1	27.1	26.9	28.1	28.2	28.8	ماركا
28.6	27.5	28.3	31.9	29.5	27.6	26.9	القويسمة
4.4	4.7	4.4	3.1	4.6	4.6	5.2	الجامعة
3.8	4.0	3.9	3.3	3.2	4.0	4.2	وادي السير
6.8	7.7	7.7	5.7	7.1	6.4	6.2	سحاب
2.6	2.2	2.7	3.0	2.1	2.7	3.0	الجيزة
0.2	0.4	0.1	0.2	0.2	0.4	0.2	أم الرصاص
1.4	1.6	1.5	1.3	1.5	1.1	1.3	الموقر
1.3	1.4	1.9	1.3	1.3	1.0	0.7	رجم الشامي
1.9	2.7	2.3	2.4	1.9	1.1	1.4	ناعور
0.4	0.4	0.2	0.3	0.3	0.6	0.8	أم البساتين
0.5	0.5	0.4	0.2	0.9	0.8	0.5	حسان
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	البلقاء
6.5	6.0	6.6	5.0	7.5	6.1	7.9	السلط
0.6	0.5	0.0	0.0	0.9	1.3	1.3	العارضة
2.5	2.0	1.5	2.3	2.6	3.5	3.1	زي
0.4	1.0	0.7	0.0	0.0	0.4	0.4	عيرا ويرقا
16.8	16.5	17.0	15.8	17.6	14.4	19.7	الشونة الجنوبية
17.3	16.5	18.5	20.0	19.4	19.7	9.2	دير علا
54.4	56.0	54.2	56.2	51.1	53.7	55.5	عين الباشا
1.4	1.5	1.5	0.8	0.9	0.9	3.1	ماحص والفحيص
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الزرقاء
42.1	40.2	44.2	40.0	40.7	41.9	45.2	الزرقاء
5.7	4.8	5.4	6.6	5.0	7.2	4.9	قضاء بيرين

المجموع	سنة الزواج						المحافظة / القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4.0	4.8	4.3	3.9	4.3	3.4	3.1	الضليل
0.5	0.4	0.3	0.5	0.7	0.5	0.6	الأزرقي
40.1	42.1	37.6	43.4	40.1	40.0	37.6	الرصيفة
7.7	7.6	8.1	5.6	9.0	7.0	8.7	الهاشمية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	مأدبا
75.5	80.7	70.8	73.3	74.0	77.4	77.3	مأدبا
3.4	2.4	3.4	3.3	3.9	1.6	6.1	جرينه
8.7	9.6	4.5	10.0	13.0	6.5	9.1	ماعين
1.8	1.2	2.2	1.7	2.6	3.2	0.0	الفيصلية
3.9	3.6	6.7	5.0	1.3	1.6	4.5	ذيبان
1.1	0.0	3.4	0.0	1.3	1.6	0.0	العريض
5.5	2.4	9.0	6.7	3.9	8.1	3.0	مليح
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	اربد
33.2	33.6	33.3	33.5	31.2	33.9	33.6	اربد
29.9	26.6	29.3	30.4	29.4	32.8	31.1	الرمثا
6.2	6.5	7.7	6.9	5.1	4.8	6.0	الكورة
6.1	6.7	6.1	5.1	5.7	7.0	6.2	بني كنانة
11.3	11.7	11.2	10.1	12.9	10.4	11.5	الأغوار الشمالية
6.3	6.9	6.3	7.2	7.3	4.4	5.5	بني عبيد
2.7	3.7	1.7	2.6	3.1	2.2	3.1	المزار الشمالي
2.8	2.6	2.3	3.0	3.6	3.1	2.4	الطيبة
1.4	1.7	2.0	1.1	1.7	1.3	0.7	الوسطية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المفرق
14.9	15.9	15.3	13.2	13.1	14.8	17.1	المفرق
19.4	21.2	15.3	16.8	20.1	23.2	20.8	بلعما
5.1	4.9	4.8	5.0	5.0	6.4	4.6	ارحاب
1.3	0.9	1.6	1.8	2.5	0.0	0.9	المنشية
11.0	12.8	11.7	8.6	9.5	10.8	12.0	الصالحية
2.6	3.1	2.8	1.8	3.0	2.0	2.8	صباحا
6.3	4.9	8.9	6.4	7.0	6.4	4.2	أم الجمال

المجموع	سنة الزواج						المحافظة / القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.1	3.1	3.2	0.9	3.0	2.0	0.5	دير الكهف
4.0	3.1	3.6	5.0	4.5	3.4	4.2	أم القطين
9.0	6.6	12.5	6.8	6.5	8.9	12.0	البادية الشمالية الغربية
5.0	7.1	4.0	5.9	5.5	5.9	1.4	سما السرحان
5.6	4.0	4.8	11.8	7.0	3.9	2.3	حوشا
9.1	9.7	10.1	8.6	9.0	8.9	8.3	الخالدية
4.5	2.7	1.2	7.3	4.0	3.4	8.8	الرويشد
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	جرش
74.8	79.3	70.9	73.1	71.3	80.5	77.0	جرش
15.5	15.2	20.9	13.9	14.9	8.5	16.0	المصطبة
9.7	5.4	8.1	13.0	13.9	11.0	7.0	برما
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	عجلون
44.0	46.9	38.5	54.4	31.9	55.0	31.7	عجلون
17.0	14.8	23.1	13.9	14.9	11.7	23.3	صخره
9.9	13.6	6.4	8.9	19.1	8.3	5.0	عرجان
29.1	24.7	32.1	22.8	34.0	25.0	40.0	كفرنجة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الكرك
24.3	21.5	24.4	21.9	26.7	24.2	26.3	الكرك
18.5	24.1	10.5	26.0	16.3	16.7	18.8	المزار الجنوبي
2.3	0.0	2.3	5.5	0.0	3.0	3.8	مؤاب
5.7	7.6	8.1	4.1	7.0	7.6	0.0	القصر
2.1	3.8	4.7	0.0	1.2	1.5	1.3	الموجب
19.6	11.4	16.3	17.8	16.3	28.8	28.8	غور الصافي
19.8	19.0	24.4	19.2	26.7	9.1	17.5	غور المزرعة
0.6	0.0	2.3	1.4	0.0	0.0	0.0	عي
3.2	5.1	3.5	0.0	2.3	6.1	2.5	فقوع
3.8	7.6	3.5	4.1	3.5	3.0	1.3	القطرانة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الطفيلة
54.3	61.3	48.5	51.3	54.3	66.7	50.0	الطفيلة

المجموع	سنة الزواج						المحافظة / القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
34.9	32.3	39.4	41.0	34.3	26.7	27.3	بصيرا
10.9	6.5	12.1	7.7	11.4	6.7	22.7	الحسا
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	معان
46.2	46.7	54.4	46.2	46.2	46.4	35.6	معان
5.7	6.7	5.3	4.6	12.8	0.0	4.4	ايل
9.8	6.7	5.3	7.7	17.9	17.9	8.9	الجفر
5.7	6.7	8.8	4.6	7.7	0.0	4.4	المريغة
4.5	3.3	5.3	0.0	7.7	3.6	8.9	اذرح
13.6	16.7	15.8	13.8	2.6	7.1	22.2	البتراء
3.0	6.7	0.0	6.2	0.0	0.0	4.4	الشوبك
11.4	6.7	5.3	16.9	5.1	25.0	11.1	الحسينية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العقبة
87.3	85.0	88.0	86.2	82.1	95.4	89.6	العقبة
2.4	1.7	3.3	2.3	3.2	0.0	3.0	وادي عربه
8.2	10.0	7.6	10.3	12.6	1.5	4.5	القويره
2.1	3.3	1.1	1.1	2.1	3.1	3.0	الديسة

ملحق رقم (8): التوزيع النسبي لحالات زواج الإناث السوريات اللاتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في

عمر أقل من 18 سنة حسب القضاء وسنة الزواج 2010-2015

المجموع	سنة الزواج						المحافظة/ القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العاصمة
19.4	17.7	20.2	18.3	19.1	22.3	19.1	عمان
24.9	24.2	25.9	25.0	25.6	23.5	25.2	ماركا
14.0	14.0	16.6	13.2	11.5	12.2	15.8	القويسمة
17.5	16.9	13.3	14.6	20.6	20.3	20.2	الجامعة
9.1	6.4	9.0	10.9	9.7	9.0	10.0	وادي السير
8.3	11.6	7.9	11.5	6.7	7.3	4.5	سحاب
2.7	3.8	2.7	2.6	2.2	2.7	1.8	الجيزة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أم الرصاص
1.8	3.5	2.6	2.1	1.2	0.0	1.4	الموقر
0.6	0.6	1.2	0.3	1.1	0.3	0.3	رجم الشامي
1.3	1.3	0.6	0.9	2.0	2.4	0.9	ناعور
0.2	0.0	0.0	0.7	0.0	0.0	0.3	أم البساتين
0.1	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.3	حسبان
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	البلقاء
18.4	14.3	13.2	12.5	38.8	18.4	21.1	السلط
1.9	0.0	0.0	4.5	0.0	5.1	0.0	العارضة
3.1	2.5	0.0	1.8	0.0	3.1	14.0	زي
1.2	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	عيرا ويرقا
10.6	8.4	10.3	18.8	9.0	7.1	7.0	الشونة الجنوبية
6.5	5.9	16.2	8.0	0.0	2.0	8.8	دير علا
51.8	56.3	51.5	44.6	49.3	61.2	43.9	عين الباشا
6.5	7.6	8.8	9.8	3.0	3.1	5.3	ماحص والفحيص
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الزرقاء
38.9	33.7	40.6	32.4	40.6	43.8	42.1	الزرقاء
1.2	0.6	2.4	2.2	0.0	0.8	0.6	قضاء بيرين

المجموع	سنة الزواج						المحافظة/ القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
14.3	20.4	16.0	13.2	15.7	12.8	7.3	الضليل
21.8	19.5	17.3	28.9	22.8	23.2	20.5	الأزرق
17.4	21.2	17.8	16.3	14.6	11.2	22.2	الرصيفة
6.5	4.7	5.9	7.1	6.3	8.2	7.3	الهاشمية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	مأدبا
88.2	83.9	96.6	85.2	91.5	83.3	85.0	مأدبا
1.0	0.0	0.0	0.0	5.1	0.0	0.0	جرينه
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ماعين
1.3	0.0	0.0	3.3	0.0	0.0	3.3	الفيصلية
3.3	0.0	0.0	6.6	0.0	5.6	6.7	ذبيان
1.3	6.5	0.0	0.0	0.0	5.6	0.0	العريض
4.9	9.7	3.4	4.9	3.4	5.6	5.0	مليح
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	اربد
45.5	45.8	46.2	44.7	43.4	48.7	44.2	اربد
23.1	22.5	24.2	22.0	19.6	23.4	26.5	الرمثا
6.2	5.3	8.6	7.1	6.2	5.0	4.9	الكورة
4.1	4.5	3.5	5.4	5.4	3.3	2.4	بني كنانة
0.6	0.6	0.5	0.4	1.4	1.0	0.0	الأغوار الشمالية
14.0	14.6	9.7	14.9	18.2	12.5	15.0	بني عبيد
2.5	2.5	2.7	1.9	3.1	1.9	2.8	المزار الشمالي
1.8	2.5	1.4	1.6	1.0	1.5	2.7	الطيبة
2.1	1.8	3.1	2.1	1.7	2.6	1.4	الوسطية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المفرق
14.9	12.9	14.3	15.2	17.2	14.9	16.2	المفرق
1.6	2.2	0.9	1.7	1.8	2.0	1.4	بلعما
1.5	1.0	2.1	1.2	1.6	1.2	1.4	ارحاب
1.6	0.8	1.6	1.3	1.9	1.2	3.2	المنشية
1.7	2.5	2.4	0.7	2.3	0.8	1.4	الصالحية
1.3	1.0	1.4	1.2	1.9	1.8	1.1	صحا
2.0	1.0	2.2	2.2	1.3	4.0	2.1	أم الجمال
0.3	0.5	0.2	0.0	0.3	0.8	0.4	دير الكهف

المجموع	سنة الزواج						المحافظة/ القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
0.5	0.5	0.2	0.7	0.6	0.4	0.7	أم القطين
66.5	69.4	66.9	68.1	62.7	64.2	65.1	البادية الشمالية الغربية
2.9	2.9	2.3	3.3	2.4	4.4	2.5	سما السرحان
2.1	2.1	2.6	1.7	1.6	2.2	2.5	حوشا
2.4	2.9	2.3	1.7	3.6	2.0	2.1	الخالدية
0.5	0.5	0.5	1.0	0.6	0.4	0.0	الرويشد
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	جرش
95.9	92.9	94.5	97.2	100.0	95.8	93.8	جرش
3.1	0.0	5.5	2.8	0.0	4.2	6.2	المصطبة
1.0	7.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	برما
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	عجلون
31.0	32.7	40.4	38.5	27.6	11.4	32.6	عجلون
47.1	44.9	40.4	36.5	53.4	52.2	56.5	صخره
6.5	4.1	0.0	11.5	6.9	11.4	6.5	عرجان
15.4	18.3	19.2	13.5	12.1	25.0	4.2	كفرنجة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الكرك
33.9	23.7	27.8	35.6	39.7	40.5	28.2	الكرك
40.2	57.9	46.3	39.7	50.0	20.3	38.5	المزار الجنوبي
6.8	0.0	9.3	0.0	0.0	14.9	17.9	مؤاب
2.4	0.0	0.0	8.2	0.0	2.7	0.0	القصر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الموجب
6.0	13.2	7.4	8.2	5.2	2.7	0.0	غور الصافي
0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	2.7	0.0	غور المزرعة
4.2	5.3	5.6	0.0	5.2	0.0	15.4	فقوع
6.0	0.0	3.7	8.2	0.0	16.2	0.0	القطرانة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الطفيلة
67.7	80.0	55.6	100.0	50.0	100.0	50.0	الطفيلة
19.4	0.0	22.2	0.0	50.0	0.0	50.0	بصيرا
12.9	20.0	22.2	0.0	0.0	0.0	0.0	الحسا
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	معان

المجموع	سنة الزواج						المحافظة / القضاء
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
49.4	63.3	39.2	78.9	42.9	46.7	35.3	معان
6.3	0.0	11.8	0.0	7.1	0.0	11.8	ايل
5.0	0.0	3.9	0.0	14.3	13.3	0.0	المریغة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اذرح
18.1	20.0	23.5	10.5	10.7	13.3	23.5	البتراء
21.3	16.7	21.6	10.5	25.0	26.7	29.4	الشوبك
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الحسينية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العقبة
49.7	52.0	29.4	45.5	42.9	72.7	69.0	العقبة
25.9	40.0	23.5	31.8	22.9	9.1	24.1	وادي عربيه
23.3	8.0	47.1	22.7	34.3	18.2	0.0	القويره
1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.9	الديسة